المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⵣⵉⵎ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

التقريـــر السنـــوي

2022

www.cese.ma

التقرير السنوي 2022

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أيده الله ونصره

التقريـــر السنـــوي 2022

مرفـــوع إلى

صاحـب الجـلالـــة الملك محمد السادس نصره الله

من طـــرف

أحمد رضى شامي

رئيـــــس المجلـس الاقتصـــادي والاجتماعـــي والبيئـــي

مولاي صاحب الجلالة،

طبقاً لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 بتاريخ 3 شوال 1435، الموافق لـ 31 يوليو 2014، لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2022، كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس المنعقدة بتاريخ 22 يونيو 2023.

صاحبَ الجلالة،

تميزت سنة 2022 بظرفية صعبة للغاية بالنسبة لمعظم اقتصاديات البلدان المتقدمة والصاعدة، وذلك جراء تضافر العديد من الصدمات الكبرى. وفي هذا السياق، سجل النمو العالمي تباطؤاً معمماً، حيث تراجعت وتيرته من 6.3 في المائة إلى 3.4 في المائة. كما سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً قوياً بلغت نسبته 8.7 في المائة، مقارنة بنسبة 4.7 في المائة خلال سنة 2021، وذلك على وجه الخصوص بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار المواد الأولية والمنتجات الغذائية. وبالموازاة مع ذلك، أدت السياسات النقدية التقييدية التي اعتمدتها البنوك المركزية إلى تشديد شروط التمويل على الصعيد الدولي. ومن ناحية أخرى، تظل الآفاق المستقبلية مَشُوبَةً بدرجة عالية من عدم اليقين، حيث تشير التوقعات إلى استمرار التباطؤ الاقتصادي خلال سنة 2023، مع احتمال تراجع معدلات التضخم، غير أنها ستظل على الأرجح فوق مستويات ما قبل الأزمة.

وعلى غرار العديد من البلدان، عرف الاقتصاد الوطني تراجعا في وتيرة النمو من 8 في المائة سنة 2021 إلى 1.3 في المائة خلال سنة 2022، وهو ما يؤكد الطابع الظرفي للانتعاش الذي شهده الاقتصاد المغربي في 2021. ويمكن أن تُعزى هذه الوضعية إلى تراكم وتزامن تداعيات عدة صدامات، تتعلق بالتقلبات التي سُجِّلت على الصعيدين الدولي والداخلي، كانعكاسات موجات الجفاف المستمرة والحادة (تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 12.9 في المائة)، والآثار المتبقية من أزمة كوفيد-19 على النسيج المقاولاتي وعلى الطلب الداخلي بصفة عامة.

وقد كانت للظرفية الاقتصادية غير المواتية خلال سنة 2022 انعكاسات سلبية على العديد من القيم الإجمالية والمؤشرات الاقتصادية. وهكذا، سُجل تفاقم في العجز التجاري، مع ارتفاع معدل التضخم (من 1.4 في المائة إلى 6.6 في المائة)، مَرَدُّهُ بالأساس الارتفاع العام في أسعار المواد الغذائية الذي يلقي بثقله على القدرة الشرائية للأسر الأكثر هشاشة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف جداً في معدل البطالة من 12.3 في المائة سنة 2021 إلى 11.8 في المائة خلال سنة 2022، فقد سجلت هذه الأخيرة فقدان عددٍ صافٍ من مناصب الشغل يبلغ 24.000 منصب.

ورغم هذه الظرفية الصعبة وتواتر الصدمات جراء الانعكاسات البَعدية لجائحة كوفيد-19، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الوطني أبان عن قدرة على الصمود.

وخلال سنة 2022، سجلت بعض القطاعات تطورات واعدة، حيث عرف قطاع السياحة انتعاشاً ملحوظاً في مداخيل الأسفار (166+ في المائة)، لتبلغ مستوى أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة. كما سجلت تحويلات مغاربة العالم أداء جيداً، حيث عرفت نمواً بنسبة 16.5+ في المائة. وبالموازاة مع ذلك، استقرت التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة عند نسبة تقارب 3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

وعلى الرغم مما أبان عنه الاقتصاد الوطني عموما من قدرة على الصمود وكذا التقدم المحرز في بعض القطاعات كالسياحة، فإن استمرار بعض العوامل ذات الطابع البنيوي لا يزال يؤثر على الأداء الاقتصادي. وتتجلى هذه العوامل على الخصوص في ما يلي:

- التباطؤ شبه المستمر لإنتاجية العمل منذ أزمة سنة 2008؛
- الضعف الواضح في نجاعة الاستثمار، كما يتبين من خلال مؤشر المعامل الهامشي للرأسمال (ICOR) الذي بلغ مستوى مرتفعاً تجاوز 9 نقاط في المتوسط خلال السنوات 15 الأخيرة؛
- المنحى التنازلي لمحتوى الشغل في النمو، لا سيما إحداث فرص الشغل بالنسبة للنساء والشباب؛
- التقلب المستمر لنمو القيمة المضافة الفلاحية، على الرغم من الجهود المبذولة في إطار الاستراتيجيات الفلاحية المتتالية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأشهر الأخيرة من سنة 2022 شهدت تسارعاً في وتيرة الإصلاحات الرامية بالأساس إلى تحسين البيئة المؤسساتية والتنظيمية، سيما من خلال اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار والشروع في تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار بعقد الاجتماع الأول لمجلسه الإداري.

صاحب الجلالة،

على الصعيد الاجتماعي، وبعد مضي أزيد من سنتين على اندلاع الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ما زالت الأسر المغربية تعاني من تداعياتها، التي تفاقمت بسبب موجة التضخم وما رافقها من تدهور للقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتدني مستواهم المعيشي. في ظل هذه الظروف، انتقل نحو 3.2 مليون شخص إضافي إلى وضعية الفقر (1.15 مليون شخص) أو الهشاشة (2.05 مليون شخص)، وهو ما يقترب من المستويات المسجلة سنة 2014.

وفي ظل هذه الوضعية، ضاعفت السلطات العمومية جهودها خلال سنة 2022، لا سيما من خلال تسريع وتيرة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO)، في إطار ورش الإصلاح الشامل لمنظومة الحماية الاجتماعية، واستكمال إصلاح المنظومة الصحية الوطنية. موازاة مع ذلك، جرى اتخاذ عدد من التدابير والمبادرات المهمة في إطار إصلاح منظومة التربية والتكوين، لا سيما إعطاء الانطلاقة لخارطة طريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022-2026، وإعداد المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030 (PACTE ESRI 2030).

وبخصوص الوضعية الاجتماعية للنساء، لم يلاحظ حدوث تغيير ملحوظ خلال سنة 2022، لا سيما في ما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، مما يبقي المغرب في المراتب الأخيرة في التصنيف العالمي المتعلق بالفجوة بين الجنسين. وعلاوة على استمرار عدم تثمين الكفاءات النسائية بالقدر الكافي في سوق الشغل، لا تزال هناك أشكال متعددة من التمييز التي ينبغي التصدي لها من خلال مراجعة مدونة الأسرة. في هذا الصدد، وانسجاما مع الخطاب السامي لجلالتكم بمناسبة عيد العرش لسنة 2022، يتعين مراجعة بعض بنود مدونة الأسرة، بما يحافظ على التوازن سواء تعلق الأمر بأحكام الولاية على الأطفال، أو زواج الطفلات، أو مسألة تدبير الأموال المكتسبة من لدن الزوجين خلال فترة الزواج أو آجال الفصل في دعوى طلب التطليق.

وعلى مستوى الحوار الاجتماعي، تميزت سنة 2022 بالتوقيع على الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي في إطار الاتفاق الاجتماعي في 30 أبريل 2022 بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الأكثر تمثيلية. وتشكل مضامين هذا الميثاق غير المسبوق في الأدبيات الاجتماعية ببلادنا، في ما يتصل بتحديد معالم النموذج الوطني للحوار الاجتماعي، إطاراً مرجعياً لتمكين مختلف الأطراف المعنية من متابعة التقدم المُحرَز في تنزيل الاتفاقات المبرمة على المستويات القطاعية، وقياس تطورات المناخ الاجتماعي الوطني.

صاحب الجلالة،

بخصوص المحور البيئي، تميزت سنة 2022 بعقد المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) الذي عُقِدَ في شرم الشيخ. كما تميزت هذه القمة باعتماد «خطة تنفيذ قمة شرم الشيخ» التي تعد اتفاقا تاريخيا بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان الفقيرة المتأثرة بشكل كبير بالتغيرات المناخية، بحيث تم إحداث صندوق للخسائر والأضرار لدعم الدول النامية جراء التغير المناخي والاحتباس الحراري. وخلال مشاركته الفاعلة في المؤتمر، وقَّع المغرب عدة اتفاقيات وشراكات استراتيجية تهم مجالات أساسية كتدبير الموارد المائية وحماية البيئة والكهرباء المستدامة وغيرها.

وفي ما يتعلق بالتغيرات المناخية، شهدت سنة 2022 ظواهر مناخية قصوى، لا سيما موجات حرارة ونوبات جفاف وفيضانات أكثر تواترا، خلفت خسائر بشرية واقتصادية جسيمة، كان لها تأثير بالغ على الأمن الغذائي والصحي والبنيات التحتية.

من جانبها، واجهت بلادنا تحديات كبرى تجلت في الجفاف غير المسبوق الذي طبع الموسم الفلاحي والارتفاع القياسي في درجات الحرارة، مع عجز كبير في التساقطات المطرية بلغ 27 في المائة مقارنة مع 2021.

وتفاعلا مع هذا الوضع، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير الهادفة إلى التخفيف من حدة هذه الظواهر المناخية نذكر منها، على وجه الخصوص، تعزيز العرض المائي من خلال تسريع وتيرة إنجاز المشروع المهيكِل للربط البيني بين حوضيّ سبو وأبي رقراق وتطوير محطات تحلية مياه البحر.

وعلى الرغم من هذه الظرفية غير المواتية، ارتقى المغرب إلى المرتبة السابعة عالمياً في مؤشر الأداء المناخي لسنة 2022. وقد تمكنت بلادنا من بلوغ هذه المرتبة المشرفة جدا، بفضل سياسة المملكة الرامية إلى النهوض بالطاقات المتجددة، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة وانخراطها في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمكافحة التغيرات المناخية، من خلال العديد من الاستراتيجيات الاستباقية والمتجددة، لا سيما الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050 والمساهمة المحددة وطنيا التي جرى تحيينها في 2021.

وبخصوص الانتقال الطاقي، احتل المغرب المرتبة الأولى عالميا ضمن الدول الأكثر جاذبية في قطاع الطاقات المتجددة. ولأول مرة، تضمن هذا المؤشر تصنيفا مرتبطا بالناتج الداخلي الإجمالي. ويعكس هذا التصنيف جهود بلادنا من أجل تحسين الإطار القانوني المنظم لقطاع الطاقات المتجددة بغية تعزيز جاذبيته لدى المستثمرين.

من جهة أخرى، يُصَنَّف المغرب ضمن الأقطاب الأربعة التي تتمتع بإمكانات واعدة في إفريقيا في قطاع الهيدروجين الأخضر بفضل موقعه الجغرافي، والروابط القائمة أو التي يجري تطويرها مع أوروبا، والتقدم المحرز في إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة، وتطويره لمحطات تحلية مياه البحر.

وانطلاقا من الأهمية التي يحظى بها إنتاج الهيدروجين الأخضر لدى العديد من البلدان، بإمكان المغرب اليوم الاستفادة من هذه الفرصة من خلال تسريع الشراكات بين أوروبا وإفريقيا للتموقع كرائد في الأسواق الإقليمية والعالمية في مجال الهيدروجين الأخضر. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على المغرب رفع العديد من التحديات المطروحة في هذا الشأن، على غرار محدودية الموارد المائية اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وكون التكنولوجيات المستعملة في سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر لا تزال في طور التجريب، والحاجة إلى تسريع وتيرة الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة، فضلا عن وتيرة تنفيذ مشاريع الهيدروجين الأخضر على المستوى الإقليمي والدولي وتداعياتها على تكاليف إنتاجه.

صاحب الجلالة،

في ضوء تحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمغرب خلال سنة 2022، يتناول التقرير عددا من نقاط اليقظة.

وفي هذا الصدد، تُبرز **نقطة اليقظة الأولى** الحاجة الملحة إلى النهوض بجودة ونجاعة الاستثمار، من أجل الارتقاء بالاقتصاد الوطني نحو عتبة نمو أعلى. وقد ارتأى المجلس معالجة هذه النقطة انطلاقا مما وقف عليه من مكامن ضعف تعتري مردودية الاستثمار بالمغرب من حيث النمو والتشغيل.

وقد انكب المجلس على دراسة العوامل البنيوية والعوامل المتعلقة بالحكامة التي يمكن أن تفسر ضعف نجاعة الاستثمار، مسلطا الضوء في الوقت نفسه على الجهود التي جرى بذلها مؤخرا من أجل تسريع وتيرة تنزيل الآليات الرامية إلى النهوض بالاستثمار الخاص، لا سيما الميثاق الجديد للاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار. غير أن ثمة بعض الجوانب الأساسية التي ينبغي أن توليها السلطات العمومية أهمية خاصة من أجل توفير كل شروط النجاح لهذا الإصلاح. كما أن القيام بتقييم موضوعي للآليات الجديدة التي تم إرساؤها يتطلب بعض الوقت ولا يمكن أن يتم إلا بعد دخولها مرحلة التنفيذ.

هكذا، واستنادا إلى ما وقف عليه المجلس من ملاحظات وما أجراه من تحليل للظرفية، يوصي المجلس في مرحلة أولى بالقيام بما يلي :

- العمل على إرساء تتبع صارم للإجراءات المنصوص عليها، على جميع المستويات حتى أدنى مستوى ترابي، عبر إنجاز دراسات أثر وفق معايير موضوعية يُعهَدُ بها إلى هيئة مستقلة من أجل التمكن من القيام بالتعديلات اللازمة وفي الوقت المناسب.
- الحرص على خلق التجانس والتضافر بين أهداف وآليات ميثاق الاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار، بما في ذلك على مستوى المعايير المعتمدة لتحديد القطاعات والمشاريع التي تستجيب للمعايير والشروط ذات الصلة.
- إشراك أكبر لممثلي المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولين الذاتيين في بلورة وتحيين سياسات وآليات النهوض بالاستثمار، وإحداث آليات للدعم على مستوى كل من ميثاق الاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار، تكون مخصصة لتشجيع الوحدات غير المنظمة على الاندماج في القطاع المنظم.
- النظر في إمكانية تعديل المرسوم المتعلق بتطبيق ميثاق الاستثمار، من خلال تخويل منحة خاصة بتشجيع تشغيل «كوطا» محددة من الكفاءات الشابة، على غرار المنحة المنصوص عليها من أجل تشجيع تشغيل النساء.
- تزويد المراكز الجهوية للاستثمار بالموارد البشرية واللوجيستيكية والمالية الكافية من أجل تمكينها من الاضطلاع بدورها بشكل فعال.
- العمل على المزيد من تخفيض تكاليف الاستثمار والإنتاج في بعض القطاعات التي يتم تحديدها، من خلال تحسين شروط الولوج إلى عوامل الإنتاج (كلفة الطاقة، والعقار الملائم لحاجيات صغار المستثمرين، وتكوين الرأسمال البشري المؤهل، وغير ذلك).
- العمل على التطبيق الفعلي والصارم لقواعد المنافسة وتسريع مسلسل تعميم رقمنة المساطر بما يمكن من تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.

أما بالنسبة **لنقطة اليقظة الثانية**، فتهم ضرورة ملاءمة تدابير دعم القدرة الشرائية في ظل استمرار التضخم وتعدد أسبابه. فمنذ الفصل الأخير من سنة 2021، شهد المغرب ارتفاعاً مستمرا في الأثمان عند الاستهلاك، مع تسجيل معدلات تضخم غير مسبوقة بلغت نسبة قصوى تجاوزت 10 في المائة خلال شهر فبراير 2023، بعدما سجلت نسبة متوسطة سنة 2022 بلغت 6.6 في المائة. ويلاحظ أن هذا المنحى التصاعدي لارتفاع الأسعار، لا سيما أسعار المنتجات الغذائية، يؤثر بشكل أقوى على الأسر ذات الدخل المحدود نظرا لكون هذه المنتجات تحتل مكانة أكبر في سلة استهلاكها.

وتجد الطبقة الوسطى نفسها أكثر تأثرا بالتضخم، نظرا لافتقارها لما يكفي من القدرة المالية وهامش المناورة لمواجهة صدمات تضخمية مهمة. ويعزى ذلك إلى لجوئها في غالب الأحيان إلى الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة، التي يوفرها القطاع الخاص بأسعار أعلى، وذلك في ظل خدمات عمومية لا تزال جودتها دون الحاجيات والتطلعات.

وعموما، يعزى هذا التضخم أساسا إلى عوامل مرتبطة بالعرض وكلفة الإنتاج بالنسبة لبعض القطاعات، لكنه يتأثر أيضا بممارسات محتملة منافية لقواعد المنافسة وكذا لاختلالات في مسارات التسويق، دون إغفال احتمال ظهور وتطور ممارسات لبعض المنتجين تتعلق بهامش الربح، فيما يعرف بظاهرة الجشع التضخمي (Greedflation).

واستحضارا للتدابير التي اتخذتها السلطات العمومية، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في ضوء التشخيص الذي قام به وجلسات الإنصات والاستشارة المواطنة التي نظمها، جملة من التدابير الإضافية على المدى القصير لتعزيز التدابير التي جرى اتخاذها. ومن التوصيات المقترحة نذكر ما يلي:

- تعزيز عمليات مراقبة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة مع تطبيق عقوبات رادعة بما يكفي، واعتماد تدابير كفيلة بالتقليص من مراكمة هوامش الربح المبالغ فيها؛
- النظر في إمكانية اتخاذ تدابير مؤقتة لتقنين أسعار بعض المنتجات الأساسية التي شهدت ارتفاعا مهما أو التي تكتسي أهمية بالغة بوصفها مدخلات مشتركة في باقي المنتجات، سيما وأن المادتين 4 و5 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة تتيحان هذه الإمكانية؛
- التصدي للتضخم الذي يهم المنتجات الغذائية، من خلال العمل على دعم المدخلات الفلاحية على وجه الخصوص (البذور، منتجات الصحة النباتية، علف الماشية...)؛
- الإسراع بإصلاح أسواق الجملة، عبر إرساء نظام تدبير مفتوح أمام المنافسة وجعل ولوج المهنيين إليه مشروطاً باحترام دفتر التحملات، مع تيسير الولوج اللوجيستيكي لصغار الفلاحين والتعاونيات لهذه الأسواق؛
- العمل على إصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 37.21 الذي دخل حيز التنفيذ في يوليوز 2021 والذي تسمح مقتضياته بتسويق المنتجات الفلاحية المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي مباشرة دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة؛
- العمل قدر الإمكان على ضمان شفافية السوق شفافية تامة، من خلال النشر الدائم للمعلومات حول الكميات المتداولة، والأسعار، وهوامش الربح، وذلك ارتكازا على نظام معلوماتي خاص بهذا الأمر؛
- منح مساعدات مباشرة للأسر المعوزة لتخفيف تأثير التضخم على قدرتها الشرائية؛
- دراسة جدوى إجراء تخفيض استثنائي لسعر الضريبة على القيمة المضافة، يهم بشكل خاص المنتجات الأساسية التي يؤثر ارتفاعها سلبا على سلة استهلاك الأسر المعوزة والأسر المنتمية للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى.

أما **نقطة اليقظة الثالثة**، فتتناول إشكالية الخصاص المسجل في مهنيي الصحة في المغرب.

وفي هذا الصدد، بلغت نسبة التأطير الطبي وشبه الطبي في المغرب سنة 2022 حوالي 1.7 مهني صحة لكل 1000 نسمة. وفي ضوء توقعات النمو الديمغرافي بالمملكة، فمن المتوقع أن يتفاقم الخصاص في أعداد مهنيي الصحة في غضون السنوات المقبلة. لذلك، فإن هدف تحقيق نسبة التغطية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية (4.45 مهني صحة لكل 1000 نسمة) صار أكثر صعوبة بالنظر للعجز المسجل سواء في تكوين المهنيين أو القدرة على الاحتفاظ بهم داخل المنظومة الصحية العمومية. وحسب معطيات حديثة، فإن المغرب يفقد سنويا ما بين 600 و700 طبيب (ة)، أي ما يعادل 30 في المائة من الأطباء المكونين حاليا. وتهم هذه الهجرة جميع الفئات، لا سيما الأطباء المتخصصين والأساتذة وحتى طلبة الطب.

ووعيا منها بالحاجة الملحة إلى المهنيين في قطاع الصحة، عملت السلطات العمومية المختصة على تقليص مدة التكوين في مجال الطب من 7 إلى 6 سنوات. غير أن هذا الإجراء يظل غير كاف بالنظر إلى حجم الخصاص المسجل في هذا المجال.

ويبرز هذا التشخيص، أنه بات من الضروري مباشرة تفكير معمق لإعادة النظر في حكامة قطاع الصحة من أجل تجاوز الاختلالات البنيوية التي تعتريه. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من التدابير الاستباقية والمبتكرة الملائمة للسياق المغربي، غايتها معالجة تلك الاختلالات وتيسير تثمين كفاءات مهنيي القطاع والاحتفاظ بهم داخل المنظومة الوطنية للصحة. ومن التوصيات التي يقدمها المجلس في هذا الباب نذكر ما يلي:

- تعزيز إمكانيات التناوب والحركية المهنية في صفوف مهنيي الصحة بالمجالات الترابية التي تعاني الخصاص في الموارد البشرية الصحية، من أجل تشجيعهم على الانخراط بإيجابية في ثقافة الصالح العام؛
- إرساء نظام للرفع التدريجي والممنهج لأجور مهنيي الصحة، وتعزيزه بتعويضات مرتبطة بالأداء حتى يتمكن المغرب من الاحتفاظ بكفاءاته في هذا القطاع؛
- تعزيز قدرات ومهارات المهنيين الممارسين، من خلال إحداث جسور بين المهن الصحية تمكن العاملين من فرص الترقي الوظيفي؛
- توسيع الاعتراف بالشهادات التي تمنحها مؤسسات التكوين الخاصة في هذا المجال، لا سيما تلك المختصة في تكوين الممرضات والممرضين، وذلك لتصبح معادلة للشهادات التي تمنحها مؤسسات التكوين العمومية، مع الحرص على ضمان جودة التكوين الذي تقدمه هذه المؤسسات.

وبخصوص **نقطة اليقظة الرابعة**، فتسلط الضوء على التمكين الاقتصادي للمرأة، إذ تظل هذه القضية من بين الجوانب التي تقتضي يقظة خاصة بالنظر إلى معدل نشاط النساء الذي يشهد انخفاضا بنيويا منذ عدة سنوات، إذ لم يتجاوز سنة 2022 نسبة 19.8 في المائة، مقابل 22 في المائة سنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قام، في العديد من أعماله المخصصة لهذه الإشكالية، بتحليل مختلف مسبباتها. ومن ثم، يقترح المجلس جملة من التدابير التي من شأنها تحسين الاندماج الفعلي للنساء في سوق الشغل، ومنها ما يلي:

- إطلاق مسلسل تفكير ونقاش حول سبل تثمين عمل النساء ربات البيوت، وذلك من أجل تعزيز استقلاليتهن الاقتصادية، من خلال تدابير من قبيل توفير دخل أدنى، أو مصادر تمويل ملائمة لوضعيتهن؛
- الحرص على أن تضمن مراجعة مدونة الأسرة صون حقوق النساء الاقتصادية وحمايتهن من كل أشكال التمييز؛
- تخفيف المسؤوليات الأسرية الملقاة على عاتق النساء (الأعمال المنزلية...)، لا سيما من خلال توفير خدمات حضانة ذات جودة لفائدة الأطفال في سن مبكرة في الإدارات والمقاولات؛

- تقليص الفوارق في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الخاص ومكافحة مظاهر التمييز المرتبطة بالترقي المهني؛
- تعزيز جودة وسائل النقل العمومي، من أجل حماية النساء في طريقهن إلى أماكن العمل؛
- تيسير ولوج النساء إلى التمويل والعقار، لا سيما من خلال مراجعة بعض المقتضيات التمييزية الواردة في المرسوم التطبيقي لأحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها؛
- تعزيز وتثمين روح المقاولة في صفوف النساء بالمغرب.

أما **نقطة اليقظة الخامسة** التي يتناولها هذا التقرير، فتتعلق بموضوع تحلية مياه البحر التي تُشكل اليوم خيارا استراتيجيا لتعبئة كميات كبيرة من المياه غير الاعتيادية اللازمة لتحقيق الأمن المائي والغذائي لبلادنا. في هذا الصدد، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضع موضوع تحلية المياه في صلب رؤية وطنية مشتركة من أجل توفير «مزيج مائي» قادر على الصمود أمام التغيرات المناخية، وتثمين الموارد المائية الاعتيادية وغير الاعتيادية الممكن تعبئتها بشكل مسؤول ومستدام للاستجابة لحاجيات الأسر من الماء الصالح للشرب وكذا الحاجيات الخاصة للقطاعات الإنتاجية والمجالات الترابية. من جهة أخرى، ومن أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية المحتملة لتحلية مياه البحر، لا سيما على تنوع النظم البيئية البحرية، يتعين الحرص على توفر محطات التحلية على آليات للمراقبة واليقظة والتتبع المستمر.

صاحب الجلالة،

في إطار إنجازه لتقريره السنوي، أفرد المجلس الموضوعَ الخاص لهذه السنة لتدبير العجز المائي، لا سيما بالنظر إلى موجات الجفاف الحاد التي شهدها المغرب خلال السنوات الأربع الأخيرة وبلغت ذروتها خلال سنة 2022. وقد خلَّف هذا الارتفاع في تواتر فترات الجفاف وحِدَّتِها، في سياق التغيرات المناخية، عجزاً مائياً حاداً أثَّر على جميع أوجه استعمال الموارد المائية (الفلاحي، الصناعي، السياحي، الاستعمال المنزلي، وغير ذلك)، مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات كبرى على الاقتصاد وعلى الأنظمة البيئية وعلى الأمان الإنساني (لاسيما المائي والغذائي والصحي)، وكذا على مصادر دخل نسبة كبيرة من السكان.

إن الطابع الحاد للعجز المائي يسائل جميع مكونات المجتمع (المواطنات والمواطنون، مستعملو الموارد المائية، الفاعلون العموميون، المقاولون، الفلاحون، وغيرهم) ويقتضي تبعا لذلك، تغيير عاداتنا الاستهلاكية تغييرا جذريا وإعادة النظر في خياراتنا السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية أبانت عن سرعة في التفاعل، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير سواء ذات الصبغة الظرفية أو البنيوية من أجل التخفيف من الآثار الآنية للجفاف ومواجهة وضعية العجز المائي على المديين المتوسط والطويل.

ومن ناحية أخرى، فإن التدبير الأمثل للعجز المائي - والذي يتفاقم أيضاً بسبب عوامل أخرى مثل زيادة الطلب على المياه، وفقدان الموارد المائية، والتلوث - يتطلب اتخاذ إجراءات ذات طبيعة استراتيجية تندرج ضمن منظور تدبير ناجع للموارد المائية، في انسجام تام مع إصلاح القطاعات الأخرى المعنية، لاسيما القطاع الفلاحي.

انطلاقاً من هذا التشخيص الذي يتقاسمه مختلف الفاعلين المعنيين، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات الرامية إلى مواكبة التدابير والإصلاحات المستقبلية لضمان الأمن المائي المستدام لبلادنا وتعزيز قدرتها على الصمود أمام المخاطر المستقبلية الناجمة عن التغيرات المناخية، لاسيما ظاهرة الجفاف. ويتجلى الهدف الرئيسي في تعزيز الأمن المائي المستدام لبلادنا وتعزيز قدرتها على الصمود إزاء المخاطر المستقبلية (المناخية والمائية والغذائية وغيرها).

ومن بين التوصيات التي يقترحها المجلس في هذا الصدد، نذكر ما يلي:

- وضع مخطط وطني للجفاف، مرتكز على نظام للإنذار المبكر، يحدد، بناءً على معطيات آنية حول ظروف الأرصاد الجوية الفلاحية والظروف الهيدرولوجية، التدابيرَ الواجبِ اتخاذها بالنسبة لكل مستوى إنذار وكذا الهيئات المسؤولة عن التنفيذ. وينبغي العمل على تنزيل هذه التدابير على المستوى الترابي، من خلال توفير مجموعة من الإجراءات الملائمة المتعلقة بتوفير المياه والنجاعة المائية؛
- وضع آلية مؤسساتية للتحكيم والتنسيق في فترات الجفاف، تكون قائمة على التشاور الموسع وإشراك مختلف الفاعلين على المستويين المركزي والترابي، وتكون غايتها القيام بتحكيم دامج ومُنصِف بين مختلف أوجه استعمال الموارد المائية، مع ضمان الحفاظ على الرصيد الفلاحي والأمن الغذائي والمائي ومناصب الشغل؛
- دراسة إمكانية إحداث هيئة مستقلة يُعهد إليها، في إطار مقاربة للتدبير المندمج للموارد المائية، بالتحديد الأمثل لأغراض استعمال الموارد المائية ووضع سياسة للأسعار خاصة بالقطاع، بناءً على توجيهات المجلس الأعلى للماء والمناخ؛
- تسريع برنامج تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية، سيما من خلال: (1) تعزيز قدرات الجماعات الترابية في مجال تجميع المياه العادمة ومعالجتها وتنويع أوجه استعمال المياه المعالجة في القطاعين الفلاحي والصناعي وربما في تطعيم الفرشات المائية الجوفية؛ (2) والنهوض بالاستثمار في مجال تجميع مياه الأمطار واستعمالها؛
- إعادة النظر في النموذج الفلاحي المعتمد في الجانب المتعلق باستعمال الموارد المائية وتدبيرها، وذلك أساسا من خلال إعادة النظر في الأنشطة والتخصصات الفلاحية بشكل يسمح بجعل كل جهة تتخصص في ممارسات فلاحية وزراعات مستدامة من حيث استعمال الموارد المائية. لذا، يتعين دعم إحداث سلاسل فلاحية قادرة على مقاومة التغيرات المناخية ولا تتطلب موارد مائية ضخمة وتتيح إنتاجية أفضل للماء؛
- تعزيز الأنشطة التحسيسية لمستعملي المياه (المواطنات والمواطنون، الفلاحون، الفاعلون في قطاع الصناعة، المكلفون بالتدبير...) حول ترشيد استعمال الماء.

صاحب الجلالة،

في ما يتعلق بالقسم الأخير من التقرير السنوي، المخصص لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2022، فإن الحصيلة المنجزة تكشف المعطيات التالية:

أولا، أنجز المجلس دراستين اثنتين في إطار إحالتين واردتين من:

- رئيس الحكومة، من أجل إعداد دراسة حول «الصحة العقلية وأسباب الانتحار بالمغرب»؛
- مجلس المستشارين، من أجل إعداد دراسة حول «نجاعة البرامج الموجهة للشباب ما بين 2016-2021».

وبالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2021، فقد أنجز المجلس، في إطار إحالات ذاتية، 8 آراء تتناول المواضيع التالية:

- «تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم: الفرص والتحديات»؛
- «اقتصاد الرياضة: خزانٌ للنمو وفرصِ الشُّغل ينبغي تثمينه»؛
- «تثمين الرأسمال البشري في الوسط المهني»؛
- «إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في تدبير النفايات المنزلية والمياه العادمة»؛

- «أية دينامية عمرانية من أجل تهيئة مستدامة للساحل؟»؛
- «النظم البيئية الغابوية بالمغرب : المخاطر والتحديات والفرص»؛
- «تعزيز نقل الكفاءات في الوسط المهني»؛
- «الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة».

من جهة أخرى، انكب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2022 على إغناء وتعزيز المقاربة التشاركية التي يعتمدها، من خلال إحداث آلية للمشاركة المواطنة. ويتعلق الأمر بمنصة رقمية تفاعلية مخصصة للمشاركة المواطنة تحمل اسم «أشارك» تمكن المواطنات والمواطنين، سواء المقيمين بالمغرب أو مغاربة العالم، من إعطاء آرائهم ومقترحاتهم حول المواضيع التي يشتغل عليها المجلس.

وقد مكنت هذه المنصة منذ إطلاقها في يناير 2022، من تنظيم 21 استشارة مواطنة من أجل استقاء آراء المواطنات والمواطنين المقيمين بالمغرب أو من مغاربة العالم. وفي هذا الصدد، يحرص المجلس على إدماج التوجهات والأفكار والمقترحات الواردة في هذه الاستشارات المواطنة ضمن الآراء التي يدلي بها.

ومن خلال منصة «أشارك»، يعمل المجلس على:

- توسيع دائرة الإنصات والاستشارة، التي تشكل صلب مهمته كمؤسسة دستورية استشارية؛
- إعطاء الإمكانية للمواطنات والمواطنين للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم وحاجياتهم وانتظاراتهم بخصوص القضايا التنموية سواء التي تهم معيشهم اليومي أو ذات الطابع الاستراتيجي؛
- التوفر على معطيات ومخرجات مستقاة مباشرة من المواطنات والمواطنين المشاركين في الاستشارات، مما من شأنه أن يُضفي المزيد من المصداقية على أعمال المجلس، وجعلها تعكس بشكل أكبر انشغالات المواطنات والمواطنين.

وجدير بالذكر أنه تم اقتراح مواضيع من طرف المواطنات والمواطنين على منصة «أشارك»، تم أخذها بعين الاعتبار في برنامج العمل السنوي للمجلس برسم سنة 2023، من قبيل ظاهرة التسول، والأمن الغذائي، والإجهاد المائي.

وفي إطار برنامج العمل برسم سنة 2023، سيتناول المجلس، بالإضافة إلى التقرير السنوي، الموضوعات التالية: « المعادن الاستراتيجية والحرجة»؛ «المستعجلات الطبية»؛ «الشباب المغاربة الذين لا يزاولون عملا ولا يتلقون تعليما أو تكوينا (NEET)»؛ «التسول»؛ «إصلاح منظومة منح رخص استغلال الموارد الطبيعية»؛ «تنمية المجالات الترابية»؛ «الأشكال الجديدة للمشاركة المواطنة»؛ «إعادة تدوير النفايات الصناعية»؛ «صناعة الحوسبة السحابية (كلاود)»؛ «دور وقدرات الفاعلين الترابيين أمام إشكاليات تدبير الأزمات والكوارث الطبيعية».

تلكُمْ، يا صاحب الجلالة، العناصرُ الرئيسيةُ للتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2022، المعروض على أنظار جلالتكم، كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس خلال دورتها العادية 147، المنعقدة يوم الخميس 22 يونيو 2023.

تمهيد

طبقاً للقانون التنظيميّ للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، يتضمّن التقريرُ السنويّ للمجلس تحليلاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، وتقريراً عن أنشطة المجلس برسم سنة 2022.

وفي هذا الصّدد، أنجز المجلسُ تحليلاً للتطوّرات الأساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع اقتراح جملة من التوصيات والتوجهات المتعلقة بالسياسات العمومية ذات الصلة. وهو تحليل يعبّر عن وجهة نظر المجتمع المدنيّ المنَظَّم والغنيّ بتنوع الحساسيات والتجارب المهنية والاجتماعية والعلمية لمختلف الفئات المُكوِّنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي القسم الأول من التقرير، أنجز المجلسُ تحليلاً للظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2022، مسلطاً الضوء على المنجزات التي تم تحقيقها مع الوقوف على أوجه القصور التي تم تسجيلها في هذه المجالات الثلاثة. وبخصوص الشق المتعلق بنقاط اليقظة، تم اقتراح جملة من التوصيات من أجل إثارة الانتباه إلى التدابير التي تكتسي طابعا أولويا من وجهة نظر المجلس وتتطلب بالتالي إيلاءها عناية خاصة.

أما في ما يتعلق بالموضوع الخاص للتقرير، فقد جرى تخصيصه لإشكالية الإجهاد المائي الذي يشكل انشغالا أساسيا بالنسبة لبلادنا وأضحى تدبيره على المدى القصير والمتوسط والطويل في مقدمة أولويات المملكة.

وفي القسم الثالث، يقدم المجلس تقريراً عن أنشطته برسم سنة 2022، كما يعرِض برنامج عمله لسنة 2023.

القسم الأول

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2022

I أهم التطورات التي ميزت سنة 2022

1.1. الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2022

1.1.1.سنة تتسم بتقلبات حادة على الصعيد الدولي: تباطؤ شبه عام للاقتصاديات وعودة قوية للتضخم

تعرض الاقتصاد العالمي خلال سنة 2022 للعديد من الصدمات الكبرى التي كانت لها انعكاسات سلبية شديدة على معظم اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، سيما على أسعار المواد الأولية الطاقية والغذائية، وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، فضلاً عن تشديد الشروط النقدية والمالية نتيجة السياسات النقدية والمالية التقييدية التي اعتمدتها الاقتصاديات العالمية الرئيسية، ناهيك عن التباطؤ الحاد للاقتصاد الصيني خلال سنة 2022.

في هذا السياق، تباطأ النمو العالمي خلال سنة 2022 بشكل ملحوظ مقارنة بسنة 2021، حيث تراجعت وتيرته من 6.3 في المائة إلى 3.4 في المائة[1]. وقد شمل هذا الأداء الضعيف معظم البلدان، حيث سجل ما يقل قليلاً عن ثلثي اقتصاديات العالم إما تباطؤاً في النمو أو انكماشاً في الناتج الداخلي الإجمالي خلال هذه السنة.

وعلى مستوى الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية، كان حجم تباطؤ النمو متفاوتاً بين البلدان. وهكذا، سجل الاقتصاد الأمريكي تراجعاً في معدل نموه من 5.9 في المائة إلى 2.1 في المائة في سياق مطبوع بضعف الطلب الداخلي وتشديد الشروط النقدية والمالية جرّاء الزيادات المتتالية لسعر الفائدة الرئيسي. أما على صعيد منطقة الأورو، فقد كان التباطؤ أقل حدة نسبياً مقارنة بالاقتصاد الأمريكي، بالنظر إلى أن أسعار الفائدة الأوروبية تظل أقل نسبياً من النسب التي يطبقها مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وذلك على الرغم من الزيادات المتتالية التي أقرها البنك المركزي الأوروبي خلال السنة. في المقابل، يواجه اقتصاد منطقة الأورو إكراهاً أكبر، ألا وهو تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، سيما بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، ناهيك عن التأثير السلبي لتراجع ثقة الأسر على الطلب الأوروبي.

وفي ما يتعلق بالبلدان الصاعدة والنامية، وعلى الرغم من أنها سجلت تراجعاً في معدل النمو من 6.9 في المائة إلى 4 في المائة، إلا أن هذا التراجع يبقى أقل مما سجل في البلدان المتقدمة. وفي هذا الصدد، واجه الاقتصاد الصيني، الذي تراجع معدل نموه من 8.4 في المائة إلى 3 في المائة، عدة إكراهات داخلية، تتعلق على الخصوص بالعوائق اللوجستيكية التي حدثت خلال السنة بسبب التقييدات الصحية، والأزمة التي واجهها قطاع العقار، مع ما يترتب عن ذلك من مخاطر بالنسبة للقطاع البنكي الصيني.

1 – تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (World economic outlook)، أبريل 2023.

الرسم البياني رقم 1: تطور النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)

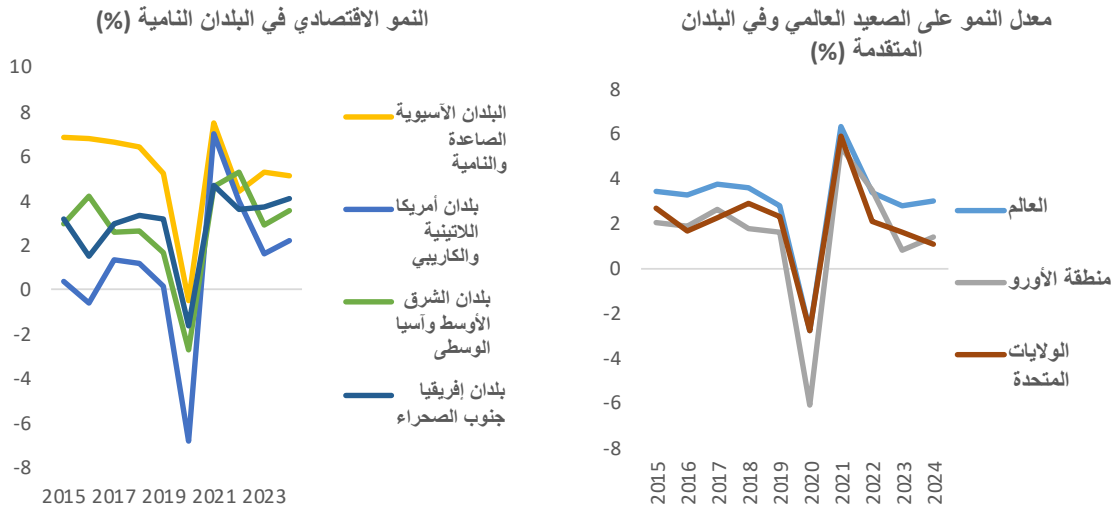

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (World economic outlook)، أبريل 2023.

الرسم البياني رقم 2: تطور أسعار الفائدة الرئيسية لدى البنوك المركزية

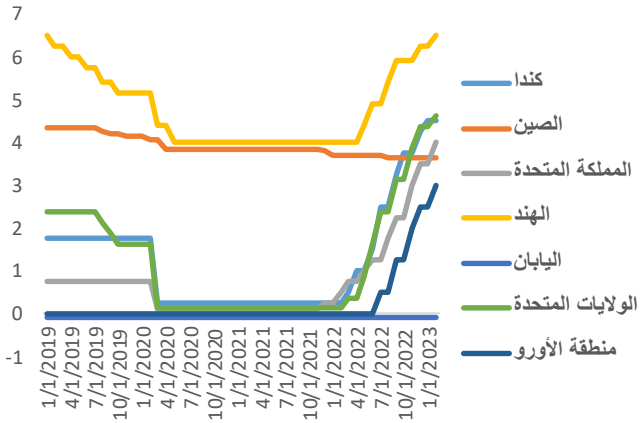

المصدر: صندوق النقد الدولي

وبالموازاة مع التراجع الملحوظ لوتيرة النمو، اتسم السياق الدولي خلال سنة 2022 أيضاً بارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم. فقد بلغ معدل التضخم على الصعيد العالمي ذروته ليستقر عند نسبة 8.7 في المائة، مسجلاً ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بنسبة 4.7 في المائة خلال سنة 2021. وانتقل معدل التضخم في البلدان المتقدمة من 3.1 في المائة إلى 7.3 في المائة خلال سنة واحدة، بينما انتقل هذا المعدل في البلدان الصاعدة والنامية إلى 9.8 في المائة عِوَض 5.9 في المائة. وتظل أسباب الارتفاع الذي سجلته الأسعار متعددة، كما أن حدة هذا الارتفاع تختلف باختلاف الاقتصاديات. فبالنسبة للاقتصاد الأمريكي، يُعزى التضخم بشكل أساسي إلى عوامل داخلية، منها تداعيات سياسات الانتعاش الاقتصادي التي تم اعتمادها بعد أزمة كوفيد-19، فضلاً عن التوترات التي يشهدها سوق الشغل. أما التضخم في منطقة الأورو، فيرتبط إلى حد كبير بعوامل خارجية، على رأسها ارتفاع كلفة استيراد المواد الطاقية.

وعلى صعيد البلدان الصاعدة والنامية، يُعزى ارتفاع الأسعار أساساً إلى العوامل الخارجية للتضخم المستورَد. وفي هذا الصدد، فإن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، خاصة الحبوب، يعزى في جزء منه إلى انعكاسات الظروف المناخية غير المواتية في البلدان المنتجة، إضافة إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العرض المتوفر من

هذه المنتجات وعلى أسعارها. وعلاوة على ذلك، فإن الارتفاع الحاد لأسعار النفط والغاز الطبيعي، الذي تفاقم بفعل انعكاسات الحرب، هو أيضاً أحد الأسباب الرئيسية للتضخم الذي شهدته هذه البلدان، ناهيك عن تأثير ارتفاع قيمة الدولار على كلفة الواردات.

الرسم البياني رقم 3(أ) ورقم 3(ب) التطورات الأخيرة للتضخم (بالنسبة المئوية)

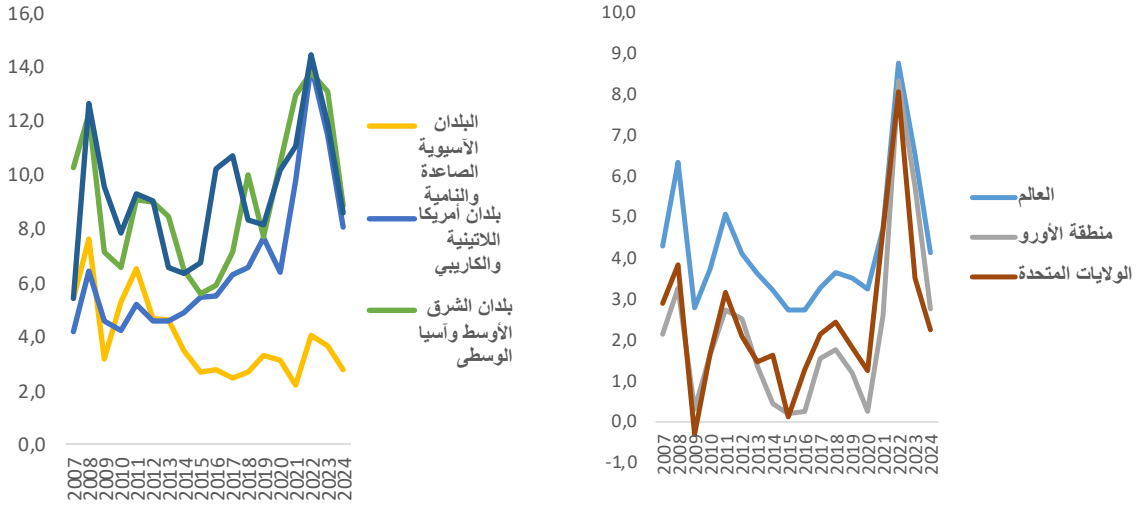

المصدر: صندوق النقد الدولي

الرسم البياني رقم 4(أ) ورقم 4(ب) تطور أسعار المواد الأولية الرئيسية على الصعيد الدولي

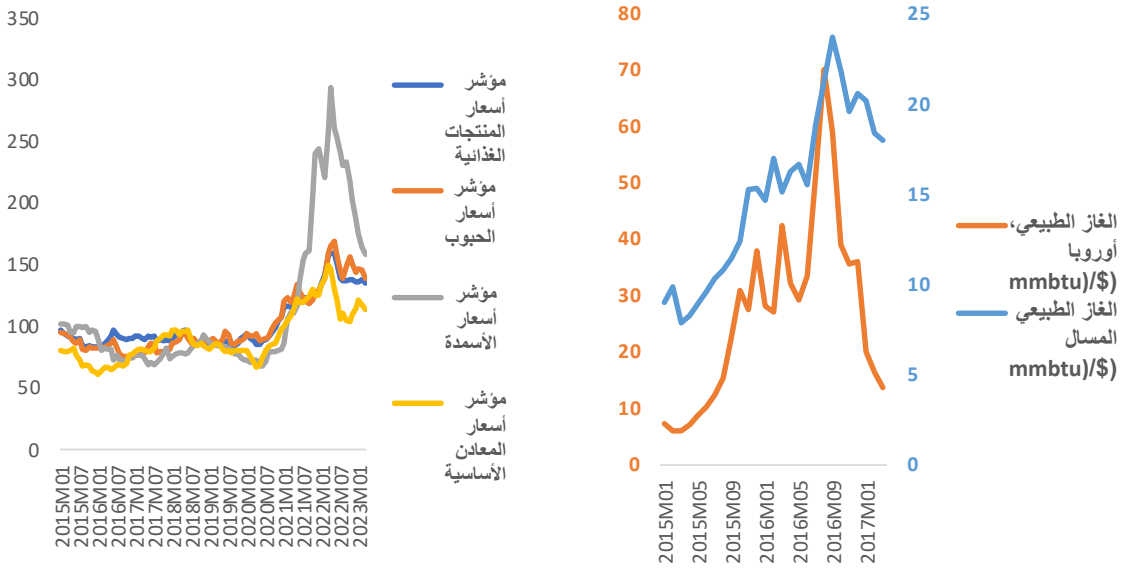

المصدر: البنك الدولي

وإزاء هذه العودة القوية للتضخم، اتخذت البنوك المركزية في العديد من البلدان، سيما المتقدمة، إجراءات تقييدية على مستوى سياساتها النقدية. وهكذا، أقرّ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي سلسلة من الزيادات في أسعار الفائدة الرئيسية من أجل تفادي إثارة دوامة التضخم. ومع ذلك، فإن رفع أسعار الفائدة يضع السلطات النقدية في معضلة بين تحقيق هدف خفض معدل التضخم، من جهة، وضرورة إخراج اقتصادياتها من وضعية ركود الطلب التي تكرست خلال السنة، من جهة ثانية.

ويشكل تشديد السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية الكبرى خطرا كبيرا يتهدد البلدان النامية المثقلة بالديون، ومن شأن مواصلتها أن يؤدي إلى تدفق كبير للرساميل واستثمارات المحافظ المالية خارج البلدان الصاعدة أو إلى ارتفاع أسعار الواردات في حالة حدوث انخفاض في قيمة عملات هذه الدول مقارنة بالدولار.

أخيراً، وفي ما يتعلق بالآفاق المستقبلية، تتوقع العديد من المؤسسات الدولية تراجع معدلات التضخم، غير أنها ستظل على الأرجح فوق مستويات ما قبل الأزمة، على الأقل إلى غاية سنة 2024. وبخصوص النمو، تشير التوقعات إلى استمرار التباطؤ المسجل حتى سنة 2023 قبل أن يُسجِّل النمو انتعاشاً خلال سنة 2024. ومع ذلك، فإن هذه التوقعات تظل رهينة بمآل الحرب الروسية الأوكرانية وتطور الضغوط التضخمية العالمية، ولكن أيضاً بوتيرة تعافي الاقتصاد الصيني بعد تخليه عن سياسة «صفر كوفيد»، التي كانت تنتهجها الصين بشكل صارم.

2.1.1. نمو رخو للاقتصاد الوطني

سجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022 معدلَ نمو ضعيف بلغت نسبته 1.3 في المائة، وهو ما يشكل تراجعاً ملحوظاً مقارنة بنسبة 8 في المائة التي سجلت في سنة 2021. ويؤكد هذا التراجع الطابع الظرفي للانتعاش الذي شهده الاقتصاد المغربي في 2021. ويُعزى تباطؤ وتيرة النمو خلال سنة 2022 إلى تراكم وتزامن تداعيات عدة صدمات، منها الخارجية، كتباطؤ اقتصاديات شركائنا الخارجيين الرئيسيين، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، التي فاقمت ارتفاع أسعار المواد الأساسية في سياق مطبوع بارتفاع معدلات التضخم؛ ومنها الداخلية، سيما آثار الجفاف والآثار المتبقية من أزمة كوفيد-19 على النسيج المقاولاتي وعلى الطلب الداخلي بصفة عامة.

وعرفت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي انخفاضاً حاداً بنسبة 12.9 في المائة بعد ارتفاع بنسبة 19.5 في المائة في السنة المنصرمة، وذلك جراء الظروف المناخية غير المواتية. وقد ساهم تواتر سنوات انخفاض التساقطات المطرية وازدياد حدتها في السنوات الأخيرة في تفاقم هذا المنحى التنازلي. كما سجلت الأنشطة غير الفلاحية بدورها انخفاضاً ملحوظاً في وتيرة نموها، حيث تراجعت من 6.3 في المائة سنة 2021 إلى 3 في المائة خلال سنة 2022، سيما إثر التراجع الملحوظ للقيمة المضافة على مستوى الصناعة الاستخراجية وقطاع البناء والأشغال العمومية والتباطؤ الذي سجلته قطاعات النقل والتخزين والتجارة وإصلاح المركبات والخدمات العقارية.

في المقابل، سجلت قطاعات أخرى تطوراً واعداً، سيما قطاع الإيواء والمطاعم بفضل الانتعاش الذي عرفه النشاط السياحي، وخدمات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، والأنشطة المالية والتأمينات، وكذا الإعلام والاتصال.

الرسم البياني رقم5: نمو الناتج الداخلي الإجمالي: التطورات الأخيرة والآفاق المستقبلية

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، توقعات بنك المغرب

وعلاوة على ذلك، يُعزى ضعف أداء الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022 بالأساس إلى تباطؤ الطلب الداخلي الذي تراجع بنسبة 1.5 في المائة بعد أن سجل ارتفاعاً قوياً بنسبة 8.9 في المائة سنة 2021. وفي هذا الصدد، وفي سياق مطبوع بارتفاع تكلفة المعيشة وفقدان مناصب الشغل وتراجع مداخيل ساكنة المناطق القروية، انخفض الاستهلاك النهائي للأسر مقارنة بمستواه في السنة المنصرمة.

وبالموازاة مع ذلك، فإن ارتفاع كلفة المدخلات، والمناخ المتسم بعدم اليقين والصعوبات التي تواجهها المقاولات، سيما الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والتي تعكس، من بين أمور أخرى، استمرار تداعيات أزمة كوفيد-19، كلها عوامل ساهمت في تراجع الاستثمار بنسبة 2.2 في المائة خلال السنة، وذلك على الرغم من تواصل الجهود المبذولة في مجال الاستثمار العمومي.

وبخصوص الطلب الخارجي، سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة إيجابية في النمو بلغت حوالي 3 نقاط عوض مساهمة سلبية بلغت 1.5 نقطة خلال سنة 2021.

وعلى صعيد التوقعات، تشير معظم المؤسسات الوطنية والدولية إلى حدوث انتعاش تدريجي في النمو قد يصل حسب بنك المغرب إلى 2.4 في المائة في سنة 2023 و3.3 في المائة في 2024[2]. وهكذا، فإن معدل النمو الذي تحقق في سنة 2022 والتوقعات المتعلقة بالسنتين المواليتين تؤكد عدم التطابق الذي أشار إليه التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2021 بين دينامية النشاط الاقتصادي ووتيرة النمو المستهدفة في البرنامج الحكومي (4 في المائة في المتوسط سنوياً).

وفي هذا السياق، ينبغي التذكير بأن أي توجه تقييدي للسياسات الاقتصادية، سواء على الصعيد النقدي أو الجبائي، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم تباطؤ النمو وزيادة عدد مناصب الشغل المفقودة خلال الفصول القادمة.

ومن ناحية أخرى، ورغم الصدمات المتواترة التي واجهها الاقتصاد الوطني منذ سنة 2020، من قبيل انعكاسات جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار المواد الأولية، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والجفاف، فإنه أبان عن قدرة على الصمود. إلا أنه تجدر الإشارة أن ضعف أداء الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة لا يُعزى فقط إلى الصدمات الظرفية والظواهر الدورية، لكنه نتيجة أيضاً لمَوَاطن ضعف بنيوية، تشمل على الخصوص ما يلي:

- تراجع مستمر لمعدل النمو بوتيرة بلغت في المتوسط 5 في المائة سنويا خلال الفترة 2002-2007 و3.2 في المائة خلال الفترة 2014-2019[3].
- تباطؤ شبه مستمر لإنتاجية العمل منذ أزمة سنة 2008.
- ضعف واضح في نجاعة الاستثمار، كما يتبين من خلال مؤشر المعامل الهامشي للرأسمال (ICOR) الذي بلغ مستوى مرتفعاً تجاوز 9 نقاط في المتوسط خلال السنوات 15 الأخيرة.
- منحى تنازلي لمحتوى الشغل في النمو، لا سيما فرص الشغل بالنسبة للنساء والشباب.
- التقلب المستمر لنمو القيمة المضافة الفلاحية، على الرغم من الجهود المبذولة في إطار الاستراتيجيات الفلاحية المتتالية، مما ينعكس على النمو الإجمالي للاقتصاد.

2 - بنك المغرب.

3 - تم حصر عملية المقارنة في سنة 2019 حتى لا تتأثر دقة التحليل بانعكاسات الأزمة الناجمة عن كوفيد-19 في سنة 2020 وبانتعاش النشاط الاقتصادي خلال سنة 2021.

الرسم البياني رقم 6

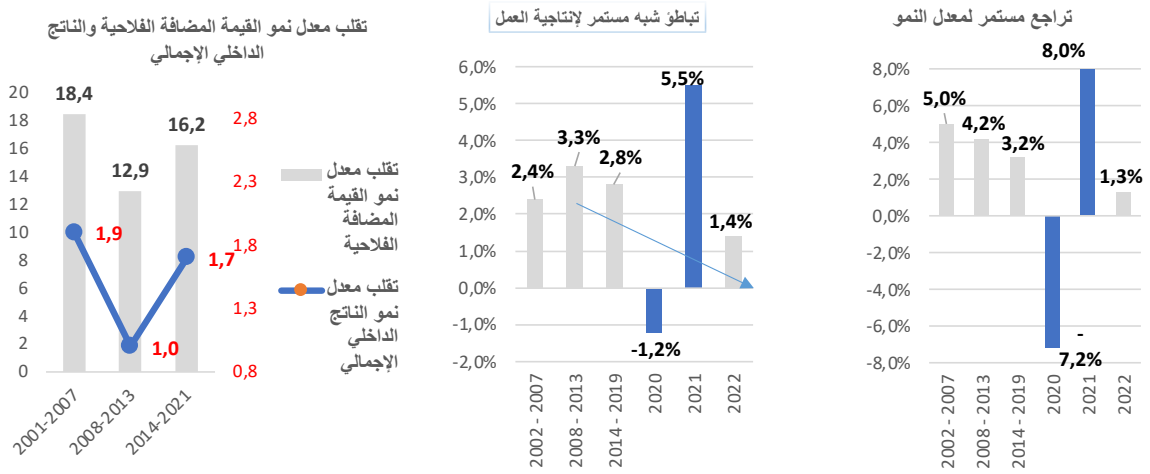

المصدر: رسوم بيانية استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

3.1.1. تفاقم عجز الميزان التجاري مقابل ارتفاعٍ ملحوظٍ لمداخيل الأسفار وتحويلات مغاربة العالم

شهدت سنة 2022 **نمواً قوياً في صادرات السلع** (+30.1 في المائة عوض 25.2 في المائة خلال السنة المنصرمة)، مدفوعاً بدينامية جيدة لمبيعات الفوسفاط ومشتقاته، سيما بفعل تأثير ارتفاع أسعار هذه المواد، وكذا لصادرات السيارات والمنتجات الفلاحية/ منتجات الصناعة الغذائية.

ومع ذلك، كان نمو الواردات أكبر، حيث بلغ ذروته ليصل إلى 39.5 في المائة عوض 25 في المائة في سنة 2021. وقد زادت الفاتورة الطاقية، على الخصوص، بأكثر من الضعف بفعل تأثير ارتفاع الأسعار بالأساس. كما أثرت الواردات من المنتجات شبه المصنعة على فاتورة الواردات عموماً، خاصة الكبريت والأمونياك، التي امتصت لوحدها ما يقرب من 64 في المائة من المداخيل المحصلة من صادرات الفوسفاط ومشتقاته. وأخيراً، ساهمت المنتجات الغذائية بدورها في ارتفاع الواردات، حيث تضاعفت مشتريات القمح في سنة واحدة وبلغت كلفتها حوالي 11.6 مليار درهم.

في ظل هذه الظروف، **تفاقم عجز الميزان التجاري بشكل ملحوظ** ليصل إلى ناقص 23.2 في المائة[4] من الناتج الداخلي الإجمالي عوض ناقص 15.6 في المائة في السنة المنصرمة. كما **تفاقم عجز الحساب الجاري بدوره، وإن بدرجة أقل** مقارنة بعجز الميزان التجاري (من 2.3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3.5 في المائة[5]). وفي هذا الصدد، فإن الانتعاش الملحوظ في مداخيل الأسفار (+166.1 في المائة) بحيث بلغت مستوى أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة، والأداء الجيد لتحويلات مغاربة العالم (+16.5 في المائة)، على الرغم من تراجعها مقارنة بنسبة 37.5 التي سجلت في السنة المنصرمة، ساهم في التخفيف من حدة تراجع أرصدة الحسابات الخارجية خلال سنة 2022[6].

وفي ما يتعلق بمداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد أبانت عن قدرتها على الصمود رغم التباطؤ الذي شهدته الاقتصاديات الرئيسية التي تتأتى منها هذه الاستثمارات، حيث بلغت 3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2022[7]، بينما استقرت احتياطيات الصرف عند 5.4 أشهر من الواردات عوض 5.3 أشهر في السنة المنصرمة[8].

4 – بنك المغرب.

5 – Rapport sur la politique monétaire T2–2023 – BAM.

6 – المصدر: مكتب الصرف.

7 – بنك المغرب.

8 – المصدر السابق.

4.1.1. تغييرات محدودة على مستوى تقليص مسار سلاسل التوريد لدى شركائنا الأوروبيين الرئيسيين

منذ أزمة كوفيد-19، أعلن العديد من شركائنا الرئيسيين في أوروبا عن رغبتهم في تقليص مسار سلاسل التوريد الخاصة بهم، سيما بما يُمكِّن من تقليص ارتهانهم بموردين من مناطق جغرافية نائية، خاصة الصين، ومن ثم تقليص خطر انقطاع عمليات توريد السلع الوسيطة الأساسية بالنسبة للصناعات الوطنية.

غير أن التطورات الأخيرة لبنية الصادرات بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين الثمانية للمغرب في أوروبا تظهر أن فرنسا هي من أقدمت فقط على تخفيضٍ طفيفٍ للغاية لحصة الصين في وارداتها من السلع الوسيطة. بالموازاة مع ذلك، لم يتمكن المغرب من زيادة حصته داخل هذه السوق، بل إن هذه الحصة سجلت تراجعاً طفيفاً (ناقص 0.1 نقطة مئوية) خلال الفترة ما بين 2017-2019 و2021-2022 (انظر الرسم البياني الموالي)، علماً أن التغيير في الحصص داخل الأسواق بخصوص السلع الوسيطة كان أساساً لفائدة دول أخرى داخل الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة للشركاء الأوروبيين السبعة الآخرين للمغرب، فقد زادت حصة الصين في وارداتها من السلع الوسيطة بين الفترتين المشار إليهما. ولا يزال تطور حصص الصادرات المغربية من السلع الوسيطة داخل أسواق هذه البلدان محدوداً للغاية، إذ يتأرجح بين شبه ركود إلى زيادةٍ طفيفةٍ في أسواق مثل هولندا وإيطاليا والمملكة المتحدة وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا أو حتى انخفاضٍ طفيفٍ في أسواقٍ مثل ألمانيا.

ومع ذلك، يمكن أن تُعزى هذه الوضعية إلى كون تموقع المغرب على مستوى سلاسل قيمة جديدة سيتطلب مزيداً من الوقت بالنظر إلى حجم الاستثمارات المطلوبة، والوقت الذي يتطلبه اكتساب القدرات في مجال التكنولوجيا، والارتهان بالقرارات الاستراتيجية التي تتخذها المجموعات الأجنبية الكبرى في البلدان الشريكة.

الرسم البياني رقم 7 : تغير حصص السوق من المنتجات الوسيطة في واردات 8 دول أوروبية بين 2017-2019 و2021-2022 بالنقاط المئوية

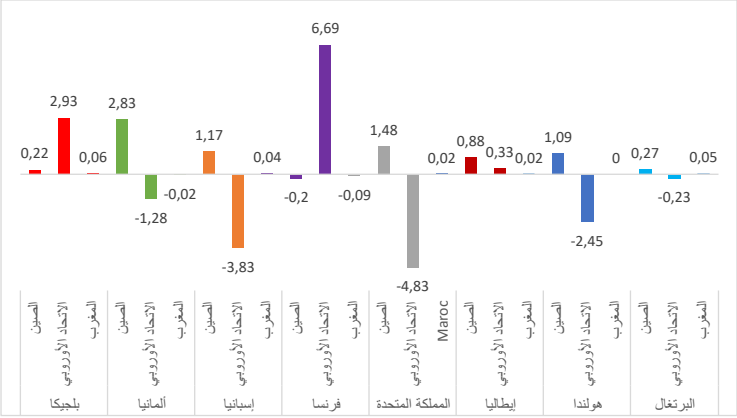

المصدر: رسم بياني استناداً إلى الحلول العالمية المتكاملة للتجارة (WITS) ومكتب الإحصاء الأوروبي (Eurostat)

ومن المؤكد أن زيادة حصة المغرب في السوق في إطار تقليص مسار سلاسل توريد البلدان الأوروبية سيكون لها تأثير إيجابي على اقتصاد بلادنا من حيث التموقع في سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي. غير أن بلوغ هذا الهدف قد يصطدم بعقبة كبرى بالنسبة لبعض المنتجات، وهي الإقرار المرتقب لضريبة الكربون على الواردات من خارج حدود الاتحاد الأوروبي. وإذا كانت هذه الآلية تخدم هدف إزالة الكربون من الاقتصاديات التي ستنخرط فيها، فقد تكون في الوقت نفسه نوعاً من الإجراءات الحمائية التي تروم الحفاظ على السيادة الصناعية لأوروبا في مواجهة المُصدرين الذين سيخضعون لهذه الضريبة.

وإذا كانت بلادنا تمتلك مؤهلات حقيقية في مجال إنتاج الطاقة النظيفة بعد أن راهنت على الرفع من حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي، فإنها مدعوة إلى تسريع الجهود الرامية إلى تأهيل نسيجها الإنتاجي خلال المرحلة الانتقالية التي تمتد إلى نهاية سنة 2025، وهو التاريخ الذي ستدخل فيه ضريبة الكربون سالفة الذكر حيز التنفيذ. ويكمن التحدي المطروح في مدى القدرة على توفير الدعم التقني والمالي اللازم لتحديث النسيج الصناعي برمته المتخصص في المنتجات المعنية بضريبة الكربون، سيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بالنظر إلى أن بعض المجموعات الوطنية الكبرى حققت تقدماً في هذا المجال. ومن شأن عدم تقديم الدعم الكافي أو التأخر في تفعيل مسلسل تأهيل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة أن يؤثر بشكل كبير على قدرة هذه الأخيرة على الولوج إلى السوق الأوروبية، علماً أن توجهها نحو التصدير يبقى ضعيفاً جداً.

5.1.1. تقليص عجز ميزانية 2022، مقابل تمويل أكثر تكلفة وتضييق مستمرٍ للحيز الميزانياتي

تراجع عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، خلال سنة 2022 إلى 5.2 في المائة[9] من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد أن سجل 5.5 في المائة في 2021، وذلك بفضل الأداء الجيد للمداخيل الجبائية وغير الجبائية. وقد سُجل هذا التحسن على الرغم من الزيادة المهمة في النفقات، سيما نفقات المقاصة التي ارتفعت بنسبة 92.8 في المائة للحد من انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للأسر.

وفي ما يتعلق بتمويل حاجيات الخزينة، يلاحظ أنه في سياقٍ يتسم بتشديد شروط التمويل على الصعيد الدولي، على إثر الإجراءات التقييدية المتعلقة بأسعار الفائدة، سُجِّل تعزيزٌ لعملية اللجوء إلى السوق المحلية. وتبعاً لذلك، تم تشديد شروط التمويل الداخلي بدورها من خلال ارتفاع أسعار الفائدة في السوق الأولية، مما أدى إلى تراجع أسعار السندات في السوق الثانوية. وقد جاء ذلك كردة فعل متوقعة في سياق يتسم بقدر كبير من عدم اليقين الذي يواجهه المستثمرون، مما دفعهم للمطالبة بعائدات أعلى تحسباً لارتفاع سعر الفائدة الرئيسي في مواجهة التضخم المتزايد.

إجمالاً، ومقارنة بالسنة المنصرمة، تميزت سنة 2022 بتراجع الاكتتابات في سوق مزادات سندات الخزينة وارتفاع كلفة تمويل هذه الأخيرة.

وبخصوص الدين العمومي الإجمالي، فقد بلغ نسبة 86.1 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2022[10]. في المقابل، ارتفع **إجمالي مديونية الخزينة** ليبلغ 71.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 68.9 في المائة سنة 2021. وبغية التخفيف من الضغوطات على السوق الداخلية، واعتباراً للشروط غير الميسرة بالقدر الكافي في الأسواق الدولية، اضطرت الخزينة إلى استخدام الرصيد المتبقي من خط الوقاية والسيولة لتمويل مديونيتها الخارجية.

9 – BAM, Rapport sur la politique monétaire, juin 2023.

10 – المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2024.

الرسم البياني رقم 8: مديونية الخزينة (% الناتج الداخلي الإجمالي)

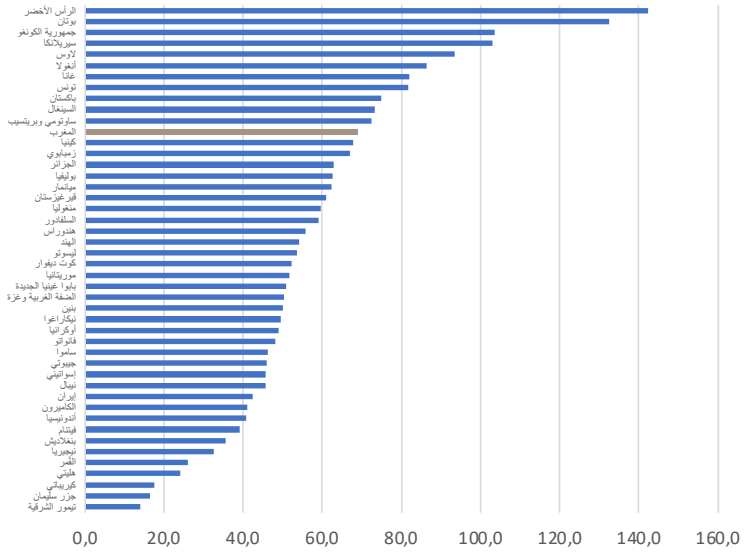

المصدر: البنك الدولي ومؤشرات التنمية في العالم (WDI)

وفي سياق يتسم بتشديد شروط الاقتراض، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فإن مسألة القدرة الائتمانية لبلادنا تطرح بحدة أكبر. وينبغي التحلي باليقظة في ضوء تدني معدلات النمو التي يتوقع أن يحققها الاقتصاد الوطني خلال السنتين القادمتين، مما لا يُمكِّن بلادنا من خلق مداخيل مرتفعة بالقدر الكافي.

علاوة على ذلك، وإضافة إلى الجوانب المرتبطة بالتوازنات الماكرو اقتصادية، من شأن الارتفاع المتواصل لمديونية الخزينة أن يؤدي إلى تضييق الحيز الميزانياتي للدولة، ومن ثم ممارسة ضغوط على قدرتها على تمويل المشاريع الكبرى المهيكلة (الحماية الاجتماعية، دعم الاستثمار وغير ذلك) دون اللجوء إلى مديونية إضافية. وفي هذا الصدد، فإن تقديرات الحيز الميزانياتي الفعلي[11] تظهر أن هذا الأخير قد تراجع خلال السنوات 12 الأخيرة، خاصة في 2020 و2021. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من هذا التراجع، فإن المغرب لا يزال في وضع أفضل نسبياً من المعدل المسجل في البلدان الصاعدة والنامية على صعيد الحيز الميزانياتي.

الرسم البياني رقم 9: عدد سنوات المداخيل الجبائية اللازمة لسداد مديونية الخزينة يفصح عن تراجع مستمر للحيز الميزانياتي

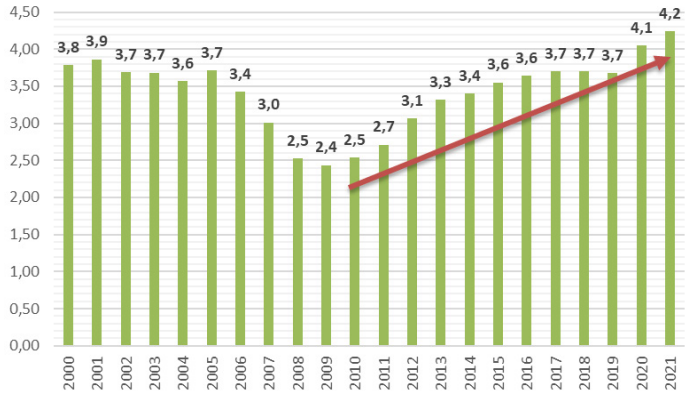

المصدر: رسم بياني استناداً إلى معطيات وزارة الاقتصاد والمالية

11 – مُعاكِس عدد سنوات المداخيل الجبائية اللازمة لسداد مديونة الخزينة.

6.1.1. فقدان صافٍ لمناصب الشغل وضعف بنيوي في محتوى الشغل في النمو، مما يؤكد ضعف إدماجية نموذج النمو الحالي

اتسمت سنة 2022 بتراجع الأداء في سوق الشغل، كما يتضح من فقدان عددٍ صافٍ من مناصب الشغل يبلغ 24.000 منصب. وتشمل مناصب الشغل التي تم فقدانها 215.000 منصب شغل في قطاع «الفلاحة والغابات والصيد البحري» و1000 منصب في قطاع البناء والأشغال العمومية، مقابل إحداث صافي مناصب شغل تصل إلى 164.000 منصب في قطاع الخدمات و28.000 في قطاع الصناعة (بما في ذلك الصناعة التقليدية). وبما أن غالبية مناصب الشغل التي تم فقدانها كانت في قطاع الفلاحة جراء تداعيات الموسم الفلاحي السيء، فإن العدد الصافي من مناصب الشغل المفقودة سُجِّل بشكل أساسي على مستوى المناصب غير المؤدى عنها (174.000–) مقابل خلق عددٍ صافٍ على مستوى المناصب المؤدى عنها (150.000+).

وبالموازاة مع ذلك، عاد معدل النشاط إلى منحاه التنازلي، بعد أن سجل انتعاشاً ظرفياً خلال سنة 2021. ويظل معدل النشاط لدى النساء متدنيا للغاية بشكل بنيوي، حيث بلغ حوالي 19.8 في المائة مقابل 20.9 في المائة خلال السنة المنصرمة.

في ظل هذه الظروف وأخذاً بعين الاعتبار تراجع معدل النشاط بمقدار نقطة مئوية واحدة، انخفض معدل البطالة من 12.3 في المائة إلى 11.8 في المائة على أساس سنوي، على الرغم من فقدان عدد صافٍ من مناصب الشغل. والجدير بالذكر، أن معدل البطالة يظل مرتفعاً جداً في صفوف الشباب (32.7 في المائة) وحاملي الشهادات (18.6 في المائة) والنساء (17.2 في المائة).

وإضافة إلى البطالة لدى الشباب، أصبحت ظاهرة الشباب الذين لا يزاولون عملا ولا يتلقون تعليما أو تكوينا (NEET)[12] تزداد حدة يوما بعد يوم. وفي هذا الصدد، فإن أكثر من شخص واحد من بين كل أربعة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (25.2 في المائة أو 1.5 مليون شخص) ينتمون إلى هذه الفئة من الشباب، تمثل النساء 72.8 منهم. ويؤدي استمرار هذه الظاهرة إلى حرمان المغرب من الاستفادة المثلى من الامتياز الديمغرافي الذي تعيشه البلاد ومن الإمكانات التي يمثلها الشباب، خاصة وأنه من المحتمل أن تُغْلَق «النافذة الديموغرافية» (fenêtre démographique) بالمغرب في أفق سنة 2040، كما يتضح من التوقعات المتعلقة بمعدل الإعالة[13].

وتعكس هذه الوضعية محدودية قدرة مختلف برامج الإدماج في سوق الشغل التي تم إطلاقها حتى الآن على التثمين الأمثل لإمكانات شبابنا.

وبغض النظر عن هذه الجوانب، فإن سوق الشغل ببلادنا تعاني من سمة بنيوية رئيسية يتسم بها اقتصادنا، ألا وهي ضعف قدرة دينامية النمو على خلق فرص الشغل. فقد سجلت هذه القدرة مستوى متدنياً بلغ 0.12 بالنسبة لإجمالي التشغيل كمتوسط خلال الفترة بين 2014 و2022.

ويلاحَظ من خلال مسار تطور قدرة دينامية النمو على خلق فرص الشغل حسب الفئة الاجتماعية والمهنية أن ثمة أوجه تباين عديدة. فبالنسبة لدينامية التطور خلال الفترتين 2007–2013 و2014–2022، فقد أصبح نمو الناتج الداخلي الإجمالي أكثر قدرة نسبياً على خلق مناصب للشغل لدى الرجال، وحاملي الشهادات، سيما الشهادات المتوسطة والعليا، والعاملين المأجورين، ومناصب الشغل الدائمة[14]. في المقابل، تراجعت قدرة دينامية النمو على خلق فرص الشغل بمرور الوقت بالنسبة للشباب والنساء ومناصب الشغل التي لا تتطلب شهادة والعاملين غير المأجورين ومناصب الشغل العرضية والموسمية.

12 – NEET : Not in Employment, Education or Training

13 – يعرف معدل الإعالة على أنه نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو يبلغون 60 سنة فما فوق مقارنة بنسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و59 سنة.

14 – على الرغم من أن قدرة دينامية النمو على خلق مناصب الشغل غير الدائمة تبقى أكبر.

وإجمالاً، يعكس تراجع قدرة دينامية النمو على خلق فرص الشغل ما يتسم به نموذج النمو الذي يعتمده الاقتصاد الوطني من ضعف في قدرته على إدماج فئات معينة، خاصة النساء والشباب. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن تطور قدرة دينامية النمو على خلق مناصب الشغل حسب الفئة الاجتماعية والمهنية يشير إلى تسجيل بعض التحسن في جودة عدد مناصب الشغل المحدثة قياساً إلى كل نقطة نمو، فإن الأنشطة غير المهيكلة وغير المستقرة تهيمن على نشاط الساكنة النشيطة المشتغلة (حوالي 3 أجراء من بين 5).

الرسم البياني رقم 10: تطور مستوى تأهيل مناصب الشغل المُحدَثَة بالنسبة لكل نقطة نمو حسب الفئة الاجتماعية والمهنية

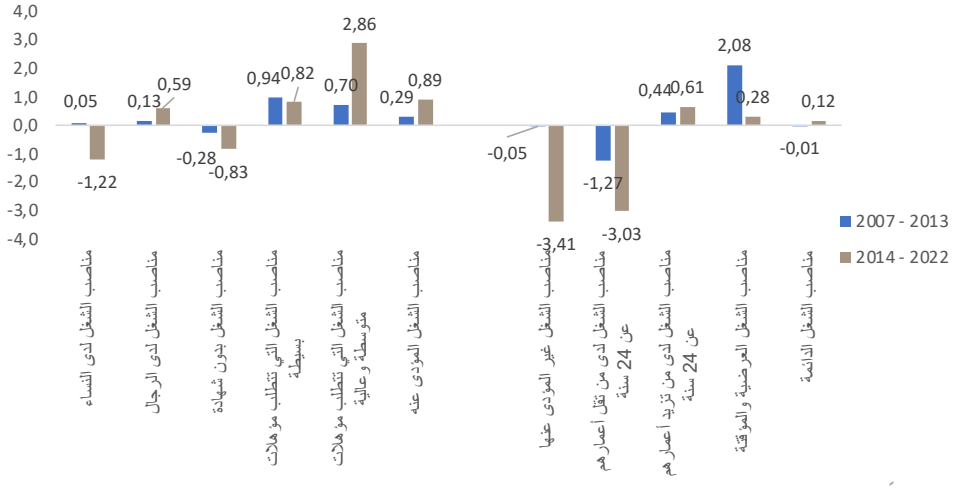

المصدر: رسم بياني استناداً إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

7.1.1. جودة المناخ المؤسساتي: استمرار عدم اليقين من شأنه أن يساهم في تآكل ثقة الفاعلين الاقتصاديين في المستقبل

لعل من السمات الرئيسية التي طبعت سنة 2022 ارتفاع مستوى عدم اليقين وتآكل ثقة المستهلكين والمنتجين على حد سواء في المستقبل أمام الصعوبات التي يواجهها الفاعلون الاقتصاديون في ظل الظرفية الراهنة.

وبالنسبة للمستهلك، فإن الارتفاع المستمر في الأثمان عند الاستهلاك وتراجع قيمة الأجور جراء التضخم، فضلاً عن التدهور الملحوظ في سوق الشغل، كلها عوامل أضرّت بمستوى ثقة الأسر. وقد تأكد هذا المعطى من خلال تطور مؤشر ثقة الأسر الذي وضعته المندوبية السامية للتخطيط، والذي سجل أدنى مستوى له على الإطلاق منذ سنة 2008. ومما يغذي تآكل الثقة التشاؤم بشأن التطورات المستقبلية في مستوى المعيشة والبطالة. ففي الفصل الأخير من سنة 2022، توقَّع أكثر من 52 في المائة من الأسر تدهور مستوى المعيشة خلال 12 شهراً المقبلة، وتوقَّع 85 في المائة من الأسر ارتفاعاً في مستوى البطالة. ويسود الانطباع نفسه عندما يتعلق الأمر باقتناء السلع المستديمة أو التطور المستقبلي للوضعية المالية للأسر، حيث صرح ما يقرب من 89 في المائة من الأسر أنها غير قادرة على الادخار خلال 12 شهراً المقبلة.

الرسم البياني رقم 11: تراجع مستمر لمؤشر ثقة الأسر

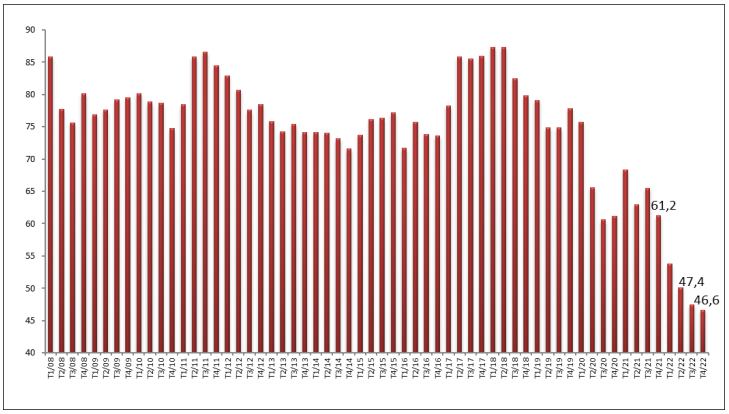

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ويَهُمُّ عدم اليقين المقاولات أيضاً، بحيث تواجه هذه الأخيرة صعوبة أكبر في اتخاذ القرارات في ما يتعلق بالاستثمار أو التشغيل، مما يخلق حالة من الانتظارية. وهكذا، وحسب الاستقصاء الشهري للظرفية الصناعية الذي ينجزه بنك المغرب، اتسمت سنة 2022 بعدم وضوح الرؤية لدى ما بين 23 إلى 31 في المائة من أرباب المصانع حسب الشهر، في ما يخص التطور المستقبلي للإنتاج والمبيعات خلال الأشهر الثلاثة الموالية.

8.1.1. مناخ الأعمال ودعم الاستثمار: منجزات ونواقص يتعين تجاوزها

أظهرت جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية قدرة على الصمود أمام الصدمات المتوالية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني منذ أزمة كوفيد-19. وهو ما يؤكده تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة الأخيرة. وقد تُعزى هذه الوضعية بشكل خاص إلى السياسات والتدابير التي تم اعتمادها على مدى عدة سنوات بغية تحسين أوجه عديدة في مناخ الأعمال، سيما ما يتصل بالاستقرار الماكرو اقتصادي والبنيات التحتية للاستقبال وتبسيط المساطر، وغيرها.

ومع ذلك، يجب التأكيد على أن جاذبية المغرب بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن تشكل معياراً كافياً يعكس بشكل دقيق وضعية مناخ الأعمال على المستوى الداخلي، سيما بالنسبة لصغار المستثمرين ورجال الأعمال المحليين. فإذا كان كبار المستثمرين الأجانب بمقدورهم التفاوض حول مشاريعهم الاستثمارية المزمع تنفيذها بالمغرب وحول ظروف استقبالهم بفضل تعاملهم مع محاورين في أعلى مستويات الحكامة الاقتصادية، فإن الوضع مختلف بالنسبة للمستثمرين المحليين الصغار والمتوسطين الذين لا يزالون يواجهون العديد من الإكراهات وأوجه القصور التي تعتري مناخ الأعمال:

- **تراجع مستمر في مؤشر مُدْرَكات الفساد**: مما ينعكس سلباً على مناخ الأعمال وعلى المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين. وحسب مؤشر مدركات الفساد[15] ، والذي يسير في منحى مقلق منذ سنة 2018، فإن المغرب فقد 21 مرتبة بين سنتي 2018 و2022، منها 7 مراتب في سنة 2022 لوحدها. ويتطلب الحجم الذي بلغته ظاهرة الفساد مضاعفة الجهود على واجهتين: تتعلق الأولى بالمقاربة الوقائية، من خلال تسريع وتيرة التحول الرقمي وتعميمه على كل الخدمات العمومية والمساطر المتعلقة بالاستثمار القابلة للرقمنة؛ بينما تهم الثانية المقاربة الزجرية، من خلال التطبيق الصارم للعقوبات وتعزيز فعلية القانون في حق المتورطين في سلوكات الفساد.

15 – منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، 2022.

الرسم البياني رقم 12: تطور ترتيب المغرب حسب مؤشر مدركات الفساد (منظمة الشفافية الدولية)

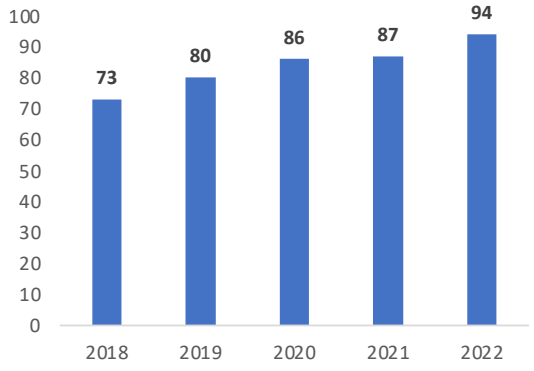

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

- **لا يزال طول آجال الأداء موضوعاً يحظى باهتمام كبير من لدن السلطات العمومية والمستثمرين:** مكنت الجهود المبذولة لحد الآن بغية تقليص آجال الأداء من تقليص هذه الآجال بشكل ملحوظ على مستوى القطاع العمومي[16].

وعلى الرغم من التقدم المحرز، تظل آجال الأداء بالمغرب طويلة مقارنة ببلدان أخرى، كما يتضح من تصنيف بلادنا في المرتبة 39 من بين 49 دولة شملها التقييم، حسب « مؤشر درجة تعقيد تحصيل الديون»[17]. وهكذا، حل المغرب في هذا التصنيف خلف دول مثل البرازيل ورومانيا والأرجنتين وتركيا، لكنه يتقدم على دول مثل الهند أو جنوب إفريقيا أو المملكة العربية السعودية. وحسب التقييم نفسه، فإن نظام تحصيل الديون في المغرب يوصف بكونه «معقداً للغاية»، حيث يتراوح متوسط عدد الأيام التي يستغرقها سداد الفواتير «بين 120 و150 يوماً».

كما يساهم أيضاً احتساب آجال الأداء على أساس تاريخ استلام الفاتورة في التأخير الذي تم الوقوف عليه. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك صعوبات تتعلق ببطء المساطر القضائية المطبقة ضد المتأخرين في السداد، ناهيك عن الطابع المعقد للإجراءات المعمول بها في مجال الإعسار المالي مما يؤثر على نجاعتها.

ورغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يساهم تنزيل القانون رقم 69.21 بتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء حيز التنفيذ في الحد من هذه الظاهرة التي تلقي بكاهلها على مناخ الأعمال، سيما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وكذا المقاولات متناهية الصغر. ويتضمن هذا القانون مقتضيات تحدد آجال أداء المستحقات على المعاملات في 60 يوماً إذا لم تتفق الأطراف على تحديد أجل للأداء. ولا يمكن أن يتجاوز الأجل 120 يوما عندما تتفق الأطراف على أجل محدد تعاقديا، يحتسب ابتداء من تاريخ إصدار الفاتورة. كما أن اعتماد تاريخ إصدار الفاتورة لاحتساب أجل الأداء، قد يضفي مزيداً من الشفافية على العملية.

وينص هذا القانون أيضاً على فرض غرامة مالية لفائدة الخزينة تحدد نسبتها في السعر المديري لبنك المغرب المطبق عند اختتام الشهر الأول من التأخر في الأداء وفي 0.85 في المائة عن كل شهر أو جزء من الشهر الإضافي يتم تطبيقها على المبلغ غير المؤدى داخل الآجال القانونية عن كل فاتورة مع احتساب الضريبة.

- **ارتفاع ملحوظ في حالات إفلاس المقاولات:** كانَ لمَوَاطن القصور التي تم الوقوف عليها على مستوى مناخ الأعمال إلى جانب تداعيات الظرفية الاقتصادية الصعبة تأثير سلبي على دينامية خلق المقاولات خلال سنة 2022. فحسب بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، فقد تراجع عدد المقاولات المُحدَثة بنسبة 11 في المائة مقارنة بسنة 2021، بينما سُجل ارتفاع بنسبة 17 في المائة في عدد المقاولات التي جرى التشطيب عليها[18].

16 – بلغ متوسط آجال الأداء المُصرح بها من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية 33.9 يوماً في نهاية سنة 2022، مقابل 36.1 يوماً في السنة المنصرمة.

17 – مؤشر تُصدِره «أليانز تريد» (Allianz trade)، الشركة العالمية في مجال التأمين والضمان، 2022.

18 – أزيد من 36 في المائة من المقاولات التي تم التشطيب عليها لا تتجاوز 5 سنوات.

كما تتجسد الصعوبات التي تواجهها المقاولات بالمغرب من خلال النتائج التي خلص إليها مرصد المقاولات (*Inforisk*)[19]، حيث أعلنت أكثر من 12.000 مقاولة إفلاسها خلال سنة 2022. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرقم لا يشمل مقاولات الأشخاص الذاتيين التي تضم عموماً بنيات أكثر هشاشة. ويبقى هذا الرقم مرشحاً للارتفاع، سيما أن معدل القروض معلقة الأداء التي لا تزال في ذمة المقاولات قد ارتفع بنسبة 8.3 بنهاية سنة 2022، مسجلاً ارتفاعاً في وتيرته مقارنة بنسبة 6.9 التي سجلت في سنة 2021.

- **في المجال الجبائي**: شكل مشروع قانون المالية لسنة 2023 خطوة حاسمة في تسريع تنزيل إصلاح النظام الجبائي لبلادنا، من خلال ملاءمته مع التوجيهات الواردة في القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

ومن المؤكد أن من شأن مختلف الإجراءات[20] المقترحة أن تمكن من تحسين المداخيل الجبائية وتعزيز نجاعة منظومة التحصيل، غير أن ثمة جملة من الملاحظات بشأن مدى تجانس هذه الإجراءات ومدى ملاءمة توقيت طرحها.

وفي هذا الصدد، هناك التدابير المتعلقة مثلاً برفع سعر الضريبة على الشركات التي يقل أو يساوي ربحها الصافي 300.000 درهم، من 10 إلى 20 في المائة في أفق سنة 2026، في وقت تم فيه تخفيض سعر هذه الضريبة من 31 في المائة إلى 20 في المائة بالنسبة للشركات التي تحقق ربحاً صافياً يتراوح بين 1.000.000 و100.000.000 درهم.

وفي السياق ذاته، حدد هذا الإصلاح رقم المعاملات السنوي برسم الخدمات المقدمة من قبل المقاولين الذاتيين لفائدة نفس الزبون في مبلغ 80.000 درهم. ويخضع ما زاد عن مبلغ المعاملات المشار إليه للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون وفق سعر إجرائي محدد في 30 في المائة. وإذا كانت الغاية من هذا الإجراء هي محاربة بعض ممارسات الغش الضريبي التي تستفيد من مزايا نظام المقاول الذاتي، فإن هذا الأخير يوجد في منزلة بين القطاع المنظم وغير المنظم وقد يؤدي هذا التغيير الجبائي الذي جاء في ظرفية صعبة للغاية إلى حرمان المنخرطين في نظام المقاول الذاتي من أحد مزاياه التنافسية الرئيسية، مما قد يجبر العديد منهم على العودة إلى مزاولة أنشطتهم في إطار غير منظم.

2.1. الوضعية الاجتماعية خلال سنة 2022

1.2.1. ارتفاع معدل الفقر وتفاقم الفوارق الاجتماعية

- **تلاشي التماسك الاجتماعي: واقع جديد في منظومة المخاطر على الصعيد العالمي**[21]

على الصعيد العالمي، برز خلال سنة 2022 أن خطر تلاشي التماسك الاجتماعي[22] يشكل أحد أكثر المخاطر تفاقما منذ بدء أزمة جائحة كوفيد-19. وجدير بالذكر أن الفوارق السوسيو اقتصادية كانت تمثل تحديًا كبيرا للمجتمعات حتى قبل جائحة كوفيد التي زادت من تعميق حدة التفاوتات في الدخل. وحسب تقديرات البنك الدولي[23]، فقد تمكنت نسبة 20 في المائة من سكان العالم الأكثر دخلا من استرداد نصف ما خسروه من ثروة سنة 2021، بينما فقد 20 في المائة من سكان العالم الأقل دخلا نسبة إضافية من دخلهم بلغت 5 في المائة. وبحلول سنة 2030، من المتوقع أن ينتقل 51 مليون شخص إضافي إلى وضعية الفقر المُدقع مقارنة مع الوضعية المسجلة قبل أزمة كوفيد. ومن شأن هذه الفوارق في الدخل، التي زادها استفحالا الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ، أن تساهم في تكريس التقاطبات داخل المجتمع.

19 – Etude *Inforisk* sur les défaillances des entreprises, 2022.

20 – تبسيط أسعار الضريبة على الشركات، وإقرار سعر موحد لهذه الضريبة بحلول سنة 2026، والخفض التدريجي لسعر المساهمة الدنيا، وتحسين كيفية التحصيل، ومحاربة التهرب والغش الضريبيّيْن وغير ذلك.

21 – Rapport sur les risques mondiaux, édition 2022 « The Global Risks Report 2022 ». Forum Economique Mondial.

22 – من بين المخاطر الاجتماعية التي تفاقمت حسب تقرير « The Global Risks Report 2022 »، نجد «تلاشي التماسك الاجتماعي» و«أزمات سبل العيش» و«تدهور الصحة العقلية».

23 – Mahler, D. G., Lakner, C. and Yonzan, N. 2021. "Is COVID-19 increasing global inequality?". Blogs de la Banque Mondiale, October 2021. Et Dooley, M. and Kharas, 2021. H. "Long-run impacts of COVID-19 on extreme poverty". Future Development. The Brookings Institution. Juin 2021

الرسم البياني رقم 13: المخاطر الرئيسية التي تفاقمت بشكل أكبر سنة 2022 منذ بداية أزمة كوفيد-19

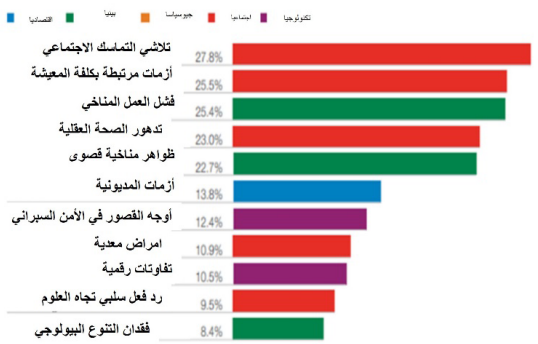

المصدر: تقرير المخاطر العالمية 2022 (المنتدى الاقتصادي العالمي)

الرسم البياني رقم 14: تطور مؤشر التنمية البشرية العالمي

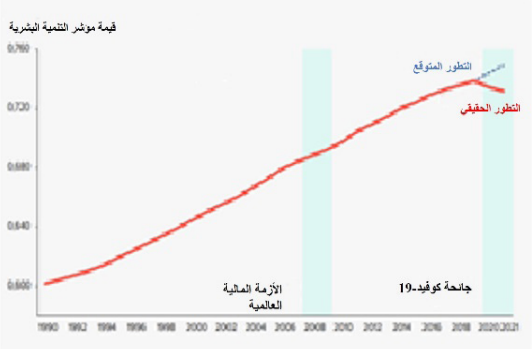

المصدر: تقرير التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) 2021-2022

وحسب البنك الدولي[24]، تمثل سنة 2022 ثاني أسوأ سنة بعد 2020 على مستوى جهود الحد من الفقر في العقدين الماضيين. وفي تقريره حول الفقر والرخاء المشترك الصادر في 2022[25]، يتوقع البنك الدولي أن يستمر نحو 574 مليون شخص في العيش في ظل الفقر المدقع حتى سنة 2030، مما يمثل حوالي 7 في المائة من إجمالي سكان العالم، في سياق يتسم بانتعاش اقتصادي متعثر بفعل استمرار تأثيرات جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة.

- **تراجع المؤشر العالمي للتنمية البشرية قد أهدر المكتسبات المحققة في السنوات الأخيرة**

واصل المؤشر العالمي للتنمية البشرية[26]، الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انخفاضه للسنة الثانية على التوالي، مؤكدا على واقع فرضته جائحة كوفيد-19. وقد شهدت العديد من البلدان تراجعًا في مستوى التنمية البشرية خلال سنتي 2022/2021[27]، مما أهدر المكتسبات التي تم تحقيقها على مدار السنوات الماضية، ولم يكن المغرب بمنأى عن هذه التطورات بحيث يعزى تراجعه إلى المرتبة 123 في تصنيف مؤشر التنمية البشرية[28] لسنة 2021 بدلاً من المرتبة 121 في سنة 2019، إلى تراجع المؤشرين الفرعيين المرتبطين بالصحة ومستوى العيش.

- **اتساع الفوارق الاجتماعية في المغرب مع تسجيل مستويات من الفقر والهشاشة مشابهة لتلك المسجلة سنة 2014**

على المستوى الوطني، يُبرز التقييم الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط في أكتوبر 2022[29] حول التأثير قصير المدى لجائحة كوفيد-19 والصدمة التضخمية الحالية على وضعية التفاوتات الاجتماعية، أنه في سياق الأزمة الصحية، انخفض مستوى معيشة الأسر بنسبة 2.2 في المائة سنويا بين عامي 2019 و2021. وأمام موجة التضخم، فإن مستويات معيشة الأسر، بالقيمة الحقيقية، من المنتظر أن تنخفض بنسبة 5.5 في المائة على الصعيد الوطني.

24 – L'année 2022 en données, Banque Mondiale. https://www.banquemondiale.org/fr/news/immersive-story/2022/12/15/2022-in-nine-charts

25 – Rapport 2022 sur la pauvreté et la prospérité partagée: Corriger le tir (worldbank.org)

26 – تقرير التنمية البشرية 2022/2021

27 – تم تعليق نشر هذا التقرير لمدة سنة بسبب أزمة كوفيد، و تغطي النسخة الصادرة في شتنبر سنة 2022 مسار التنمية لسنتي 2020 و 2021.

28 – مؤشر مركب يقيس المستوى المتوسط المحقق في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: الحياة الطويلة والصحة الجيدة ومستوى المعرفة ومستوى المعيشة اللائق.

29 – تطور الفوارق الاجتماعية في سياق آثار كوفيد-19 وارتفاع الأسعار، المندوبية السامية للتخطيط، أكتوبر 2022

وعلاوة على ذلك، يشير التوزيع حسب الفئات الاجتماعية إلى أن ارتفاع الأسعار هَمَّ بشكل أكبر خُمس الأسر الأقل يسرا (6.2 في المائة) مقارنة مع خمس الأسر الأكثر يسرا (5.2 في المائة).

ومن جانب آخر، يبدو أن التضخم ساهم أيضا في اتساع الفوارق الاجتماعية. فوفقا لمؤشر جيني، ارتفعت الفوارق الاجتماعية من 38.5 في المائة سنة 2019 إلى 40.5 في المائة سنة 2022. كما ارتفع معدل الفقر المطلق من 1.7 في المائة سنة 2019 إلى 3 في المائة سنة 2021 ثم إلى 4.9 في المائة سنة 2022 على المستوى الوطني. ومن المنتظر أن يرتفع معدل الهشاشة الاقتصادية من 10 في المائة إلى 12.7 في المائة على المستوى الوطني، ومن 5.9 في المائة إلى 7.9 في المائة في الوسط الحضري، ومن 17.4 في المائة إلى 21.4 في المائة في الوسط القروي. إجمالا، من المنتظر أن يؤدي التأثير المضاعف لجائحة كوفيد-19 والتضخم إلى تراجع مستوى معيشة الفرد، بالقيمة الحقيقية، بنسبة 7.2 في المائة على المستوى الوطني، بين سنتي 2019 و2022. وحسب الفئة الاجتماعية، من المنتظر أن يتراجع مستوى معيشة الفرد برسم نفس الفترة بنسبة 8 في المائة لدى الأسر الأقل يسرا، و7.5 في المائة لدى الأسر الأكثر يسرا.

في ظل هذه الظروف، انتقل حوالي 3.2 مليون شخص إضافي إلى وضعية للفقر[30] (1.15 مليون شخص) أو للهشاشة (2.05 مليون شخص). ويعزى 45 في المائة من إجمالي هذا الارتفاع إلى تبعات الجائحة و55 في المائة منه إلى التضخم وهو ما يقترب من المستويات المسجلة سنة 2014.

- **تراجع مؤشر ثقة الأسر إلى أدنى مستوياته**

سجلت سنة 2022 تراجعا غير مسبوق على مستوى رضا المغاربة عن مستواهم المعيشي، حيث بلغ مؤشر ثقة الأسر أدنى مستوى له منذ بداية البحث حول الظرفية لدى الأسر سنة 2008 الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط.

وقد بلغت نسبة الأسر التي صرحت بتدهور مستوى معيشتها خلال 12 شهرا السابقة 83.1 في المائة. أما بخصوص التطلعات المستقبلية، فإن 52.4 في المائة من الأسر تتوقع تدهور مستوى معيشتها خلال الـ 12 شهرًا المقبلة. وصرحت أكثر من نصف الأسر (52 في المائة) أن مداخيلها تغطي مصاريفها، بينما استنزفت 45 في المائة من الأسر مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض. ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها 3 في المائة.

2.2.1. وضعية القطاعات الاجتماعية

1.2.2.1. الصحة والحماية الاجتماعية : مواصلة تنزيل الإصلاح

- **تسريع وتيرة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض**

تميزت سنة 2022 بتسريع وتيرة **تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO)**، باعتباره المحور الأول لورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، التي ستمكن 22 مليون شخص إضافي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض الذي يغطي تكلفة العلاج والأدوية والاستشفاء. وبالنسبة إلى باقي الركائز التي يقوم عليها هذا الإصلاح، تجدر الإشارة إلى أنه سيتم الشروع ابتداء من 2024/2023 في تعميم التعويضات العائلية حيث يرتقب أن يستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس و3 ملايين أسرة بدون طفل في سن التمدرس. وفي ما يتعلق بالمحاور الأخرى المتعلقة بتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، فمن المقرر تنفيذها في أفق سنة 2025.

30 – المصدر نفسه.

تميزت هذه السنة أيضا باعتماد المراسيم التطبيقية للقانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والقانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والقانون رقم 27.22 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، ونصوصه التطبيقية. وقد ساهمت هذه الإجراءات في توسيع نطاق التغطية الصحية لتشمل ما يقارب 23.2 مليون مستفيد من الأجراء وغير الأجراء وذويهم بمن فيهم 9.4 مليون من المستفيدين السابقين من نظام راميد.

الجدول 1 : اعتمادات الميزانية المخصصة لمحاور إصلاح الحماية الاجتماعية

محاور الإصلاح	اعتمادات الميزانية (بملايير الدراهم)
تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض	13.8
تعميم التعويضات العائلية	19.8
توسيع فئة المستفيدين من التقاعد	16.5
تعميم حق الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل	1.0
المجموع	51.1

المصدر: جلسة إنصات للقطاع الحكومي المكلف بالاقتصاد والمالية

في ما يتعلق بتعبئة مداخيل ضريبية جديدة لضمان تمويل مستدام لهذا الورش، تجدر الإشارة إلى أنه تم برسم سنة 2022 تخصيص 10 مليارات درهم في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، بهدف تمويل مختلف البرامج الاجتماعية الجارية، وكذا الجوانب المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. كما تم إدراج بعض المقتضيات برسم قانوني المالية لسنتي 2021 و2022، تهم ما يلي:

- إقرار المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول، مما سمح بتعبئة 5 مليارات درهم سنة 2021 وحوالي 6 مليارات درهم سنة 2022؛
- فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك مطبقة على الإطارات المطاطية ولو كانت مُركَّبة على الأطواق؛
- فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك مطبقة على المنتجات والآلات والأجهزة المستهلكة للكهرباء؛
- فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك مطبقة على الآلات الإلكترونية والبطاريات المخصصة للمركبات.

وتظل تعبئة المداخيل الضريبية مسألة حاسمة لضمان تمويل مستدام لهذا الورش. لذلك، فإن مساهمة المشتركين والتزامهم تكتسي أهمية قصوى. في هذا السياق، يبلغ المعدل الإجمالي لتحصيل الاشتراكات 27 في المائة فقط ولا تتجاوز نسبة المشتركين الذي يؤدون اشتراكاتهم 18 في المائة مع تسجيل معدل تحصيل منخفض لدى فئة الفلاحين، وسائقي سيارات الأجرة والحرفيين. أما بالنسبة للفئات المهنية المنظمة، فهذا المعدل يفوق 66 في المائة[31]. ومن شأن هذه الإشكاليات المتعلقة بالأداء والتحصيل أن تمس بالتوازن المالي لمؤسسة مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي شهد زيادة ملحوظة في عدد الملفات التي يتعين معالجتها، وما لذلك من تداعيات على الأجيال القادمة.

31 – جلسة إنصات لوزارة الاقتصاد والمالية 16 فبراير 2023

علاوة على ذلك، قد تنطوي عملية تفعيل السجل الاجتماعي الموحد على الصعيد الوطني على بعض المخاطر التي تتعلق بهوامش الخطأ في استهداف المواطنين، والتداعيات المحتمل أن تترتب عن عملية تحديد وانتقال بعض الفئات من السكان إلى وضعية الهشاشة أو الفقر مع مرور الوقت. ولضمان تغطية أمثل للشرائح السكانية الهشة وتجنب احتمال وقوع أخطاء في إدماج أو إقصاء هذه الفئة أو تلك، يتعين القيام بتقييم معمق لمختلف الجوانب المتعلقة بجمع المعطيات وتحيينها وتخزينها وتدبيرها، بالإضافة إلى مسارات ومستويات المسؤولية المرتبطة بتقاسم تلك المعطيات.

▪ مواصلة تنفيذ ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية

في إطار مواكبة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، جرى استكمال تنزيل ورش إصلاح المنظومة الصحية الوطنية من خلال العمل على وجه الخصوص على إصدار القانون- الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية[32]. ويحدد هذا القانون الجديد الأهداف الرئيسية لإصلاح وإعادة هيكلة المنظومة الصحية. ويقترح من ضمن مقتضياته الجديدة إحداث الهيئة العليا للصحة وإدخال نظام للأجور يقوم في جزء منه على ربط الأجر بإنجاز الأعمال المهنية. كما يفصل هذا القانون حقوق الساكنة وواجباتها، وعرض العلاجات، والمؤسسات الصحية، والخريطة الصحية الوطنية والخرائط الصحية الجهوية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورقمنة المنظومة الصحية، ونظام اعتماد المؤسسات الصحية، وهيئات التدبير والحكامة. وقد تمت المصادقة على مستوى المجلس الحكومي[33] على عدد من مشاريع القوانين التطبيقية المتعلقة بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

وتأتي هذه الترسانة القانونية لتجاوز مختلف الإكراهات والاختلالات التي تحول دون التنزيل الناجع لإصلاح المنظومة الصحية، من أبرزها:

- **غياب تثمين الموارد البشرية**: تظل نسبة التأطير الطبي وشبه الطبي بالمغرب[34] والتي تبلغ 1.7 مهني صحة لكل 1000 نسمة، ضعيفة مقارنة بنسبة التغطية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية[35] (4.45 مهني صحة لكل 1000 نسمة).
- **التمثلات السلبية للأسر عن خدمات الرعاية الصحية العمومية**: استناداً إلى بحث نتائج الظرفية حول مؤشر ثقة الأسر الذي أعدته المندوبية السامية للتخطيط، مازالت 60.8 في المائة من الأسر تسجل تدهورا في جودة الخدمات الصحية سنة 2022 مقابل 12.6 في المائة فقط يسجلون تحسنا في جودتها. وما زال المواطنون يواجهون عدة أوجه قصور تعتري منظومة الصحة العمومية، تتمثل [36] في وجود «اختلال واضح بين الطلب المتزايد على حجم ونوعية الرعاية الصحية، من جهة، وعدم كفاية عرض الخدمات الصحية، الذي يتسم بجودة متوسطة أو حتى متواضعة في بعض الحالات من جهة أخرى». وفي هذا السياق، يوصى بربط نظام تعويض الموارد البشرية العاملة في قطاع الصحة بنظام لقياس درجة رضا المرضى عن جودة الخدمات الصحية المقدمة لهم، وذلك بهدف ضمان تتبع العملية العلاجية من لحظة دخول المواطن إلى المركز الصحي للقرب وحتى لحظة خروجه (بما في ذلك مواعيد الاستشارات والخدمات المقدمة وغيرها).

32 – صدر هذا القانون في دجنبر 2022 في الجريدة الرسمية عدد 7151 وينسخ القانون-الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات

33 – مشروع القانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة ؛ مشروع القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية ؛ مشروع القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية ؛ مشروع القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية ؛ مشروع القانون رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

34 – جلسة إنصات لوزارة الصحة 26 يناير 2023

35 – Global strategy on human resources for health: Workforce 2030 », OMS

36 – رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة داخل السوق الوطنية للرعاية الطبية المقدمة من لدن المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها2022

الجدول 2: المهنيون العاملون في قطاع الصحة العمومية سنة 2022

الفئات المهنية	العدد
الأطباء	11.626
الممرضون وتقنيو الصحة	31.169
الطاقم الإداري والتقني	10.683
المجموع	53.478

الرسم البياني رقم 15: توزيع مهنيي الصحة حسب مكان التعيين سنة 2022

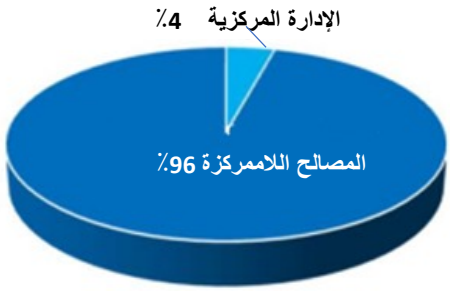

- **ممارسات غير مشروعة** على مستوى الخدمات التي تقدمها بعض البنيات الصحية الخصوصية. وتتعلق أساسا باتفاقات استقطاب المرضى، وتشمل اتفاقات بين البنيات الصحية وبعض العاملين في مجال النقل الصحي مثلا. كما تتعلق هذه الممارسات بمكافآت تمنح لبعض الأطر الطبية في القطاعين العام والخاص، ليقوم هؤلاء بتوجيه المرضى نحو بنيات صحية معينة. وهذه المكافآت تكون بمثابة أجور غير مدرجة في فاتورة العلاجات وغير مصرح بها لدى الإدارة الجبائية، ويتحملها المرضى[37].

ويعد أداء مبالغ غير مدرجة في الفاتورة واحدة من العقبات التي تعيق نجاح مشروع التغطية الصحية الشاملة، إذ يجد المواطن نفسه، حتى في حالة توفره على تغطية صحية تشمل العلاجات المقدمة من لدن القطاع الخاص، مُضطرًا لدفع مبلغ إضافي ولا يتم إدراجه في الفاتورة المصرح بها لهيئات تدبير التأمين الصحي. وفي هذا السياق، يُوصى بإجراء مراجعة شاملة للتعريفات (التعريفة الوطنية المرجعية TNR) بالإضافة إلى تعزيز عملية المراقبة والتتبع للوقاية من أي تجاوزات.

2.2.2.1 التربية والتكوين : استراتيجيات طموحة لمواجهة التحديات الهيكلية

شهدت منظومة التربية والتكوين خلال العقدين الأخيرين العديد من مشاريع الإصلاح التي تأخر تنزيلها أو تم تنفيذها جزئيا. وعلى الرغم من أن هذه المنظومة كانت موضوع تشخيصات متعددة على مدى هذه السنوات، لم يلاحظ أي تغيير ملموس على مستوى الأجيال المتعاقبة للتلاميذ. موازاة مع ذلك، هناك تحديات وإشكاليات لا تزال تنبثق وتساهم في تعميق الفجوة بين الأهداف والاستراتيجيات والواقع. ورغم الأهداف الطموحة التي تضعها مختلف الاستراتيجيات والمخططات وخارطات الطريق المعمول بها حاليا، يتعين العمل منذ البداية على إرساء نظام أو آليات لليقظة، من شأنها ضمان التتبع المستمر لمدى نجاعة التدابير المتخذة.

- **خارطة طريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022-2026**

ترتكز خارطة الطريق الجديدة على القانون-الإطار رقم 51.17 والنموذج التنموي الجديد باعتبارهما مرجعين استراتيجيين أساسيين. وتهدف هذه المبادرة الطموحة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تحقيق إلزامية التعليم، وضمان التعلمات الأساس، وتعزيز التفتح والمواطنة. وتصبو هذه الأهداف إلى خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث، وتجويد المكتسبات والتعلمات في المدرسة (من خلال زيادة معدل تمكن المتعلمين من الكفايات الأساسية إلى الثلثين بدل الثلث حاليا).

غير أن خارطة الطريق الجديدة تأتي في سياق يغادر فيه أزيد من 300.000[38] تلميذ(ة) مقاعد الدراسة سنويا، خاصة بالأوساط الهشة. وتأتي أيضاً في سياق تظل فيه فرص تعزيز الازدهار الذاتي محدودة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات

37 – المصدر نفسه.

38 – جلسة إنصات للقطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة 24 نونبر 2022

عدم التحكم في التعلمات الأساسية، إذ أن 70 في المائة من التلاميذ لا يتحكمون في المقرر الدراسي عند استكمالهم التعليم الابتدائي.

الرسم البياني رقم 16: توزيع أعداد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة حسب الطور التعليمي 2016 – 2022

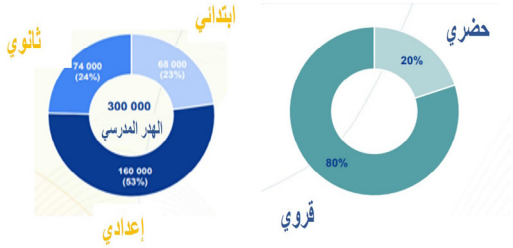

الرسم البياني رقم 17: توزيع أعداد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة في السنة السادسة من الطور الابتدائي حسب وسط الإقامة 2021– 2022

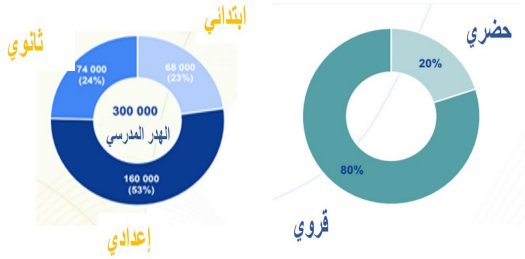

المصدر: القطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

وفقا لما ورد في التقرير السنوي الأخير للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، هناك العديد من أوجه الاختلال والإكراهات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. ويعد الغياب من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على الزمن المدرسي للتلاميذ، خصوصا في السلك الابتدائي متبوعا بالسلك الثانوي الإعدادي ثم السلك الثانوي التأهيلي[39].

وبالموازاة مع ذلك، أظهرت نتائج الدراسة الدولية لقياس تطور الكفايات القرائية (PIRLS 2021)[40] أن تلاميذ الابتدائي بالمغرب يأتون في المرتبة ما قبل الأخيرة في تقييم مستوى القراءة حيث احتل المغرب المرتبة 56 من بين 57 دولة مشاركة في هذه الدراسة. وتظهر النتائج أن التلاميذ المغاربة حصلوا على معدل أداء بلغ 372 نقطة، بفارق 128 نقطة مقارنة بالمتوسط الدولي المحدد في 500 نقطة. تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج سجلت خلال الدورة التي امتدت من شتنبر إلى دجنبر 2021، وشملت 266 مؤسسة تعليمية وشارك فيها 7.017 تلميذًا من المستوى الرابع من التعليم الابتدائي.

في أكتوبر 2022، قام القطاع الحكومي الوصي بنشر نتائج المرحلة التجريبية لمقاربة التدريس **وفق المستوى المناسب** (TARL)، والتي كانت نتائجها إيجابية من حيث ضمان تكافؤ الفرص بين المتعلمين. ويرتكز هذا النموذج الهندي، الذي تمت مواءمته مع الخصوصيات الوطنية، على تعلم مواد اللغة العربية واللغة الفرنسية والرياضيات. وقد تم إطلاق النموذج التجريبي في 200 مؤسسة تعليمية مع أكثر من 15.000 مستفيد، وذلك خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 28 شتنبر. وقد جرى تطبيق هذه المقاربة في التدريس على 50 في المائة من التلاميذ الذين تبين أنهم يعانون أكثر من تعثرات في مسارهم الدراسي بعد إخضاعهم لاختبار تقييمي. أما بقية التلاميذ، فقد استفادوا من دروس دعم كلاسيكية خلال نفس الفترة، وتمت الاستعانة بهم كعينة لهذه التجربة. وبعد مرور ثلاثة أسابيع على اعتماد هذه المقاربة، أعيد إجراء الاختبار الذي أظهر تحسنًا ملحوظًا تختلف أهميته حسب المواد والمستويات التعليمية. فعلى سبيل المثال، ارتفع مستوى إتقان عملية الطرح في مادة الرياضيات لدى تلاميذ المستوى الرابع من التعليم الابتدائي من 10 في المائة قبل تطبيق هذه المقاربة إلى 61 في المائة. في هذا الصدد، تقلص الفارق في مستوى الأداء مقارنة بـ50 في المائة من التلاميذ الأكثر تفوقًا بشكل كبير من 35 في المائة إلى 3 في المائة.

39 – حسب التقرير السنوي للمجلس الاعلى للحسابات، فقد بلغ عدد التغيبات حوالي 207.463 يوم غياب خلال السنة الدراسية 2021/2020 مقابل 117.323 بالنسبة للسنة الدراسية 2017/2016.

40 – Rapport PIRLS 2021. Mai 2023

- **توقيع اتفاقية إطار حول تنفيذ برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق 2025**

في يونيو 2022، تم توقيع اتفاقية إطار، حول تنفيذ برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي، بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ووزارة الاقتصاد والمالية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى وضع هندسة جديدة للتكوين الأساسي تمتد على مدى خمس سنوات وفي ثلاثة فضاءات متكاملة (التكوين الأساس في مسالك الإجازة في التربية بالمؤسسات الجامعية المختصة، والتأهيل المهني بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، والتدريب بالمؤسسات التعليمية).

وعلى غرار مدارس الهندسة وكليات الطب، سيتم اعتماد عملية انتقاء أولي للالتحاق ببرامج التكوين بدءًا من مرحلة البكالوريا، وذلك لضمان اختيار أفضل المرشحين. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص غلاف مالي يفوق 4 مليارات درهم لهذا البرنامج. ويرتقب أن تتخرج الدفعة الأولى من الأساتذة البالغ عددهم 14.400 في أفق 2025. في نفس السياق، ومن أجل تدارك الخصاص على مستوى المؤسسات التعليمية في ما يتعلق بالتأطير البيداغوجي، من المتوقع أن تستوعب هذه التخصصات أكثر من 50.000 طالب وطالبة في أفق الأربع سنوات القادمة، بهدف توفير 80 في المائة من الأطر التربوية في المغرب من خريجي هذه التخصصات الجامعية.

تجدر الإشارة إلى أن توزيع الأطر التربوية يعتبر من الإشكاليات التي لا تزال مطروحة، وفقاً للتقرير الأخير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات (2021)، حيث تسجل تفاوتات بين الحاجيات الحقيقية من الأساتذة والحاجيات المعبر عنها في الخريطة التربوية. هكذا، وعلى الرغم من لامركزية التوظيف، فإن توزيع الموارد البشرية ما زال يُحدَّد على المستوى المركزي.

- **المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030)**

ابتداء من يناير 2022، انطلقت جلسات الإنصات والمشاورة حول المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وتتعلق بتوجهات معينة تهم التميز الأكاديمي والبحث العلمي، والتميز العملي والحكامة والابتكار. ويندرج تطوير منظومة البحث العلمي والابتكار ضمن هدف إنشاء نموذج جديد للجامعة المغربية. ورغم أن المغرب يبذل جهودا في مجال تمويل البحث العلمي، إلا أن النسبة المئوية لهذا التمويل لا تزال ضعيفة مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي، بحيث لا تتجاوز 0.75 في المائة، علما بأن الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، كانت قد أوصت برفع هذا المعدل إلى 1 في المائة على المدى القريب، و1.5 في المائة بحلول سنة 2025، و2 في المائة في أفق 2030[41].

تجدر الإشارة إلى أن مشكلة الاكتظاظ ما زالت تطرح بشدة في مسالك التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح، التي تستقبل أغلبية الطلبة الحاصلين على البكالوريا، حيث تتجه نسبة 90.6 في المائة[42] منهم إلى الجامعات العمومية لمتابعة الدراسات العليا. ومنذ السنوات الجامعية الأولى، تُسجل نسب نجاح ضعيفة، علاوة على ارتفاع ظاهرة الانقطاع الدراسي بالتعليم الجامعي في هذا النوع من المسالك. من جهة أخرى، يتم عادة تجاهل الأعمال التوجيهية على اعتبار أن عدد الأساتذة يعد غير كاف لتأطير العدد الكبير للطلبة.

ومن هذا المنطلق، يتعين التفكير في حلول استعجالية لتدارك هذا الخصاص من قبيل فتح المجال أمام خريجي سلك الماستر وطلبة الدكتوراه.

أما في ما يتعلق بالحكامة الجامعية، ومن أجل ضمان مواصلة إشراك الفاعلين من خارج الجامعة في مجالس الجامعات على غرار المنتخبين الترابيين، يوصي المجلس بإحداث مجلس إداري يضم في عضويته الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمؤسساتيين على المستوى الجهوي فضلا عن المنتخبين الترابيين، على أن يتم بموازاة ذلك إحداث مجلس أكاديمي يضم المؤسسات الجامعية وممثلي الأساتذة والطلبة والأطر الإدارية لمعالجة الإشكاليات البيداغوجية.

41 – CSEFRS, la recherche scientifique et technologique au Maroc : analyse évaluative 2022

42 – المؤشرات الاجتماعية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، 2023

- **استمرار دينامية تطوير التكوين المهني على المستوى الجهوي**

تميزت سنة 2022[43] بإطلاق ورش إحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات متعددة الأقطاب والتخصصات تشتغل وفق مبدأ التعاضد ومندمجة مع المنظومة الاقتصادية الجهوية وتعطي دفعة قوية للمسالك الواعدة بفرص الشغل (مدينة واحدة لكل جهة). وتعتبر مدن المهن والكفاءات رافعة أساسية في خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني التي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة في 4 أبريل 2019. وفي أواخر يونيو 2022، تم الانتهاء بالفعل من إنجاز ثلاثة مدن للمهن والكفاءات في كل من جهة سوس-ماسة، وجهة الشرق وجهة العيون الساقية الحمراء، بطاقة استيعابية تبلغ 8380 مقعدا بيداغوجيا، أي 26 في المائة من العرض الإجمالي لمدن المهن والكفاءات.

من جهة أخرى، بلغ العدد الإجمالي[44] للمتدربين في التكوين المهني، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، في جميع أنماط التكوين للسنة التكوينية 2022-2023 حوالي 662.754 متدربا. كما تعززت الطاقة الاستيعابية لنظام التكوين المهني الأولي من خلال إحداث 38 مؤسسة جديدة. وبالتالي، ارتفع عدد المقاعد البيداغوجية من362.357 مقعدا في السنة التكوينية 2021-2022 إلى401.370 مقعدا في السنة التكوينية 2022-2023. وفي نفس السياق، تم الرفع[45] من عدد المنح الدراسية المتوقع تخصيصها لفائدة المتدربين في التكوين المهني الحاصلين على شهادة البكالوريا، والذين يتلقون تكوينهم في مستوى «التقني» و«التقني المتخصص» إلى حوالي 40.000 منحة برسم السنة التكوينية 2022-2023، بميزانية قدرها 150 مليون درهم.

3.2.2.1. السكن الاجتماعي: قطاع في حاجة إلى تحقيق التوازن بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي

إن الإجراءات المتخذة سواء كانت تستهدف القضاء على السكن غير اللائق أو تنويع عروض السكن، ينبغي أن تتجه جميعها نحو تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمواطنات والمواطنين وضمان شروط مواتية لتحقيق العيش الكريم. وتفيد المعطيات بأن نسبة اكتظاظ المساكن، أي متوسط عدد الأفراد بالغرفة الواحدة[46]، تقدر بحوالي 1.4 في المائة في المدن و1.6 في المائة في الوسط القروي سنة 2019. وخلال نفس الفترة، تم تسجيل توفر 74.3 في المائة من الأسر على سكنها الخاص، وهو ما يفوق نسبة المكترين التي تبلغ 14.6 في المائة على المستوى الوطني. وفي غياب معطيات مُحَيّنَة تأخذ في الاعتبار التأثيرات المجتمعة للجائحة والتضخم، تطرح العديد من التساؤلات حول قدرة المواطنين على الحصول على سكن لائق وبأسعار معقولة، وحول حجم الهوة بين عروض السكن المتوفرة واحتياجات المواطنين، لا سيما أولئك الذين يعانون الهشاشة. في هذا الصدد، يوصي المجلس بإسناد أيّ برنامج حكومي جديد للإسكان بدراسات سوسيولوجية تَنْظُر مُسْبَقاً في تداعيات وأنماطِ وأساليبِ حياةِ مختلِف فئات الأسرِ المستهدَفة.

الرسم البياني رقم 18: الاتجاه العام للعجز السكني في المغرب

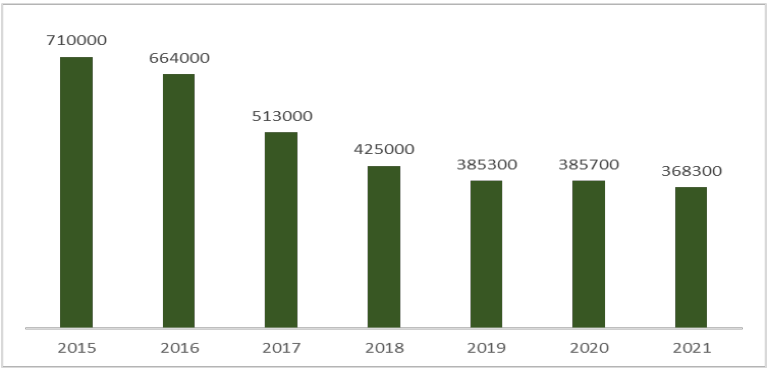

المصدر: القطاع الحكومي المكلف بالإسكان وسياسة المدينة

43 – مذكرة تقديم بشأن مشروع قانون المالية لسنة 2023

44 – Tableau de bord social, DEPF, 2023

45 – المصدر نفسه

46 – Indicateurs sociaux, édition 2022, HCP

وبخصوص المحور المتعلق **بالحد من السكن غير اللائق**[47]، فقد تراجع العجز السكني مع نهاية 2021 إلى 368.000 وحدة سكنية مقابل 840.000 وحدة سكنية في 2011، مما ساهم في تحسين الظروف المعيشية لحوالي 412.640 أسرة في الأحياء الصفيحية من أصل 500.000 أسرة مستهدفة. ومنذ انطلاق برنامج مدن بدون صفيح سنة 2004، فقد تم الإعلان عن 59 مدينة ومركزاً حضرياً بدون صفيح من أصل 83 مدينة. وقد شملت عملية إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط 83 في المائة من المباني الآيلة للسقوط المحصية سنة 2012 على المستوى الوطني، وذلك لفائدة 32.473 من الأسر المعنية.

وفي إطار **تنويع العرض السكني**، يُسجل أنه تم في 2022 [48] إنجاز 602.368 وحدة للسكن الاجتماعي (منتوج 250.000 درهم) و28.530 وحدة للسكن منخفض التكلفة (منتوج 140.000 درهم)، و253 سكنا مُوجّها للطبقة الوسطى. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة الإعفاءات الجبائية الموجّهة إلى اقتناء سكن اجتماعي بلغت 2.6 مليار درهم في 2022 [49]، بعد 2.794 مليار في سنة 2021. ومع بلوغ المقاربة المعمول بها مَدَاها، قرّرت الحكومة اعتماد مقاربة جديدة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023 تَروم استبدال النفقات الضريبية بدعم مباشر للأسر المقبلة على اقتناء السكن، مما يقطع مع الإطار القانوني القديم الذي يرتكز حول النفقات الضريبية وتوفير العقار. وسيتم تحديد المعايير والكيفيات المتعلقة بهذه الآلية الجديدة للدعم بموجب نص تنظيمي سيصدر لاحقا.

3.2.1. المساواة والمناصفة

- **لا يزال المغرب في المراتب الأخيرة في تصنيف الفجوة بين الجنسين بسبب ضعف مؤشري المشاركة والفرص الاقتصادية**

رغم تسجيل تحسن طفيف يعادل أربع سنوات مقارنة مع تقديرات سنة 2021، لم يتعد سد الفجوة بين الجنسين عبر العالم سنة 2022 نسبة 68.1 في المائة، وهو ما يعني أن الأمر سيتطلب حوالي 132 سنة إضافية للوصول إلى المناصفة الكاملة بين الجنسين[50]. غير أن هذا التحسن يظل غير كافٍ لتدارك الوضع، بحيث تراجعت المساواة بين الجنسين بفارق جيل واحد سنة 2020. وبخصوص التصنيف العالمي المتعلق بالفجوة بين الجنسين لسنة 2022، فقد سجل المغرب تحسنا ملحوظا إذ انتقل من المرتبة 144 إلى المرتبة 136. غير أنه يظل في المراتب العشر الأخيرة عالميا، كما يحتل المرتبة العاشرة من مجموع الدول 13 التي تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لذلك، بات من الضروري مواصلة الجهود لتحسين المشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة أمام النساء من أجل التقدم نحو مساواة فعلية بين الجنسين.

47 – مذكرة تقديم لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، وزارة الاقتصاد والمالية.

48 – المصدر نفسُه.

49 – تقرير حول النفقات الجبائية، مشروع قانون المالية 2023

50 – التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (صادر في يوليوز 2022 عن المنتدى الاقتصادي العالمي). يذكر أن المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين يسمح بتقييم واقع حال وتطور المناصفة بين الجنسين في أربعة مجالات، ألا وهي : المشاركة والفرص الاقتصادية، المستوى التعليمي، الصحة والبقاء على قيد الحياة، والتمكين السياسي.

الرسم البياني رقم 19 : متوسط الوقت اليومي المخصَّص للأعمال المنزلية داخل المنزل وخارجه (بالساعة والدقيقة)

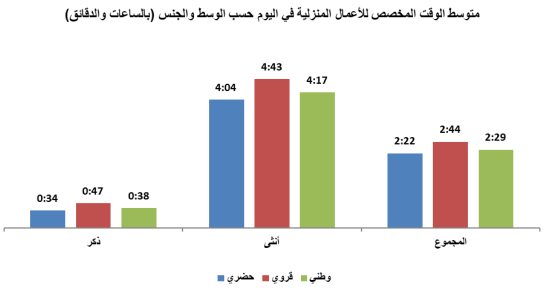

المصدر: نتائج المرحلة الثالثة من البحث الوطني حول انعكاسات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، دجنبر 2022.

الرسم البياني رقم 20: مؤشر الفجوة بين الجنسين لسنة 2022

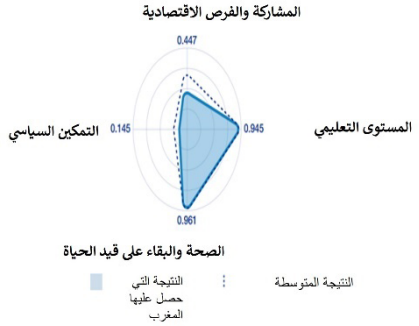

المصدر: تقرير الفجوة بين الجنسين على مستوى العالم، المنتدى الاقتصادي العالمي، يوليوز 2022.

▪ إطلاق ورش مراجعة مدونة الأسرة لتجاوز الاختلالات والسلبيات

خلال السنوات الأخيرة، شهدت وضعية المرأة في المغرب تحسنا نسبيا على المستوى التشريعي، من خلال إصدار عدد من النصوص القانونية في مقدمتها مدونة الأسرة. لكن يلاحظ بشأن هذا الإطار القانوني الأخير استمرار جملة من مواطن القصور والسلبيات التي تستلزم مراجعة عدد من المقتضيات، وبروز اختلالات على مستوى التطبيق الصحيح لبعض الأحكام كالولاية على الأطفال، وزواج الطفلات، ومسألة تدبير الأموال المكتسبة من لدن الزوجين خلال فترة الزواج، وآجال الفصل في دعوى طلب التطليق.

وقد تميزت سنة 2022 بالخطاب الملكي السامي[51] الذي أكد فيه جلالته على أن مدونة الأسرة لم تعد كافية، وبالتالي لا بد من مراجعتها بما يحافظ على التوازن بين حقوق المرأة والرجل والمصلحة الفضلى للأطفال، مع إشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية.

▪ ثماني نساء من عشرة يوجدن خارج سوق العمل

تظل ثمانُ نساء من بين كل عشرٍ خارج سوق الشغل، مُعظَمُهُنَّ رباتُ بيوتٍ (73.7 في المائة)، يُكرِّسن في هذه الحالة أنفسَهُنَّ بشكل أساسي لرعاية الأطفال والأشغال المنزلية (54 في المائة). وفي ظل هذه الظروف، تَكُون المرأة مسؤولةً بنسبة 84 في المائة عن خلق القيمة المضافة للأنشطة المنزلية. كما تساهمن في تمدرس أطفالهن من خلال تخصيص 70 في المائة من خدمات الدعم المدرسي[52].

وتُخصص النساء في المتوسط للأعمال المنزلية ستة أضعاف الوقت الذي يخصصه الرجال[53]. ورغم تسجيل نوع من الانخراط للرجال في الأعمال المنزلية ارتباطا بفترة الحجر الصحي خلال أزمة كوفيد-19، إلا أنه سرعان ما جرت العودة إلى الوقت المعتاد الذي كانوا يخصصونه لتلك الأعمال قبل الجائحة. وقد أوضحت المندوبية السامية للتخطيط في مذكرة تتعلق بنتائج المرحلة الثالثة من البحث الوطني حول انعكاسات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر المغربية، أن النساء يخصصن 4 ساعات و17 دقيقة لهذه الأعمال، مقابل 38 دقيقة فقط للرجال. وأضاف المصدر ذاته أن متوسط الوقت المخصص للأعمال المنزلية داخل المنزل

51 – خطاب العرش، 30 يوليوز 2022

52 – مداخلة المندوب السامي للتخطيط خلال اللقاء الذي عُقد بمناسبة اليوم العالمي للمرأة تحت شعار «المساواة بين الجنسين، شرط التنمية المستدامة».

53 – المندوبية السامية للتخطيط، نتائج المرحلة الثالثة من البحث الوطني حول انعكاسات جائحة كوفيد- 19 على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر المغربية : وضعية العلاقات الاجتماعية داخل الأسر مقارنة بمرحلة ما قبل الجائحة، دجنبر 2022

(الطبخ، غسيل الأواني، التصبين، وما إلى ذلك) يبلغ 3 ساعات و51 دقيقة بالنسبة للنساء و05 دقائق بالنسبة للرجال. وتختلف المدة الزمنية المخصصة للأعمال المنزلية باختلاف الفئة الاجتماعية التي تنتمي إليها المرأة، حيث تبلغ 4 ساعات و36 دقيقة لربات البيوت، مقابل 3 ساعات و17 دقيقة للنساء المشتغلات و4 ساعات و45 دقيقة للمتزوجات، مقابل ساعتين و52 دقيقة للعازبات. هكذا، يتبين أن ولوج المرأة للحياة العملية، لم يخفف عنها الأعباء الأسرية.

أبرز نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها عبر المنصة الرقمية «أشارك» حول موضوع مشاركة المرأة في التنمية[54]

كشفت نتائج هذه الاستشارة المواطنة أن استمرار هيمنة العقليات الذكورية في التعامل مع المرأة (70.66 في المائة من الإجابات) يشكل أبرز المعيقات التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً، تليه أشكالُ التمييز في الوسط المهني (51.38 في المائة)، وصعوبات الحصول على التعليم والتكوين (43.39 في المائة)، وعبءُ الالتزامات والأعمال المنزلية (41.94 في المائة)، ثم وجود مخاطر تُهدِّد سلامةَ المرأةِ في أماكن العمل والتكوين وفي طريق تنقُّلها إليهما (36.02 في المائة).

▪ فوارق مهمة في الأجور وضعف جودة الشغل

بخصوص البطالة لدى النساء، تبرز المعطيات أن نسبتها ترتفع في صفوف هذا الفئة كلما ارتفع المستوى الدراسي، إذ تواجه خريجات التعليم العالي صعوبات كبيرة في الحصول على شغل (33 في المائة مقابل 22 في المائة لدى الرجال). وبالإضافة إلى نقص تثمين إمكانات النساء في سوق الشغل، تظل جودة الشغل ضعيفة. فحين تتمكن المرأة من الحصول على شغل، فإن هذا الشغل يبقى مُتَّسماً بشغل غير مؤدى عنه أو بفوارق مهمة في الأجور، حيث إنَّ 64 في المائة من النساء المشتغلات يَتَوَفّرْنَ على شغل مُؤدًّى عنه مقابل 91 في المائة بالنسبة للرجال. كما تتسم جل فروع النشاط الاقتصادي بفوارق في الأجور تصل إلى حوالي 30 في المائة على حساب النساء. ويظل هذا الفارق مرتفعا في قطاع الصناعة حيث لا يتعدى مؤشر المناصفة 2.45. وبصفة عامة تشتغل النساء في قطاعات ذات إنتاجية ضعيفة[55].

▪ النساء يمثّلن 16.2 في المائة من مُسيِّري المقاولات بالمغرب

يمثل النساء 16.2 في المائة فقط من مُسيِّري المقاولات بالمغرب. وحسب صنف المقاولات، فإن هذه النسبة تبلغ 14.6 في المائة لدى مقاولات الأشخاص المعنويين، و16.3 في المائة في صفوف مقاولات الأشخاص الذاتيين، و25.5 في المائة من بين المقاولين الذاتيين[56]. وعلى المستوى القطاعي، تبقى مهن من قبيل الطب العام وطب الأسنان وغيرهما، وأنشطة كالحِلاقة والتجميل والمغاسل والمصابغ وغيرها، إلى جانب التعليم، من أكثر المجالات التي تنشط فيها المرأة المقاولة.

ومن جهة أخرى، يُشار إلى أن نسبة الشمول المالي في صفوف النساء بالمغرب لا تتجاوز 33 في المائة[57]. فعلى مستوى الاستبناك، لا تزال الفجوة كبيرة بين الجنسين[58]، حيث إنَّ 71 في المائة من الأشخاص البالغة أعمارهم 15 سنة فأكثر والمتوفرين على حساب بنكي، هم من الذكور مقابل 29 في المائة فقط من الإناث. وعلى مستوى القروض البنكية الممنوحة في 2021، لا تمثل النساء سوى 16 في المائة من مجموع المستفيدين البالغ عددهم 26.000[59]، وذلك مقابل 84 في المائة من الرجال. وتمثل النساء 47 في المائة من زبناء جمعيات القروض الصغرى.

54 – الملحق رقم 2 : نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها عبر المنصة الرقمية «أشارك» حول موضوع مشاركة المرأة في التنمية

55 – مداخلة المندوب السامي للتخطيط خلال اللقاء الذي عُقد بمناسبة اليوم العالمي للمرأة تحت شعار «المساواة بين الجنسين، شرط التنمية المستدامة».

56 – دراسة للمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة حول ريادة الأعمال النسائية، 2022

57 – Rapport « SDG Digital Finance Ecosystem Assessment Morocco 2022 », mai 2023

58 – مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لسنة 2023.

59 – Rapport annuel supervision bancaire Bank Al Maghrib exercice 2021

▪ رغم ما تَحَقّق من مكتسبات، لا يزال إعمال حق النساء في العقار يواجه بعض الصعوبات

جاء القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها ليضمن للنساء الحق في الاستفادة من الأراضي السلالية على قدم المساواة مع الرجال. هكذا، أضحت أي عملية لتوزيع الانتفاع بأراضي الجماعات السلالية تشمل وجوبا النساء والرجال على حد سواء. ويرفض مجلسُ الوصاية[60] مبدئياً أي لائحة من لوائح ذوي الحقوق لا تحترم هذا المقتضى. غير أن بعض المقتضيات لا تزال تطرح بعض الإشكالات، من قبيل كيفية توزيع أراضي وأملاك الجماعة السلالية بين الرجال والنساء التي لا تزال تخضع للأعراف السائدة في هذه الجماعات (المادة 4)، وكذا شرطِ الإقامة بالجماعة السلالية (المادة 1 من المرسوم رقم 2.19.973 بتاريخ 9 يناير 2020 المتعلق بتطبيق القانون رقم 62.17)، وهو ما قد يفسح المجال مستقبلا لحرمان العديد من النساء السلاليات من الاستفادة من حقوقهن.

▪ يكلف[61] العنف الجسدي والجنسي ضد النساء 2.85 مليار درهم

تم إجراء أول تقدير للتكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء والفتيات في سنة 2022، باستخدام معطيات البحث الوطني الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول العنف ضد النساء والرجال. وقد تَحَمّل 22.8 بالمائة من بين مجموع النساء ضحايا العنف الجسدي و/ أو الجنسي اللواتي تعرضن للعنف خلال 12 شهراً التي سبقت البحث الذي أُنجز في الموضوع أو أسرهن، أيّاً كان مجال العيش، التكاليفَ المباشرة أو غير المباشرة للعنف[62]. وتُقدّر التكلفة الإجمالية للعنف بـ 2.85 مليار درهم. وبقسمة هذه التكلفة على العدد الإجمالي للضحايا، يبلغ متوسط التكلفة حوالي 957 درهماً لكل ضحية.

وتشكل التكاليف المباشرة (من قبيل المصاريف المؤداة مقابل الولوج لمختلف الخدمات كالصحة والعدالة والشرطة؛ والإيواء وتعويض أو إصلاح الممتلكات التي تم إتلافها) الجزء الأكبر من التكلفة الاقتصادية الإجمالية بحصة 82 في المائة (2.33 مليار درهم) مقابل 18 في المائة فقط كحصة للتكاليف غير المباشرة (المرتبطة بفقدان الدخل بسبب التغيب عن العمل المؤدى عنه والتوقف عن أداء الأعمال المنزلية والتغيب عن الدراسة) (517 مليون درهم). كما أن الفضاء الزوجي يحتكر لوحده أكثر من ثلثي التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف بحصة 70 في المائة (كلفة إجمالية تبلغ 1.98 مليار درهم) يليه فضاء الأماكن العمومية بحصة 16 في المائة (448 مليون درهم) ثم الوسط العائلي بحصة 13 في المائة (366 مليون درهم). وفي ما يتعلق بشكل العنف، يُشار إلى أنَّ 85 في المائة من التكلفة الاقتصادية الإجمالية للعنف تعود للعنف الجسدي (2.4 مليار درهم) و15.3 في المائة للعنف الجنسي (436 مليون درهم).

أبرز نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها عبر المنصة الرقمية «أشارك» حول موضوع مشاركة المرأة في التنمية[63]

حسب الإجابات، تأتي عبارات السب والكلمات أو التصرفات/ الحركات غير اللائقة (63.29 في المائة) والتحرش الجنسي (61 في المائة) على رأس أشكال العنف ضد المرأة الأكثر انتشاراً في المجتمع المغربي، تليها أشكال العنف الجسدي والجنسي (50 في المائة)، والتمييز في الوسط المهني (40 في المائة)، والتحرش الإلكتروني (38 في المائة).

60 – (مؤسسة تحكيمية وتقريرية تعمل تحت رئاسة وزير الداخلية بالنسبة للمجلس المركزي والعامل بالنسبة لمجلس الوصاية الإقليمي)

61 – بحث المندوبية السامية للتخطيط الوطني حول العنف ضد النساء والرجال، والذي أنجزَته خلال الفترة الممتدة بين فبراير ويوليوز 2019 وأصدرته في نوفمبر 2022 بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب. وقد مَكّن هذا البحث من التعرف لأول مرة في المغرب على التكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء والفتيات.

62 – تتعلق التكلفة الاقتصادية للعنف تحديداً بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف ضد النساء التي يتحملها الأفراد وأسرهم في كافة فضاءات العيش وبالنسبة لشكلَيْ العنف الجسدي والجنسي خلال الإثني عشر (12) شهراً التي سبقت البحث.

63 – الملحق رقم 2: نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها عبر المنصة الرقمية «أشارك» حول موضوع مشاركة المرأة في التنمية

أما بالنسبة للفضاءات التي تكون المرأة فيها أكثر تعرضا للعنف، فتأتي، حسب الإفادات وفق الترتيب التالي : المنزل (58.60 في المائة)، الأماكن العمومية (58.22 في المائة)، مواقع التواصل الاجتماعي (54.15 في المائة)، وسائل النقل (57.60 في المائة).

4.2.1. وضعية الفئات الهشة

1.4.2.1. لا يزال الأطفال عرضة لأشكال متعددة من الهشاشة

- **يقضي الأطفال وقتاً أطول على الأنترنت أكثر من السابق: المخاطر التي يتعرض لها الأطفال على المنصات الافتراضية ومواقع التواصل الاجتماعي**

عندما تُصبِحَ الأجهزة الرقمية جزءاً لا يتجزأ من ألعاب الأطفال منذ سن مبكرة، فهذا لا بد أن يطرح أسئلة عديدة تتعلق بِحجم المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال ارتباطا بالوقت الذي يقضونه في استخدامها والمحتوى الذي يطلعون عليه، وغالباً ما يكون ذلك في مرحلة جد مبكرة من عمر الطفل بل وقبل تَعَلُّمه المشي أو التكلم أحيانا. واليومَ، معظمُ الأطفال دونَ سن الثانية في البلدان المتقدمة[64] لهم تواجد وحضور على الإنترنت (البصمة الرقمية) عن طريق الوالدين. ففي إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، يَستخدم 83 في المائة من الأطفال في سن الخامسة جهازاً رقمياً في المتوسط مرةً واحدة على الأقل في الأسبوع، و42 في المائة يستخدمونه يوميا[65]. ويُقدَّر الوقت الذي يقضيه الأطفال على الأنترنت[66] من 134 دقيقة يومياً في سويسرا إلى 219 دقيقة يومياً في النرويج. وفي المغرب، خلال فترة الحجر الصحي[67]، خَصّص 78.1 في المائة من الأطفال دون سن 18 سنة جزءاً من وقتهم لممارسة أنشطة للتواصل والترفيه، كالألعاب الإلكترونية (عبر الهواتف الذكية والحواسيب واللوحات الإلكترونية وغيرِها من الأدوات)، واستعمال الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، مقابل 62.4 في المائة لدى مجموع الساكنة. وبخصوص متوسط المدة المخصصة لهذه الأنشطة، فإن الأطفال دون سن 18 عاماً كانوا يمضون يومياً ما معدله ساعتان وأربعون دقيقة (2H40)، تتجاوزهُم في ذلك فئة الشباب ما بين 18 و24 عاماً، والذين يستغرقون في المتوسط ثلاثَ ساعات وخمسين دقيقة (3H50).

لا شك أنّ لِدَوْرِ الوالدين/أولياء الأمور أهميةً بالغة في طريقة إدراك الأطفال المخاطرَ والفرص التي يُتيحها استخدام التكنولوجيات الرقمية. فغالباً ما يَستسلم الوالدان/أولياء الأمور نظرا لتقديرهم المحدود لخطورة هذه الظاهرة، غافلين بذلك عن الآثار المحتملة على النمو المعرفي لأبنائهم وصحتهم البدنية والعقلية. صحيح أن الفضاء الرقمي يتيح إمكانيات كثيرة (التعلم عن بعد والحصول على المعلومة وما إلى ذلك) من شأنها أن تعزِّز الصحة البدنية والعقلية للأطفال، غير أنه بقدر ما يكون هذا المحتوى الرقمي مفيداً، بقدر ما يمكن أن يكون مُضلِّلاً ويَحمل في طياته العديد من المخاطر، من قبيل الأخبار الزائفة أو إضعاف الثقة في المؤسسات العمومية، وغير ذلك. هذا، ولا يشكل استخدام التكنولوجيات الرقمية سوى وسيلة من الوسائل المتعددة التي تعرض الأطفالَ لمخاطر شبكات التواصل الاجتماعي. إذ يشار في هذا الصدد، إلى أنه يتم بشكل منتظم نشر وتقاسم العديد من صور الأطفال من لدن والديهم وأولياء أمورهم وأشخاص من محيطهم. بل إن بعض الأسر من «المؤثِّرين» جعلت من هذا الأمر ممارسة ذات أهداف ربحية، دون وعي كاف بالآثار طويلة المدى لهذا النشر على سلامة وأمن أطفالهم ورفاههم ونماء شخصيتهم. يذكر أنه تم سنة 2021 التبليغ من لدن شركات عاملة في مجال الأنترنت عن 85 مليون مقطع فيديو وصورة تدخل في هذا المضمار[68].

64 – Chaudron, S., R. Di Gioia and M. Gemo (2018), Young Children (0–8) and Digital Technology, a Qualitative Study Across Europe, European Union, http://dx.doi.org/10.2760/294383.

65 – OECD (2020), Early Learning and Child Well-being: A Study of Five-year-Olds in England, Estonia, and the United States, OECD , https://dx.doi.org/10.1787/3990407f-en.

66 – Smahel, D. et al. (2020), EU Kids Online 2020 : Survey results from 19 countries, http://dx.doi.org/10.21953/lse.47fdeqj01ofo.

67 – تقرير للمندوبية السامية للتخطيط حول تأثير جائحة كورونا على وضعية الأطفال، أكتوبر 2020.

68 – المفوضية الأوروبية: https://home-affairs.ec.europa.eu/whats-new/campaigns/legislation-prevent-and-combat-child-sexual-abuse__fr

لقد تَمّ اتخاذ سلسلة من التدابير التشريعية[69] الرائدة على مستوى بلدان كثيرة حول العالم لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية التي يفرضها عصرنا الرقمي الجديد (ومن ذلك الإطار التشريعي الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي لمنع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال عبر الإنترنت، وقانونُ الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي، وقانونُ سلامة الأنترنت في المملكة المتحدة، وقانونُ ولاية كاليفورنيا حول مدونة قواعد تصميم المحتوى الرقمي الملائم للأطفال ...). وتعكس هذه المبادرات الجهود المبذولة من أجل وضع معايير لحماية الأطفال في الأنترنت من خلال تعبئة العمل السياسي وحث الشركات الفاعلة في مجال صناعة التكنولوجيا على إعطاء الأولوية لسلامة الأطفال. ففي ماي 2022، اعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجية جديدة[70] تُسَمّى «إنترنت أفضل للأطفال» (Better Internet for Kids)، وذلك من أجل فضاء أنترنت أكثرَ ملاءمةً للأطفال، إلى جانب تحسين الخدمات الرقمية وجعلها مناسبة لسنهم وضمان حماية وتمكين واحترام جميع الأطفال في شبكة الإنترنت. وتستند هذه الاستراتيجية إلى ثلاثة ركائز: 1) جعل استعمال الفضاء الرقمي تجربة آمنة، عن طريق حماية الأطفال من المحتويات والسلوكيات والمخاطر الضارة وغير المشروعة على الإنترنت، وتحسين رفاههم من خلال إرساء بيئة رقمية آمنة للأطفال تناسب سنهم؛ و 2) التمكين الرقمي للأطفال لمساعدتهم على تنمية المهارات والكفاءات اللازمة للتعبير بشكل آمن ومسؤول في فضاء الإنترنت؛ و3) تعزيز المشاركة الفاعلة واحترام الأطفال من خلال ضمان حقهم في إسماع صوتهم في الفضاء الرقمي، مع تشجيع المزيد من الأنشطة التي يشرف عليها الأطفال أنفسهم، وذلك من أجل النهوض بانبثاق تجارب رقمية مبتكرة وخلاقة وآمنة.

وفي المغرب، وفي أفق أن يعم الوعي بمخاطر هذه الظاهرة واستصدار تدابير قانونية لتأطيرها، يتعين العمل على المدى القصير على تعزيز جهود التوعية والتحسيس، من خلال وضع استراتيجية للتربية على وسائل الإعلام لفائدة الوالدين وأولياء الأمور تسمح لهم بالتعرف على المخاطر التي تنطوي عليها شبكات التواصل الاجتماعي من حيث الوقت الذي يقضيه الأطفال في التفاعل معها ومن حيث المحتوى الذي يَطلعون عليه في هذا الفضاء (الأجهزة الرقمية وأنواع المنصات الرقمية، إلخ ...)، بالإضافة إلى الوعي بالمخاطر المرتبطة بنشر صورٍ وفيديوهاتٍ عن أبنائهم على مختلف منصات التواصل الاجتماعي والانعكاسات المحتملة لهذا الأمر على سلوكهم مستقبلا.

- **تشغيل الأطفال[71]، ظاهرة في تراجع لكنها لا تزال مستمرة وتؤثّر على رفاههم وتعليمهم**

خلال سنة 2022، من بين 7.690.000طفل تتراوح أعمارهم ما بين 7 وأقل من 17 سنة، بلغ عدد الأطفال النشيطين المشتغلين بالمغرب 127.000 طفل، مسجلاً تراجعاً بنسبة 14 في المائة مقارنةً مع سنة 2021 و48.6 في المائة مقارنة مع سنة 2017. ونجد أن هذه الفئة تتركز أكثر في الوسط القروي (بنسبة 82 في المائة)، ولدى الفتيان (81.5 في المائة)، وفي الفئة العمرية 15–17 سنة (91 في المائة).

ومن جهة أخرى، فإن 12.2 في المائة من الأطفال يشتغلون بالموازاة مع تمدرسهم، و85.3 في المائة غادروا المدرسة، بينما لم يسبق لـ 2.5 في المائة منهم أن تمدرسوا.

وتبقى ظاهرة الأطفال الذين يمارسون عملا متمركزة في قطاعات اقتصادية مُعيّنة مع اختلافٍ حسب وسط الإقامة. وهكذا، ففي الوسط القروي، نجد أن 76.5 في المائة من هؤلاء الأطفال يشتغلون بقطاع «الفلاحة والغابة والصيد». أما بالوسط الحضري، فإن قطاعي «الخدمات» (56.3 في المائة) و«الصناعة» (بنسبة 24.7 في المائة) يُعتبران أهمَّ القطاعات المُشغِّلة للأطفال. ويعمل ما يقارب ثلاثةَ أرباع الأطفال المشتغلين بالوسط القروي كمساعدين عائليين. أما بالوسط الحضري، فإن 49.2 في المائة منهم يعملون كمستأجرين، و30.6 في المائة كمتعلمين و16 في المائة كمساعدين عائليين. كما أن 60.5 في المائة من الأطفال المشتغلين (77.000 طفل) يقومون بأشغالَ خطرة. ومن

69 – مقال المنتدى الاقتصادي العالمي: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/ip__22__2825

70 – Communiqué de presse Commission Européenne
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/ip__22__2825

71 – مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال (12 يونيو 2023).

بين الأطفال الذين يزاولون هذا النوع من الأشغال، نجد أن 75.2 في المائة قرويون، و89.6 في المائة من الفتيان، و86.3 في المائة تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة. ويبقى الأطفال المشتغلون بقطاع «الصناعة» الأكثر تعرضاً للخطر بنسبة 88.6 في المائة. وتبلغ هذه النسبة 77.4 في المائة بقطاع «الخدمات» و87 في المائة بقطاع «البناء والأشغال العمومية» و48.4 في المائة بقطاع «الفلاحة، الغابة والصيد».

وفي ما يخص المحيط الأسري للأطفال المشتغلين، فإن ظاهرة تشغيل الأطفال تهم بالخصوص الأُسر الأكبر حجماً. وتتمركز هذه الأسر أساساً بالوسط القروي، وحوالي 8.3 في المائة منها مُسيَّرة من طرف نساء. ومن مجموع الأسر المغربية المعنية بهذه الظاهرة (البالغ عددها 89.000 أسرة)، تبلغ نسبة الأسر التي تضم على الأقل طفلاً مشتغلاً واحداً 0.4 في المائة في صفوف الأسر المكونة من ثلاثة أفراد، وترتفع هذه النسبة تدريجياً مع حجم الأسرة لتصل إلى 3.2 في المائة لدى الأسر المكونة من ستة أفراد أو أكثر.

ومن جهة أخرى، يبقى المستوى الدراسي لرب الأسرة عاملاً في تحديد هذه الظاهرة. وهكذا فإن نسبة الأسر التي تضم على الأقل طفلاً مشتغلاً تبلغ 1.5 في المائة بين الأسر المُسيّرة من طرف شخص بدون مستوى دراسي، في حين تبقى شبه منعدمة لدى الأسر المُسيّرة من طرف شخص له مستوى دراسي عال. وكُلَّما تَقدَّم رَبُّ الأسرة في السُلَّم الاجتماعي كلما انخفضت ظاهرة تشغيل الأطفال. وهكذا فإن 48.4 في المائة من الأطفال المشتغلين ينحدرون من أسر مُسيّرة من طرف مستغلين فلاحيين، و17.1 في المائة من طرف عمال أو عمال يدويين، و20.7 في المائة من طرف أطر وسطى أو مستخدمين أو تجار ومسيري التجهيزات أو حرفيين، و13.4 في المائة من طرف غير النشطين. وتبقى هذه الظاهرة شبه منعدمة في صفوف الأسر المُسيّرة من طرف الأطر العليا.

- **تزويج الطفلات، ظاهرة ذات عواقب تستعصي معالجتها وتقتضي تعبئة جميع الأطراف**

شهدت سنة 2022 حدثا مهما تمثل في إطلاق رئاسة النيابة العامة في نونبر من السنة ذاتها لـ«خطة العمل المندمجة لمناهضة زواج القاصر»[72]، وهي خطة ترتكز على أربعة محاور تهم بالأساس تغيير العقليات والموروث الثقافي؛ والسياسات العمومية؛ والإجراءات القضائية؛ والتشريع. وقد استندت الخطة في مضامينها إلى دراسة تشخيصية حول زواج القاصر أصدرتها رئاسة النيابة العامة في 2021، والتي سعت إلى تسليط الضوء على واقع الممارسة القضائية ذات الصلة بزواج القاصر ببلادنا، والتي أظهرت أن ثمة أسبابا متعددة تقف وراء استمرار هذه الظاهرة، لذلك فإن الإصلاح التشريعي لا يكفي لوحده للحد من عواقبها التي تستعصي معالجتها.

وشهدت سنة 2022 أيضاً نشر دراسات تحليلية لهذه الظاهرة ركزت بشكل خاص على جوانبها الثقافية والقضائية. وفي هذا الصدد، تفيد المعطيات[73] أنَّ ضعف المستوى الثقافي للآباء، إلى جانب صعوبةِ الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والعزلة الجغرافية، وغياب التوعية بحقوق الطفل، كلها عوامل متداخلة تؤثر على معيش الفتاة داخل الأسرة وعلى مسارها المستقبلي. ذلك أن نشأة القاصر في وسط تحضر فيه الأعراف والتقاليد بقوة ويتسم بنوع من المقبولية لانقطاع الفتيات عن الدراسة، يعتبر عاملا يهيؤها لتقبل فكرة الزواج.

في السياق ذاته، كشفت دراسة حول «المبررات القضائية المعتمَدة لتزويج الطفلات»[74]، أن 30 بالمائة فقط من المساعدات والمساعدين الاجتماعيين المستجوبين صرحوا أنهم يحضرون لجلسة الاستماع إلى الطفل كمساعدين ومساعدات للقضاء، بينما أكد 70 بالمائة منهم أنهم لا يحضرون هذه الجلسات لانعدام الأساس القانوني لحضورهم، ولكثرة الأعباء، ولكون دورهم يبدأ عند تكليفهم من طرف قضاء الأسرة بإنجاز بحث اجتماعي. وفي ما

72 – تم إعداد خطة العمل المندمجة لمناهضة زواج القاصر من قبل رئاسة النيابة العامة وبشراكة مع القطاعات الوزارية المعنية بالتربية الوطنية والتعليم الأولي، والصحة والحماية الاجتماعية، والداخلية (من خلال المجالس المنتخبة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، والتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والتجهيز والماء، والعدل والمجلس الاعلى للسلطة القضائية.

73 – زواج القاصرات بالمغرب، المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2022

74 – أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب، نونبر 2022

يتعلق بالخبرة الطبية، أكد 76 بالمائة من أفراد العينة أنه يتم الاكتفاء بالإدلاء بشهادة طبية تفيد بأن الطفلة قادرة على الزواج، بينما أفاد 24 بالمائة منهم فقط باشتراطهم الحصول على تقرير مفصَّل.

وقد صرح 58 في المائة من أفراد العينة المستجوبة أن البت في طلبات تزويج الطفلات يتم في نفس اليوم، بينما صرح 12 في المائة منهم فقط أن المسطرة تدوم أكثر من أسبوع. كما سَجّلت الدراسة تفاوتاً في إعمال السلطة التقديرية للقضاة بخصوص المبررات المعتمدة في تعليل طلبات تزويج الطفلات، والمتمثلة إما في تزويج الطفلة مراعاة للتقاليد والأعراف أو في حالة اليُتم وغياب الأب أو القرابة، وإما لأسباب اقتصادية أو بسبب الانقطاع عن الدراسة وغيرها من المبررات.

2.4.2.1. الأشخاص في وضعية إعاقة: أين وصل تنفيذ القانون الإطار رقم 97.13 ونصوصه التطبيقية ؟

تفيد المعطيات أنه يوجد ببلادنا أكثر من 1.7 مليون شخص في وضعية إعاقة[75] (أي 5.1 في المائة من السكان). ويجدر التذكير بأن 66.5 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي، في مقابل 35.3 في المائة لدى غيرهم. وتهم هذه الظاهرة بالخصوص النساء بنسبة 79.5 في المائة، مقابل 53.4 في المائة للرجال. وفي ما يتعلق بالتعليم، فإن نسبة ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى سلك التعليم العالي لم تتجاوز 1.5 في المائة، مقابل 6.4 في المائة لدى غيرهم من الأشخاص الذين ليسوا من ذوي الإعاقة. وبخصوص وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق الشغل، فإن نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة من النشطين المشتغلين، تصل إلى 10.7 في المائة، مقابل 29.8 في المائة للأشخاص الذين لا يحملون إعاقة.

ويلاحظ أن أشكالا مختلفة من التمييز والوصم والإقصاء ما زالت مستمرة تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، سواء في الولوج إلى الخدمات الصحية أو التعليم أو الشغل. وقد تسببت تداعيات الأزمة الصحية لجائحة كوفيد-19 وارتفاع تكاليف المعيشة على الأشخاص في وضعية إعاقة في تعميق هذه الفوارق.

وفي الواقع، فإن بطء تنفيذ القانون الإطار رقم 97.13، إلى جانب نصوصه التطبيقية، لا يزال يشكل إحدى التحديات التي يتعين تدارُكها من أجل تأمين حماية واحترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

3.4.2.1. الأشخاص المسنون: طبيعة التكفُّل بأوضاعهم

ارتفع عدد الأشخاص المسنين في المغرب[76] ليصل في 2022 إلى 4.5 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة سنوية تقدر بـ2.8 في المائة، والتي تفوق نسبة زيادة إجمالي عدد ساكنة المغرب والبالغة 1.7 في المائة. وتشير التوقعات إلى أنه في أفق 2050، سيصل هذا العدد إلى 10 ملايين شخص، حسب الإسقاطات الديمغرافية المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط. وبذلك، سيصل الوزن الديموغرافي للأشخاص المسنين إلى 23.2 في المائة مقابل 12.2 في المائة حالياً. ويعود هذا التطور السريع إلى تحسُّن العمر المتوقع عند الولادة، والذي انتقل إلى 76.9 سنة حالياً، الشيء الذي سمح لأفواج عديدة منبثقة من فترات الخصوبة المرتفعة للوصول إلى أعمار متقدمة.

وفي غياب معطيات دقيقة عن عدد المسنين المقيمين في مراكز أو جمعيات متخصصة، وفي ظل اتساع رقعة الفقر، فقد يزداد عدد الأصول المسنين المُتخلّى عنهم، وهو ما يَفرض على السلطات المعنية ضرورة التكفل على النحو الأفضل بهذه الفئة.

وتواجه النساء المسنات هشاشةً أكثر من الرجال المسنين[77]، ذلك أنّ الظروف التي تتقدم فيها المرأة في العمر أقلُّ جودةً بشكل عام مقارنة بالرجل، وهي أكثر عرضة من الرجل للعيش بمفردها في نهاية عمرها. وتتفاقم حالة الهشاشة هذه بسبب المشاركة المنخفضة في الحياة النشيطة وأيضاً بسبب زيادة التعرض للأمراض المزمنة. في هذا الصدد،

75 – الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (المندوبية السامية للتخطيط)

76 – مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين، أكتوبر 2022.

77 – المصدر نفسه.

تتوفر 9.4 في المائة من النساء المسنات على عمل (مقابل 38.4 في المائة عند الرجال) سنة 2021، حيث يعملن غالبا كمساعدات عائليات (57.1 في المائة). وحيث إن ولوجهن سوق الشغل في الماضي كان منعدما أو محدودا، فإن نسبة النساء المسنات اللواتي يتمتعن بمعاش التقاعد لا تتعدى 15.8 في المائة مقابل 41.1 في المائة بالنسبة للرجال المسنين سنة 2021.

وفي مجال الصحة، يعاني 73.3 في المائة من النساء المسنات من مرض مزمن واحد على الأقل[78] (مقابل 55.5 في المائة عند الرجال)، في الوقت الذي نجد أن أقل من الثلث (31.9 في المائة) منهن لا يتوفرن على تغطية صحية مقابل 23.5 في المائة لدى الرجال. وتعكس هذه الأرقام اعتماد نسبة كبيرة من النساء المسنات على أفراد الأسرة الآخرين، وقد يكون هذا الاعتماد على الأسرة سبباً لتعرض المرأة المسنة في بعض الحالات للعنف. فحسب البحث الوطني حول العنف ضد النساء لسنة 2019، صرحت واحدة من بين كل ثلاث نساء مسنات (33.2 في المائة) أنها تعرضت للعنف. ويكون هذا العنف أساسا جسدياً و/أو نفسياً مع معدل انتشار بلغ 25.9 في المائة.

4.4.2.1. المهاجرون غير الشرعيون: ضرورة اعتماد إجراءات ملموسة لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين غير النظاميين

تَوَاصَل تَدفق موجات الهجرة غير الشرعية عبر المغرب خلال 2022، حيث أشارت المديرية العامة للأمن الوطني في حصيلتها السنوية لسنة 2022 إلى توقيف 32.733 مرشحاً للهجرة غير الشرعية، من بينهم 86 في المائة من الأجانب من جنسيات مختلفة. وفي ما يتعلق بمحاربة الشبكات المتخصصة في الهجرة غير الشرعية في بُعدها العابر للحدود الوطنية، تم في سنة 2022 تفكيك 92 شبكة إجرامية وتوقيف 566 منظماً ووسيطاً. ويترتب عن إجهاض هذه المحاولات بروز أشكال جديدة لتنظيم عمليات الهجرة قد تتسبب في حدوث مآسي إنسانية.

ولعل الحادث الذي لقي فيه 23 مهاجرا من دول إفريقيا جنوب الصحراء حتفهم، خلال محاولة العبور إلى مليلية، فضلا عن عشرات الإصابات في صفوف القوات العمومية والمهاجرين غير النظاميين[79] في يونيو 2022، يطرح الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير وقائية، إلى جانب التفكير في تعزيز التدابير التي تستهدف تيسير الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المهاجرين، ولا سيما مع مراعاة أعدادهم المتزايدة.

أما بالنسبة للمهاجرين النظاميين ومدى ولوجهم إلى الخدمات الأساسية، تفيد دراسة حديثة[80] للقطاع الحكومي المكلف بالصحة بأن 79 في المائة من المهاجرين الذين شملتهم الدراسة صرحوا أن صحتهم جيدة وأنَّ أقل من نصف المهاجرين يستفيدون مجاناً من الولوج إلى المراكز الصحية لتتبع الحمل والتلقيح وغيرها من الخدمات، وأنَّ 66 في المائة من المهاجرين بالمغرب لديهم مشاكل صحية وأمراض مزمنة. وبحسب الدراسة نفسها، فإن 74 في المائة من النساء المهاجرات سبق وأن كن حوامل، و39 في المائة منهن وضعن في المغرب، وأن 98 في المائة منهن وضعن في مستشفى عمومي أو في إحدى دور الولادة، وتم تلقيح أطفالهن حسب جدول التلقيح الوطني.

وبعد مضي نحو 10 أعوام على اعتمادها، حققت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، نتائج مهمة. إلا أنه يتعين حاليا مضاعفة الجهود في ما يتعلق بتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين.

78 – المصدر نفسه

79 – المجلس الوطني لحقوق الإنسان «مواجهات غير مسبوقة بمعبر مليلية، خلاصات أولية للجنة الاستطلاع لبناء الوقائع» يوليوز 2022

80 – أنجزتها سنة 2022 وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في ستِّ مُدنٍ مغربية (أكادير والدار البيضاء وفاس والرباط ووجدة وطنجة) وشملت 1721 مهاجراً

5.4.2.1. مكافحة الجريمة وإعادة إدماج السجناء: استعجالية اعتماد العقوبات البديلة تفاديا لحدوث أزمة اكتظاظ بالمؤسسات السجنية

خلال 2022، واصل عدد السجناء في المغرب ارتفاعه ليسجل مستوى غير مسبوق، حيث بلغ 97.204 سجينا وذلك بارتفاع نسبته 9.3 في المائة مقارنة مع السنة الماضية. كما بلغ عدد السجناء في وضعية الاعتقال الاحتياطي 39.708 وهو ما يمثل نسبة 40.85 في المائة من الساكنة السجنية. في هذه الظروف، بلغ معدل الاعتقال حوالي 251 سجيناً لكل 100.000 نسمة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع بلدان كتونس ومصر وتركيا التي تسجل على التوالي 196[81] و117 و110.6 سجينًا لكل 100.000 نسمة. ويُنذِر ارتفاع عدد الساكنة السجنية باحتمال حدوث أزمة اكتظاظ بالمؤسسات السجنية، خاصة في ظل التأخر الحاصل منذ سنوات في إخراج المقتضيات القانونية المتعلقة بالعقوبات البديلة. هكذا، تظل العقوبات السالبة للحرية الآلية الأساسية لمكافحة الجريمة في المغرب.

في ما يتعلق بالطاقة الإيوائية[82] للمؤسسات السجنية، تجدر الإشارة إلى أن نسبة شغل المؤسسات ارتفعت بـ 168 في المائة برسم 2022، بدلاً من 156 في المائة سنة 2021. ويُجَسِّد اكتظاظ المؤسسات السجنية وجود اختلال ناجم عن تجاوز عدد السجناء للطاقة الاستيعابية لحظيرة السجون، وهو ما يقتضي، حسب تقرير عن وضعية السجون[83]، وضع تدابير تشريعية إضافية تساعد على التخفيف من الاكتظاظ بالسجون منها : الحد من اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، والتطبيق الفعلي للإجراءات البديلة، مثل الإفراج بكفالة، أو الإفراج المشروط، أو الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، بالإضافة إلى مراجعة المفهوم القانوني للاعتقال الاحتياطي، واعتماد مقتضيات قانونية تكرس وضع الاستثناء في الاعتقال الاحتياطي، وإعادة النظر في العقوبات السجنية القصيرة المدة، في اتجاه تعزيز العقوبات البديلة.

وبخصوص توزيع نزلاء المؤسسات السجنية حسب الفئة العمرية سنة 2022، يأتي الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 18 و 30 سنة على رأس الساكنة السجنية بنسبة 47 في المائة، وتحتل المرتبة الثانية الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بـ30 في المائة. ولم تشهد هذه البنية العمرية تغييرا كبيرًا خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يبرز ضرورة الإسراع باعتماد التدابير المتعلقة بالعقوبات البديلة. كما يتعين إطلاق برامج للمواكبة والتتبع تهم بشكل خاص إعادة إدماج السجناء بعد انقضاء فترة العقوبة وإتاحة فرصة ثانية لهم لبداية مسار حياة جديد. فكلما طالت فترة وجود الشباب داخل السجن، كلما تدهورت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، مما يدخلهم في حلقة مفرغة من الحرمان والإقصاء. من جهة أخرى، يمثل الشباب دون سن 18 سنة حوالي 1.2 في المائة من مجموع السجناء، وهي نسبة عالية نسبيًا مقارنة ببلدان أخرى كمصر مثلا التي تبلغ فيها هذه النسبة، حسب قاعدة المعطيات حول السجون بالعالم برسم سنة 2020، حوالي 0.1 في المائة، أو تركيا بـ 0.7 في المائة.

الرسم البياني رقم 21: عدد السجناء والطاقة الإيوائية للمؤسسات السجنية

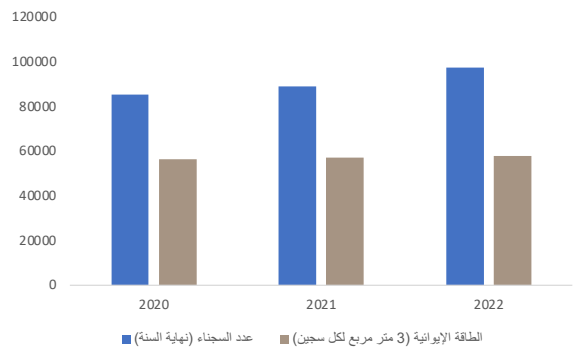

المصدر: من إعداد المجلس انطلاقا من معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

81 – آخر معطيات صادرة عن تقرير السجون العالمي 2021

82 – تحتسب بـ3 متر مربع لكل سجين وتصل الطاقة الاستيعابية إلى 57.863 برسم 2022 المصدر: المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

83 – «وضعية السجون في المغرب: على ضوء المعايير الدولية والتشريعات الوطنية وضرورة الإصلاح (2016-2020)»، مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، دجنبر 2021

الرسم البياني رقم 22: عدد السجناء حسب الفئة العمرية (النسبة المئوية من الساكنة السجنية)

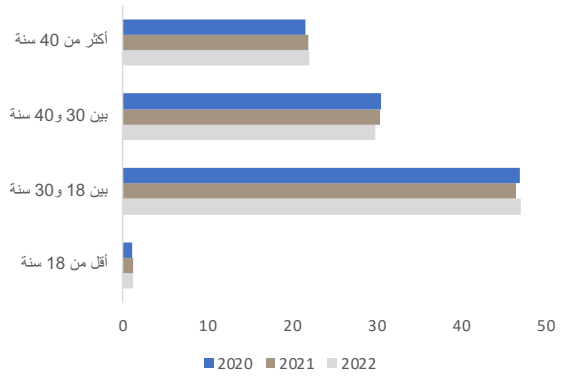

المصدر: من إعداد المجلس انطلاقا من معطيات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

مؤطر : مؤشرات الجريمة لعام 2022

شهدت سنة 2022 انخفاضاً ملحوظاً[84] بنسبة 30 في المائة في عدد القضايا الزجرية المسجلة، بعدما تم تسجيل820.274 قضية، أسفرت عن ضبط وتقديم 875.879 شخصاً أمام مختلف النيابات العامة، في حين لم تتجاوز إحصائيات الإجرام العنيف سقف 6.59 بالمائة. كما بلغ معدل الزجر، وهو نسبة استجلاء حقيقة الجرائم المرتكبة، 94.43 في المائة في إجمالي القضايا المسجلة، وحوالي 85.34 في المائة بالنسبة للجرائم العنيفة.

وبخصوص قضايا الابتزاز الجنسي باستعمال الأنظمة المعلوماتية، سجلت مصالح الأمن الوطني خلال سنة 2022 ما مجموعه 417 قضية، أي بتراجع بنسبة 17 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، وقد أسفرت هذه القضايا عن توقيف 237 متورطاً في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية التي استهدفت 428 ضحية من بينهم 77 من جنسية أجنبية.

أما في ما يتعلق بالجرائم المالية والاقتصادية، فقد عالجت مصالح الأمن الوطني خلال سنة 2022 ما مجموعه 27 قضية تتعلق بتهريب وترويج العملات الأجنبية بزيادة قدرها 17 بالمائة، و53.449 قضية تتعلق بمخالفة التشريع المنظم للشيكات بزيادة وصلت 17 بالمائة، و184 قضية غش وتزوير في الأداء، و208 قضية تتعلق بتزوير النقود والعملات. وقد عرف هذا النوع من القضايا حجز 9373 ورقة مالية وطنية مزورة بقيمة إجمالية قدرها 1.814.370 درهما، و17.701 ورقة مالية أجنبية مزيفة، فضلا عن تفكيك 39 شبكة إجرامية، من بينها 28 شبكة تنشط في تزييف وتزوير النقود والعملات و11 شبكة متورطة في الغش في وسائل الأداء وبطائق الائتمان.

وفي ما يخص مكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية، تمت معالجة 92.713 قضية وتوقيف 120.725 شخصا، من بينهم 241 من جنسية أجنبية. وقد سجلت الكميات المحجوزة تراجعا بنسبة 49 في المائة في ما يتعلق بمخدر الحشيش و87 في المائة بالنسبة للكوكايين و5 في المائة بالنسبة للهيروئين. في وقت سجلت فيه كميات المؤثرات العقلية المحجوزة ارتفاعا ناهز 85 بالمائة بعدما بلغت نحو 2.7 مليون قرص مهلوس.

المصدر : المديرية العامة للأمن الوطني

5.2.1. الحوار ونزاعات الشغل

تميزت سنة 2022 بالتوقيع على الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي في إطار الاتفاق الاجتماعي في 30 أبريل 2022 بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الأكثر تمثيلية. وتشكل مضامين هذا الميثاق غير المسبوق في

84 – المديرية العامة للأمن الوطني، الحصيلة السنوية 2022

الأدبيات الاجتماعية ببلادنا، في ما يتصل بتحديد معالم النموذج الوطني للحوار الاجتماعي، إطارا مرجعيا لتمكين مختلف الأطراف المعنية من متابعة التقدم المُحرَز في تنزيل الاتفاقات المبرمة على المستويات القطاعية، وقياس تطورات المناخ الاجتماعي الوطني.

مؤطر : أبرز الالتزامات الواردة في الاتفاق الاجتماعي لـ30 أبريل 2022

تمحور هذا الاتفاق الجديد، المبرم بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، حول المحاور التالية:

– مأسسة الحوار الاجتماعي عبر التدابير التالية:

- توقيع الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي في أفق إنضاج الشروط لإعداد قانون خاص بالحوار الاجتماعي؛
- إحداث المرصد الوطني للحوار الاجتماعي الذي يضطلع بمهام اليقظة الاجتماعية، وإنتاج المؤشرات وتتبع المعطيات والتنسيق؛
- إحداث أكاديمية التكوين في مجال الشغل والتشغيل والمناخ الاجتماعي، يناط بها إعداد مخططات عمل لتعزيز قدرات الفاعلين المعنيين بالحوار الاجتماعي؛
- اعتماد مرجعية السنة الاجتماعية لا سيما من خلال إعداد ونشر تقرير حول المناخ الاجتماعي.

– أبرز الالتزامات على مستوى القطاع العام:

- النهوض بالقدرة الشرائية للموظفين: ينص الاتفاق على مجموعة من التدابير الأساسية، منها رفع الأجر الأدنى بالوظيفة العمومية إلى 3500 درهم صافية، ابتداء من فاتح شتنبر 2022 بهدف تحسين الوضعية المادية لفائدة الموظفين المرتبين في سلالم الأجور الدنيا، حذف السلم السابع بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئتي المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، ابتداء من فاتح يناير 2023، ورفع حصيص الترقي في الدرجة من 33 إلى 36 في المائة، والرفع من قيمة التعويضات العائلية للأبناء الرابع والخامس والسادس (100 درهم شهريا بدلا من 36 درهما)، وإحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية (القانون رقم 41.22 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية، الذي نُشِرَ بالجريدة الرسمية بتاريخ فاتح شتنبر 2022).

– أبرز الالتزامات على مستوى القطاع الخاص:

- الزيادة في الحد الأدنى للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بنسبة 10 في المائة سيتم تطبيقها على دفعتين : (5 في المائة ابتداء من فاتح شتنبر 2022 و5 في المائة خلال شتنبر 2023)، وستكون الدفعة الأولى في القطاع السياحي بنسبة 5 في المائة ابتداء من فاتح يناير 2023.
- التوحيد التدريجي في أفق 2028 للحد الأدنى القانوني للأجر بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والقطاع الفلاحي، من خلال زيادة 10 في المائة في الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي في شتنبر 2022، و5 في المائة في شتنبر 2023.
- زيادة 5 في المائة في معاش الشيخوخة مع أثر رجعي ابتداء من يناير 2020 وتخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3.240 يوم اشتراك إلى 1.320 يوما. وقد تمت المصادقة على هذه التدابير في مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 9 شتنبر 2022.

- تمكين المؤمن له البالغ السن القانوني للإحالة على التقاعد والمتوفر على أقل من 1320 يوما من الاشتراك من استرجاع حصة الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل
- مراجعة قاعدة احتساب الأجور التي يتم على أساسها تخويل الحق في المعاش لفائدة جميع الأشخاص المؤمنين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتضررين من تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19، وذلك لتمكين المؤمن لهم المحالين على التقاعد المتضررين من الجائحة من معاش الشيخوخة، دون احتساب الحالة التي لم يحصلوا فيها على أي أجر أو حصلوا فيها على أجر غير كامل.

على الرغم من تنزيل العديد من مخرجات اتفاق 30 أبريل 2022، غير أن بعضها لم ينفذ بعد، لا سيما ما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد وإنشاء المرصد الوطني للحوار الاجتماعي، وإحداث أكاديمية التكوين في مجال الشغل والتشغيل ومناخ الأعمال، ونقط أخرى على مستوى القطاع الخاص.

وبخصوص النزاعات الاجتماعية[85] داخل فضاء الشغل، فقد عرفت سنة 2022 مشاركة 9336 أجيرا في الإضرابات المُسجَّلة، وهو ما تسبب في ضياع 51.927 يوم عمل. كما أن سنة 2022 عرفت تنظيم 55 إضرابًا بـ45 مؤسسة. كما تم تسجيل 43.267 نزاعًا فرديًا مع تقديم 95.407 شكاية مقابل 774 نزاعًا جماعيًا بـ752 مؤسسة يشتغل بها 83.818 مستخدم.

3.1. الوضعية البيئية خلال سنة 2022

1.3.1. الأحداث البارزة على الصعيد الدولي

1.1.3.1 حصيلة الكوب 27

تميز المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) الذي عُقِدَ في شرم الشيخ في نونبر 2022 باعتماد «خطة تنفيذ قمة شرم الشيخ». كما تميزت هذه القمة باعتماد اتفاق تاريخي بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان الفقيرة المتأثرة بشكل كبير بالتغيرات المناخية، بحيث تم إحداث صندوق للخسائر والأضرار لدعم الدول النامية جراء التغير المناخي والاحتباس الحراري.

وسيتم استكمال هذا الصندوق مستقبلا بمجموعة من المبادرات المتعلقة بآليات تمويله وتحديد الدول التي من المحتمل أن تكون مؤهلة للاستفادة من هذا الدعم.

من جهة أخرى، شهد مؤتمر «كوب 27» إعطاء الانطلاقة لمبادرة «خطة العمل التنفيذية للإنذارات المبكرة للجميع» بحلول سنة 2027 من أجل تعزيز حماية السكان الذين يعانون من مخاطر الكوارث الطبيعية القصوى. وتطمح هذه المبادرة إلى اكتساب النجاعة من حيث التكيف مع المناخ بالشراكة مع الاتحاد الدولي للاتصالات والمقاولات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وشركات التأمين.

وخلال مشاركته الفاعلة في المؤتمر، وقّع المغرب عدة اتفاقيات وشراكات تهم مجالات أساسية كتدبير الموارد المائية وحماية البيئة والتجارة والكهرباء المستدامة. ومن بين أبرز الاتفاقيات التي وقعها المغرب، مذكرة تفاهم حول خارطة الطريق المتعلقة بتجارة الكهرباء المستدامة (Set Roadmap) مع ألمانيا وإسبانيا وفرنسا والبرتغال. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة من أجل تطوير إنتاج واستهلاك الطاقات المتجددة وتسريع وتيرة اندماج المغرب في أسواق الطاقة المتجددة.

85 – تدخل السيد يونس السكوري، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والشغل والكفاءات، خلال تقديم الميزانية الفرعية لوزارته برسم سنة 2023 بلجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب https://www.lopinion.ma/51-000-jours-de-travail-perdus-en-2022-a-cause-des-greves__a33038.html

وعلى هامش مؤتمر المناخ كوب 27، وقعت جمعية جهات المغرب مذكرات تفاهم مع تحالف الحكومات المحلية (Under 2 Coalition)[86]، تروم تسريع عمل الجهات لفائدة المناخ والحد من آثار التغيرات المناخية، بفضل فرص التعلم وتقاسم المعارف والخبرات التقنية وفضاءات للتعاون والتبادل.

وحسب الخبراء، اخْتُتِمَ مؤتمر الأطراف السابع والعشرون بالتزامات لن تمكن من تحقيق هدف الإبقاء على درجة حرارة الأرض بحدود 1.5 درجة مئوية، على الرغم من الطابع الاستعجالي الذي أكده تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ[87] الذي سَلَّطَ الضوء على تسريع وتيرة التغير المناخي وآثاره وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة على جميع المستويات.

2.1.3.1 الشراكة الخضراء بين المغرب والاتحاد الأوروبي

وَقَّع المغرب سنة 2022 مذكرة تفاهم لتأسيس الشراكة الخضراء مع الاتحاد الأوروبي، وتُعَدُّ الأولى من نوعها[88] التي تجمع الاتحاد الأوروبي مع دولة من خارجه، لتعزيز التعاون في مجالات حماية البيئة والتنوع البيولوجي ومكافحة التغيرات المناخية.

وتهدف الشراكة الخضراء إلى تطوير مشاريع مبتكرة، صديقة للبيئة وتخلق مناصب الشغل. وتتمحور حول النقط التالية: المناخ والطاقة والبيئة والاقتصاد الأخضر. وتهدف هذه الشراكة إلى الانتقال إلى اقتصاديات منخفضة الكربون في سبيل تحقيق الحياد المناخي وتعزيز التنسيق على الصعيد الثنائي والجهوي ومتعدد الأطراف بشأن حماية البيئة.

2.3.1. التطورات البيئية على الصعيد الوطني

احتل المغرب المرتبة السابعة عالمياً في مؤشر الأداء المناخي لسنة 2022[89]، ويرجع ذلك أساسًا إلى سياسته المناخية، وتسريع تطوير الطاقات المتجددة، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ويعود هذا التصنيف المتقدم لانخراط المغرب في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمكافحة التغيرات المناخية من خلال العديد من الاستراتيجيات الاستباقية والمتجددة، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050 وبفضل مساهمته المحددة وطنيا برسم 2021.

وعلى الرغم من هذا التصنيف، يعد المغرب من بين البلدان الأكثر عرضة للتغيرات المناخية، ومن ثم فهو مطالب ببذل المزيد من الجهود لتسريع تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية وآثارها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الظواهر الجوية القصوى للطقس والمناخ برسم 2022 [90]

اعتبُرت 2022 السنة الأكثر حرارة على الإطلاق في المغرب، إذ فاق متوسط الحرارة لهذه السنة المعدل المناخي العادي لفترة 1981–2010 بحوالي 1,63 درجة مئوية.

وتعتبر السنوات الأربع الأخيرة (2019–2022) الأكثر جفافا منذ أكثر من 60 سنة، بعجز يقدر بناقص 32 في المائة.

كما شهدت سنة 2022 موجات حرارة شديدة واندلاع العديد من الحرائق لا سيما في المناطق الشمالية من المملكة أتت على حوالي 23.000 هكتار من المساحة الغابوية الوطنية.

86 – الشبكة العالمية تحالف الحكومات المحلية (Under2 Coalition) تضم 270 حكومة موزعة على أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا.

87 – تغير المناخ 2022: الآثار، التكيف وقابلية التأثر

88 – كلمة السيد فرانس تيمرمانس، نائب الرئيس التنفيذي للمفوضية الأوروبية خلال توقيع الاتفاقية في 18 أكتوبر 2022 بالرباط

89 – مؤشر أداء التغير المناخي 2022 (www.ccpi.org)

90 – تقرير مناخ المغرب 2022، المديرية العامة للأرصاد الجوية، وزارة التجهيز والماء

مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من أجل مستقبل مستدام

شرع القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة سنة 2022 في إجراء مراجعة شاملة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة باعتماد أفق زمني يمتد إلى 2035، وذلك بما يُمَكِّن من دمج التطورات الوطنية الجديدة والتزامات المغرب الدولية في ما يتعلق بالبيئة، ولا سيما توصيات النموذج التنموي الجديد، والاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050، والمخططات المناخية الترابية والمساهمة الوطنية المحددة.

وعلى ضوء نتائج التقييم الذي أجراه القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة، تم تحديد العديد من أوجه القصور التي تهم على الخصوص، غياب تحديد أهداف ومؤشرات قابلة للقياس، وقصور في تنزيل هيئات الحكامة على الصعيد الترابي. إذ ستعزز الاستراتيجية المستقبلية هيئات الحكامة على الصعيد الترابي، وتحديد لوحة قيادة بعدد محدد وملائم من المؤشرات الاستراتيجية الكفيلة بتيسير تتبع التقدم المحرز في تنفيذ مختلف المخططات والبرامج.

لهذه الغاية، برمج القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة عقد مناظرات جهوية ومشاورات مواطِنة لتعزيز مشاركة المجالات الترابية والمواطنين والمواطنات في بلورة الاستراتيجية الجديدة مع إنشاء مجموعات عملِ موضوعاتية لهذا الغرض من خلال إشراك جميع الفاعلين المعنيين.

التقدم المحرز والتحديات التي يطرحها ميثاق مثالية الإدارة

واصلت الإدارات تنزيل ميثاق مثالية الإدارة، حيث حققت تقدما[91] على مستوى تنفيذه بلغ 76 في المائة سنة 2021. ومن بين إنجازات هذا البرنامج، تقليص استهلاك الماء في الإدارات بنسبة 50 في المائة عن طريق تركيب معدات ترشيد استهلاك الماء (حَنَفِيات استشعار تعمل بالأشعة تحت الحمراء) وصيانة الأنابيب لمنع التسربات وتقليص استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة 22 في المائة من خلال تركيب الألواح الكهروضوئية وخفض استهلاك الوقود من طرف أسطول سيارات الإدارة واللجوء إلى النقل الكهربائي.

غير أن تقييم ميثاق مثالية الإدارة الذي أجراه القطاع الوصي[92] أبان عن العديد من الإكراهات وأوجه القصور، لا سيما ضعف التعاون والتنسيق بين الإدارات، وضعف تنزيل نشر هذا الميثاق على مستوى الإدارات الترابية وعدم ملاءمة الإطار القانوني. موازاة مع ذلك، تأثر تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتنقل المستدام بالقيود المتعلقة بالميزانية المفروضة على الإدارات.

من أجل إطار قانوني في خدمة حماية البيئة

انخرط القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة بشكل فعال في بلورة إطار قانوني في مجال حماية البيئة وملاءمته مع الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة بحماية البيئة والتنمية المستدامة وإدراج المبادئ والقيم والالتزامات المنصوص عليها في القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.

في هذا الصدد، وبغية تزويد بلادنا بترسانة قانونية في مجال البيئة، تتلاءم مع السياق الاجتماعي والاقتصادي الوطني، قام القطاع الوصي بإجراء مراجعة شاملة للقوانين في عدة مجالات على غرار الماء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وجودة الهواء والنفايات وحماية الساحل والتقييم ودراسات التأثير على البيئة. ويظل التحدي الرئيسي في مجال السياسة البيئية هو التنزيل الفعلي للقوانين على المستوى الترابي.

91 – جلسة إنصات للقطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة 19 يناير 2023

92 – المصدر نفسه

تدبير النفايات المنزلية

بلغ معدل جمع النفايات المنزلية بطريقة مهنية [93] 96 في المائة مقابل 44 في المائة سنة 2008. في حين ارتفعت نسبة معالجة النفايات المنزلية داخل المطارح الخاضعة للمراقبة من 6 في المائة سنة 2008 إلى 63 في المائة سنة 2022. وقد جرى تأهيل 66 مطرحا من بين 220 مطرحا عشوائيا تم إحصاؤه سنة 2008.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها يطمح إلى تعميم جمع ومعالجة النفايات المنزلية وإنجاز مطارح مراقبة للنفايات المنزلية والمماثلة لها، وإعادة تأهيل المطارح الحالية بعد إغلاقها، وعصرنة ودعم احترافية قطاع النفايات من خلال تطوير أنشطة الفاعلين الخواص بالمراكز الحضرية ذات الأهمية الاقتصادية. كما يهدف إلى تطوير عملية الفرز وإعادة التدوير والتثمين عبر إنجاز مشاريع نموذجية للوصول إلى مستوى تدوير 20 في المائة من النفايات وتطوير عملية فرز وتدوير وتثمين النفايات.

تثمين النفايات

في ما يتعلق بتثمين النفايات، وضعت الحكومة المغربية مجموعة من الآليات الاقتصادية والمالية على غرار الضريبة الإيكولوجية على مواد البلاستيك، كما وقعت ست اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص لهيكلة قطاعات النفايات. في الوقت ذاته، يواصل قطاع التنمية المستدامة جهوده لإنشاء مراكز لفرز النفايات في 13 جماعة ترابية ومراكز لفرز وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها، مع تدشين أول مركز لفرز وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها بالمدينة العتيقة لمراكش.

بالإضافة إلى ذلك، أُجريت العديد من دراسات التشخيص وإعادة هيكلة القطاعات[94] لتدبير البطاريات المستخدمة، والعجلات المطاطية المستعملة، وزيوت المحركات المستعملة، والورق والكرتون المستعمل، والزيوت الغذائية المستعملة، ونفايات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية. وفي إطار برامج تثمين النفايات، أجريت دراسات حول تنظيم قطاعات تثمين نفايات البناء والهدم، ومنظومة المَرْكبات مُنتهية الصلاحية بغية مواكبة الفاعلين في قطاع تثمين النفايات.

التطهير السائل

في متم سنة 2021، بلغ معدل الربط بشبكة التطهير السائل في المناطق الحضرية، 82.5 في المائة مقابل 82 في المائة سنة 2020، و70 في المائة سنة 2006. وبلغ مستوى معالجة المياه العادمة 56.2 في المائة مقابل 56 في المائة سنة 2020 و7 في المائة سنة 2006 بعد أن وصل عدد محطات معالجة المياه العادمة، قيد التشغيل إلى 167 محطة[95] مقابل 158 سنة 2020 و27 محطة معالجة سنة 2006. موازاة مع ذلك، يقدم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب خدماته في مجال التطهير السائل بهدف ضمان حماية الموارد وتحسين الظروف الصحية للسكان من خلال تقديم خدمة التطهير السائل في 150 مدينة ومركزا لفائدة ساكنة تقدر بـ6 ملايين نسمة. وعند نهاية 2021، وصل طول شبكة الصرف الصحي إلى 13.200 كلم بِسَعَةِ معالجة تقدر ب 471.400 متر مكعب يوميا.

مكافحة التلوث الصناعي في قطاعات الصناعة والحرف التقليدية وقطاع زيت الزيتون

أعطى القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة الانطلاقة للعديد من المبادرات الرامية إلى مكافحة التلوث الصناعي في قطاعات الصناعة والحرف التقليدية وقطاع زيت الزيتون وذلك في إطار برنامج مكافحة التلوث الصناعي في قطاعات الصناعة والحرف التقليدية وإنتاج زيت الزيتون (2021-2030).

93 - جلسة إنصات للقطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة، 19 يناير 2023

94 - تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة العامة، مشروع قانون المالية 2023

95 - إنجازات برسم سنتي 2021 و2022، مشروع قانون المالية 2023

ويهدف إلى التأهيل البيئي للمناطق والوحدات الصناعية من خلال تنفيذ مشاريع مكافحة التلوث. كما يروم وضع معايير محددة للتخلص من النفايات الملقاة بالسواحل واعتماد عمليات افتحاص بيئي لمكافحة التلوث الصناعي وتقليصه، وتعزيز إنشاء محطات المعالجة الجماعية والفردية للمخلفات الصناعية.

وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع منذ إطلاق برنامج مكافحة التلوث الصناعي في قطاعات الصناعة والحرف التقليدية وإنتاج زيت الزيتون (2021–2030)، ولا سيما إنشاء محطات معالجة المياه العادمة في العديد من المناطق الصناعية (عين الشكاك، النزالة، أولاد تايمة).

كما قدم القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة [96] دعمه لجهتي فاس – مكناس وطنجة – تطوان – الحسيمة من أجل تنفيذ مشاريع تهدف إلى مكافحة التلوث في قطاع إنتاج زيت الزيتون. كما مول القطاع الوصي 40 في المائة من مشاريع استبدال الأفرنة التقليدية بأفرنة عصرية تستعمل الغاز أو الكهرباء وساهم في تنفيذ مشاريع إزالة التلوث بواد أبي رقراق بغلاف مالي قدره 50 مليون درهم.

جودة الهواء

أنشأ القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة 42 محطة جديدة لمراقبة جودة الهواء سنة 2022 [97] وأجرى 1055 عملية تفتيش ومراقبة على مستوى الوحدات الصناعية لمكافحة التلوث الصناعي للهواء.

جدير بالذكر أن البرنامج الوطني لتحسين جودة الهواء 2017 – 2030 (PNAIR) يهدف إلى تقوية وتوسيع الشبكة الوطنية لمراقبة جودة الهواء للوصول إلى تغطية 140 محطة قياس جودة الهواء الثابت بحلول سنة 2030. كما يهدف إلى التقليص من مقذوفات الانبعاثات الغازية الناتجة عن قطاعي النقل والصناعة وتعزيز الإطار القانوني في مجال تلوث الهواء وتقوية التواصل والتحسيس في مجال تلوث الهواء.

3.3.1. الانتقال الطاقي : ورش استراتيجي يحظى بالأولوية لإنجاح التنمية السوسيو اقتصادية

احتل المغرب المرتبة الأولى عالميا ضمن الدول الأكثر جاذبية في قطاع الطاقات المتجددة[98]، وذلك وفقا لأحدث ترتيب للتقرير نصف السنوي لمؤشرRECAI (مؤشر جاذبية الدولة للطاقة المتجددة). ولأول مرة، تضمن هذا المؤشر تصنيفا مرتبطا بالناتج الداخلي الإجمالي. ويعكس هذا التصنيف جهود بلادنا من أجل تحسين الإطار القانوني الذي ينظم قطاع الطاقات المتجددة بغية تعزيز جاذبيته لدى المستثمرين.

وإدراكًا منه لأهمية قطاع الطاقات المتجددة، فقد عبر المغرب، في إطار استراتيجية خفض الكربون برسم 2050، عن طموحه القوي لتحقيق هدفه المتمثل في توفير طاقة متجددة بنسبة 52 في المائة في المزيج الكهربائي الوطني بحلول سنة 2030 ومعدل 80 في المائة بحلول سنة 2050.

الأزمة الطاقية والتبعية الطاقية للأسواق العالمية

اتسمت سنة 2022 بأزمة طاقة دولية غير مسبوقة نجمت عن اضطراب في سلاسل التوريد العالمية للفترة التي أعقبت أزمة كورونا وزاد من حدتها الحرب الروسية الأوكرانية. وقد كان لهذا الوضع غير المسبوق تأثير قوي على اقتصاد بلادنا، التي شهدت ارتفاعا في الواردات وخاصة منتجات الطاقة بنسبة 102.6 + في المائة[99] سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. كما شهدت أسعار جميع المواد الأساسية، ارتفاعا كبيرا وعلى رأسها أسعار المحروقات والنقل.

96 – جلسة إنصات للقطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة 19 يناير 2023

97 – جواب السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة أمام البرلمان 19 دجنبر 2022

98 – يشار إلى أن شركة «إرنست آند يونغ» تقوم بشكل دوري بإصدار مؤشر جاذبية الدولة للطاقة المتجددة، الذي يعتمد على مجموعة من المعايير منها الحاجيات الطاقية للبلاد واستقرار السياسات العمومية شروط تنفيذ المشاريع ومناخ الاستثمار. ويصنف المؤشر أفضل الدول التي حققت تقدما مهما رغم ضعف ناتجها الداخلي الإجمالي.

99 – مذكرة الظرفية فبراير 2022 مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية

وموازاة مع ذلك، تبلغ نسبة التبعية الطاقية للأسواق العالمية 90 في المائة[100]. وبخصوص إنتاج الكهرباء، ما زال الفحم هو السائد في المزيج الكهربائي الوطني[101] بنسبة 38.3 في المائة والوقود والديزل بنسبة 16.1 في المائة والغاز الطبيعي ب7.9 في المائة.

مراجعة شاملة للنصوص القانونية المنظمة لقطاع الطاقات المتجددة

تميزت سنة 2022 بانطلاق عملية المراجعة الشاملة للنصوص القانونية المنظمة لقطاع الطاقات المتجددة (القانون المتعلق بالطاقات المتجددة، القانون المتعلق بضبط قطاع الكهرباء والقانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية المتجددة). ويهدف هذا الإصلاح إلى تسريع وتيرة تطوير الطاقات المتجددة وإضفاء دينامية جديدة على القطاع من خلال تبسيط إجراءات منح التراخيص وتحسين الولوج إلى المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.

كما تم إصدار قرار مشترك لوزيرة الانتقال الطاقي ووزير الداخلية بتحديد مسار للسنوات العشر المقبلة الممتدة من 2022 إلى 2031[102] والمتكون من أظرفة للحقن بالطاقة الكهربائية المنتجة انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة في الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط. كما صدر قرار ثان سنة 2022 بتحديد المناطق المعدة لاستقبال مواقع تنمية مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقة الشمسية[103].

ومن شأن هاذين القرارين إعطاء دينامية قوية لتطوير مشاريع الطاقات المتجددة، ولا سيما في إنتاج الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة اللاممركزة والموجهة نحو تزويد المناطق الصناعية وكهربة المناطق القروية والنائية.

التقدم المحرز في إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة

أما في مجال الطاقات المتجددة، فقد تم استثمار 53.1 مليار درهم في إنجاز 52 مشروعا في هذا القطاع خلال الفترة ما بين 2009 و2021، وسجلت القدرة الكهربائية المنتَجة من خلال مصادر الطاقة المتجددة في المغرب نحو 4 جيغاواط. وموازاة مع ذلك، خُصِّصَت ميزانية قدرها 52 مليار درهم لتطوير 59 مشروعا قيد الإنجاز، وهو ما من شأنه رفع قدرة الإنتاج ب4.5 جيغاواط.

وقد بلغت القدرة المنشأة من الطاقات المتجددة نحو 4137 ميغاواط عند نهاية 2022 بنسبة تزيد عن 38 في المائة [104] في المزيج الكهربائي[105]. في وقت لم يتجاوز فيه الإنتاج الكهربائي من مصادر الطاقات المتجددة 20 في المائة من المزيج الكهربائي برسم 2021.

غير أن بلادنا ما زالت تسجل تأخرا في نشر الطاقات المتجددة على نطاق متوسط أو أدنى، نظرا لضعف تطوير التكنولوجيات اللازمة للتخزين وتدبير فترات الانقطاع.

وإدراكًا من جلالة الملك لأهمية قطاع الطاقات المتجددة في إنجاح تقليص الكربون في المغرب، ترأس جلالته في نونبر 2022، جلسة عمل خُصصت لتطوير الطاقات المتجددة والآفاق الجديدة في هذا المجال. ودعا جلالته السلطات العمومية إلى تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة والتثمين الأمثل لتنافسية المغرب من أجل استقطاب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا القطاع.

100 – معدل التبعية الطاقية محتسب من طرف وزارة الانتقال الطاقي برسم 2021

101 – معطيات قطاع الانتقال الطاقي

102 – قرار مشترك لوزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزير الداخلية رقم 21.3851 صادر في 24 من ربيع الآخر 1443 (30 نوفمبر 2021) بتحديد مسار للسنوات العشر المقبلة، الممتدة من 2022 إلى2031، والمتكون من أظرفة للحقن بالطاقة الكهربائية المنتجة انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة في الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط.

103 – قرار لوزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة صادر في 29 من ذي الحجة 1443 (29 يوليو 2022) رقم 22.2138 بتحديد المناطق المعدة لاستقبال مواقع تنمية مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقة الشمسية

104 – معطيات رئيسية ل2022 صادرة عن وزارة الانتقال الطاقي

105 – يتكون هذا المزيج الكهربائي من 16.7 في المائة من الطاقة الكهرومائية و13.48 في المائة من الطاقة الريحية و7.82 في المائة من الطاقة الشمسية

الهيدروجين الأخضر، إمكانات هائلة وجب استغلالها

يُصَنَّف [106] المغرب ضمن الأقطاب الأربعة التي تتمتع بإمكانات واعدة في إفريقيا في قطاع الهيدروجين الأخضر بفضل موقعه الجغرافي وتطويره للطاقات المتجددة والروابط القائمة أو التي يجري تطويرها مع أوروبا والتقدم المحرز في إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة وتطويره لمحطات تحلية مياه البحر.

في هذا الصدد، دعا جلالة الملك[107] القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية إلى بلورة «عرض المغرب» الذي يضم مجموع سلسلة القيمة لقطاع الهيدروجين الأخضر بالمغرب. ويتعين أن يشمل، إلى جانب الإطار التنظيمي والمؤسساتي، مخططا للبنيات التحتية الضرورية.

وجدير بالذكر أن المغرب أنشأ إطارًا مؤسساتيًا لدعم تطوير الهيدروجين الأخضر من خلال إحداث اللجنة الوطنية للهيدروجين وإطلاق أول تجمع للهيدروجين الأخضر بإفريقيا (Cluster Green H2). وحسب خارطة طريق أصدرها القطاع الحكومي المكلف بالانتقال الطاقي سنة 2021، فإن تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر قد يساهم في خلق 2700 منصب شغل مباشر و13500 منصب شغل غير مباشر بحلول 2050. وتتطلع خارطة الطريق إلى خلق 26.000 منصب شغل مباشر و130.000 منصب شغل غير مباشر بحلول 2030. كما سيساهم هذا القطاع في تقليص الانبعاثات الغازية بمقدار 11 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول سنة 2050 وتحقيق رقم معاملات سنوي قدره 22 مليار درهم بحلول سنة 2030 لتصل إلى 330 مليار درهم بحلول سنة 2050.

وبالنظر للأهمية التي بات يحظى بها إنتاج الهيدروجين الأخضر من قبل العديد من البلدان، بإمكان المغرب اليوم الاستفادة من هذه الفرصة من خلال تسريع الشراكات بين أوروبا وإفريقيا للتموقع كرائد في الأسواق الإقليمية والعالمية في مجال الهيدروجين الأخضر.

وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المغرب رفع العديد من التحديات المطروحة في هذا الشأن، على غرار محدودية الموارد المائية اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وكون التكنولوجيات المستعملة في سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر لا تزال في طور التجريب وتحتاج إلى اختبارها على نطاق واسع، فضلا عن وتيرة تنفيذ مشاريع الهيدروجين الأخضر على المستوى الإقليمي والدولي وتداعياتها على تكاليف إنتاج الهيدروجين الأخضر.

106 – Africa's Extraordinary Green Hydrogen Potential », Banque Européenne d'investissement, l'Alliance solaire internationale et l'union africain.

107 – خلال جلسة عمل خصصت لتطوير الطاقات المتجددة والآفاق الجديدة في هذا المجال، القصر الملكي بالرباط، 22 نونبر 2022

II نقاط اليقظة والتوصيات

عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخيرة، على تسليط الضوء على مجموعة من نقاط اليقظة ذات الطبيعة الظرفية والهيكلية.

1.2. المحور الاقتصادي

على الصعيد الاقتصادي، ارتأى المجلس، بالنظر إلى التطورات المسجلة مؤخرا وبعد تشخيص أبرز الصعوبات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، التركيز في هذا التقرير السنوي على نقطتي يقظة في المجال الاقتصادي، ألا وهما :

- جودة ونجاعة الاستثمار؛
- تدابير دعم القدرة الشرائية في سياق استمرار التضخم وتعدد أسبابه.

1.1.2. النهوض بجودة ونجاعة الاستثمار من أجل تمكين الاقتصاد الوطني من الانتقال إلى عتبة أعلى من النمو

يتجلى المجهود الاستثماري الذي يبذله المغرب بوضوح في معدل الاستثمار الذي يُحققه والذي يعد واحداً من أعلى معدلات الاستثمار على الصعيد العالمي (أكثر من 30 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي). غير أن القطاع العمومي لا يزال يضطلع بالحصة الأكبر من هذا الاستثمار، كما أن مردودية الاستثمار تظل منخفضة من حيث أثرها على نمو الناتج الداخلي الإجمالي (المعامل الهامشي للرأسمال «ICOR» : أزيد من 9). ويعزى ضعف نجاعة نفقات الاستثمار على العموم إلى عدة عوامل، نذكر منها على الخصوص :

- **عوامل مرتبطة بطبيعة الاستثمار :**

  - هيمنة الاستثمارات العمومية على إجمالي الاستثمارات، علما أنها لا تخضع بشكل ممنهج لتدبير مرتكز على مردودية النفقات، أو أنها تهم مشاريع لا تظهر نتائجها الملموسة إلا على المدى الطويل؛
  - العوائق التي تحول دون النهوض بحصة الاستثمار الخاص، من قبيل الدرجة الكبيرة من عدم اليقين التي يعاني منها المستثمرون والمقاولون الخواص، لاسيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (حواجز تحول دون ولوج السوق، الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، القطاع غير المنظم، ضعف الشفافية إلخ) بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بكلفة وشروط الولوج إلى بعض عوامل الإنتاج (كلفة الطاقة، الولوج إلى العقار، لاسيما بالنسبة لصغار المستثمرين، نقص حاد في اليد العاملة المؤهلة والملائمة، إلخ).

- **عوامل مرتبطة بجودة حكامة مجال الاستثمار والتي** تكبح فعاليته، وهي تتجلى، بشكل خاص، في ضعف الالتقائية والتنسيق بين السياسات العمومية. فإذا كانت، على سبيل المثال، تعبئة استثمارات أكثر في مجال البنيات التحتية الصحية أمرا ضروريا، فإن تأثيرها سيظل محدودا جدًّا، ما دام لم يتم تحقيق تقدم عبر منجزات ملموسة ومتزامنة في ميادين صحية ومجالات مجاورة أخرى من قبيل تكوين عدد أكبر من الأطباء والممرضين بغية ضمان علاجات ملائمة[108].

108 – تجدر الإشارة إلى أنه جرى بتاريخ 25 يوليوز 2022 توقيع اتفاقية إطار بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية، حول تنفيذ برنامج للرفع من عدد مهنيي قطاع الصحة في أفق سنة 2030. ويهدف البرنامج، الذي رصد له غلاف مالي يفوق 3 مليارات درهم، إلى بلوغ عتبة 24 مهني للصحة لكل 10.000 نسمة في أفق 2025 ثم إلى 45 في أفق سنة 2030 (مقابل 17,4 لكل 10.000 نسمة حاليا)، كما يرمي إلى إحداث 3 كليات للطب والصيدلة و3 مراكز استشفائية جامعية بكل من الراشيدية وبني ملال وكلميم.

- **عوامل مرتبطة ببنية الاقتصاد الوطني** : إن ضعف الروابط القبلية والبعدية بين مختلف فروع الاقتصاد يمكن أن يفسر التأثير المحدود للاستثمار في فرع معين على النمو والشغل بالنسبة لباقي مكونات الاقتصاد الوطني.

وتطرح مكامن الضعف البنيوية هذه التي تطبع الاقتصاد الوطني، ثلاثة تحديات كبرى على الأقل، بالنسبة لبلادنا:

- أولاً، إن طموح تسريع وتيرة النمو وتوجيه الاستثمار الخاص نحو قطاعات مستقبلية واعدة قادرة على ضمان الارتقاء في سلسلة القيمة وتنويع الأنشطة وتعزيز السيادة الصناعية للبلاد، كلها أهداف استراتيجية تقتضي إرساء سياسة تحفيزية ملائمة تقوم على استهداف فعال ودقيق للقطاعات التي يجب أن تحظى بالأولوية في مجال الاستثمار، وذلك بهدف الرفع من نجاعتها.
- ثانيا، لن يعود ضعف نجاعة نفقات الاستثمار بالأمر المقبول ولا المستدام، في ضوء المنحى التصاعدي الذي تشهده مؤخرا تكاليف التمويل الداخلية والخارجية لبرامج الاستثمار.
- ثالثا، إن ضعف مردودية الاستثمار من حيث النمو والتشغيل لا يساهم في تحسين ظروف عيش وجودة حياة المواطنات والمواطنين.

ووعياً بهذه الرهانات، اعتمدت السلطات العمومية مؤخرا الميثاق الجديد للاستثمار. ويسعى هذا الميثاق إلى تغيير المشهد الاقتصادي نحو نموذج نمو أكثر دينامية وأكثر إدماجاً من خلال تشجيع خلق فرص الشغل، ويمكّن من الارتقاء في سلاسل القيمة عبر استهداف القطاعات المستقبلية الواعدة أو الفروع القطاعية الاستراتيجية.

كما يهدف الميثاق إلى عكس التوزيع الحالي للاستثمار من خلال رفع حصة الاستثمار الخاص لتبلغ ثلثي الاستثمار الإجمالي مقابل الثلث للاستثمار العمومي.

ولتحقيق هذه الأهداف، ينص الميثاق على أنظمة لدعم الاستثمار تتكون من 1) نظام أساسي يتضمن منحاً مشتركة للاستثمار ومنحاً إضافية للاستثمار («منحة ترابية» تمنح لمشاريع الاستثمار المنجزة في الأقاليم أو العمالات و«منحة قطاعية» تمنح لفائدة مشاريع الاستثمار المنجزة في قطاعات الأنشطة ذات الأولوية)، بالإضافة إلى أنظمة خاصة تخصص لـ2) مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي و3) للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، و4) ولتشجيع المقاولات المغربية على التواجد على الصعيد الدولي.

وللاستفادة من هذه الأنظمة يجب الاستجابة لعدد من المعايير تهم حجم الاستثمار ومناصب الشغل القارة التي من المزمع أن يحدثها وطبيعة النشاط، وتشجيع تشغيل النساء، والاستثمار في مهن المستقبل أو الارتقاء بمستوى الأنشطة، والاستثمار المستدام، والاندماج المحلي، والاستثمار في قطاعات أنشطة من قبيل الطاقات المتجددة، الرقميات، تحويل النفايات وتثمينها، الصناعة الثقافية، وغيرها...[109]

بالموازاة مع الميثاق الجديد للاستثمار، تعزَّزَ المشهد المؤسساتي الخاص بالنهوض بالاستثمار بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار. وتتمثل الغاية من إحداث هذا الصندوق في تشجيع الاستثمار بما يتماشى مع أولويات الدولة وتوجهاتِها الاستراتيجية.

وقد خصص جلالة الملك حيزا من خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة[110] لموضوع الاستثمار، وهو ما يؤكد أهميته الاستراتيجية بالنسبة لمستقبل بلادنا.

وفي هذا الخطاب، وجه جلالة الملك الحكومة، بتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار، يهدف لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500.000 منصب شغل، في الفترة بين 2022 و2026.

109 – مرسوم رقم 2.23.1 صادر في 25 من رجب 1444 (16 فبراير 2023) يتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي

110 – 14 أكتوبر 2022

ورغم أن التطورات الجديدة من قبيل اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار وإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار من شأنها أن تعطي دفعة قوية لجهود تشجيع الاستثمار والرفع من تأثيراته الإيجابية على حجم ونوعية النمو، إلا أن ثمة عددا من النقاط التي تستدعي يقظة خاصة :

- لا يتناول ميثاق الاستثمار الجديد بشكل صريح إشكالية القطاع غير المنظم، والحال أن هذا الأخير يحوز حصة مهمة من النسيج الإنتاجي الوطني، كما لا ينص الميثاق على تدابير لتيسير عملية اندماج الوحدات غير المنظمة في الاقتصاد المنظم؛

- باستثناء الصناعات الدفاعية، تحتاج معايير تحديد المشاريع الاستراتيجية على مستوى الميثاق للمزيد من التوضيح ولتحديد أدق لشروط الأهلية، مع عتبات مرقمة ومحددة بدقة؛

- إن التدابير المتعلقة بمناخ الأعمال من قبيل ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إلى الطلبيات العمومية، والعرض في مجال العقار، ومكافحة الفساد... ، كانت منذ عدة سنوات في صلب أهداف السلطات العمومية وتدخلاتها، غير أن تأثيرها لا يزال لحد الآن دون مستوى الانتظارات. ومن هذا المنطلق، فإن المعطى الجديد الأساسي الذي جاء به الميثاق الجديد للاستثمار يتمثل في إدراج هذه العناصر ذات الصلة بمناخ الأعمال جميعها في إطار قانوني واحد. لذلك تظل نجاعة هذا الإطار الجديد، مقارنة مع ما هو موجود أصلا من تدابير في هذا المجال، رهينة بمدى الفعالية والصرامة في تنفيذه على أرض الواقع؛

- لا تتيح مضامين الميثاق الوقوف على مدى تجانس وتضافر الآليات والأهداف المنصوص عليها في كل من الميثاق الجديد للاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار، لا سيما على مستوى انسجام معايير تصنيف القطاعات ذات الأولوية؛

- إن التوجه التدريجي نحو اعتماد سعر موحد في ما يخص الضريبة على الشركات، كما نص على ذلك قانون المالية لسنة 2023 والقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، قد يؤدي إلى تقليص هامش تَدخل ميثاق الاستثمار في مجال التحفيزات الجبائية.

التوصيات : علما أنه لا يمكن إجراء تقييم فعلي لتدابير الميثاق الجديد إلا بعد دخولها حيز التنفيذ، فإن المجلس يوصي في مرحلة أولى بـ :

- على مستوى الحكامة، العمل على إرساء تتبع صارم للإجراءات المنصوص عليها، على جميع المستويات حتى أدنى مستوى ترابي، عبر إنجاز دراسات أثر وفق معايير موضوعية يُعهَدُ بها إلى هيئة مستقلة من أجل قياس آثار كل آلية من الآليات المعتمدة، والتمكن من القيام بالتعديلات اللازمة وفي الوقت المناسب؛

- الحرص على خلق التجانس والتضافر بين أهداف وآليات ميثاق الاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار، بما في ذلك على مستوى المعايير المعتمدة لتحديد القطاعات المؤهلة ليشملها الميثاق وتلك المعتمدة في تحديد المشاريع التي تعتبر ذات أولوية أو مهيكِلة بالنسبة للصندوق؛

- إشراك أكبر لممثلي المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولين الذاتيين في بلورة وتحيين سياسات وآليات النهوض بالاستثمار، وذلك من أجل ضمان انخراطهم في هذه الدينامية؛

- النظر في إمكانية تعديل المرسوم المتعلق بتطبيق ميثاق الاستثمار من خلال تخويل منحة خاصة بتشجيع تشغيل «كوطا» محددة من الكفاءات الشابة، على غرار المنحة المنصوص عليها من أجل تشجيع تشغيل النساء، مع اعتماد معايير تجمع بين السن والتخصص أو المؤهلات الشخصية؛

- إحداث آليات للدعم على مستوى كل من ميثاق الاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار، تكون مخصصة لتشجيع الوحدات غير المنظمة على الاندماج في القطاع المنظم؛

- تزويد المراكز الجهوية للاستثمار بالموارد البشرية واللوجيستيكية والمالية الكافية من أجل تمكينها من الاضطلاع بشكل فعال بدورها في النهوض بالاستثمار في مختلف جهات المملكة؛
- العمل على المزيد من تخفيض تكاليف الاستثمار والإنتاج لفائدة المستثمرين الخواص في بعض القطاعات التي يتم تحديدها (مثال : كلفة الطاقة) وتحسين شروط الولوج إلى عوامل الإنتاج (مثال : العقار الملائم لحاجيات صغار المستثمرين، وتكوين الرأسمال البشري المؤهل، وغير ذلك)؛
- العمل على التطبيق الفعلي والصارم لقواعد المنافسة وتسريع مسلسل تعميم رقمنة المساطر لتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد؛

هذا، ويشار إلى أن تشجيع القطاع الخاص لا يعني انسحاب الدولة، بل يتعين عليها الاستمرار في الاستثمار، إما بشكل منفرد أو في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل توفير البنيات التحتية المادية اللازمة والظروف الأكثر ملاءمة لتعزيز الاستثمار الخاص.

2.1.2. ضرورة ملاءمة تدابير دعم القدرة الشرائية في سياق استمرار التضخم وتعدد أسبابه

منذ الأشهر الأخيرة من سنة 2021، شهد المغرب ارتفاعاً مستمرا في الأثمان عند الاستهلاك، مع تسجيل معدلات تضخم غير مسبوقة بلغت نسبة قصوى تجاوزت 10 في المائة خلال شهر فبراير 2023 (ارتفعت أثمان المواد الغذائية بأزيد من 20 في المائة)، بعدما سجلت نسبة متوسطة سنة 2022 بلغت 6.6 في المائة (حوالي 11 في المائة بالنسبة لأثمان المواد الغذائية)[111]. وهي وضعية معقدة بالنظر إلى كون الارتفاع الملاحظ في الأسعار يُعزى إلى أسباب مختلفة يتغير حجم تأثيرها في هذه الظاهرة باستمرار.

فإذا كان التضخم بالمغرب قد نشأ في مرحلة أولى نتيجة عوامل خارجية (المنتجات النهائية أو المدخلات اللازمة للمنتجات المصنوعة محليا)، فيلاحظ أنه ابتداء من سنة 2022، انضاف عاملان داخليان تمثلا في الجفاف وموجات البرد القارس، ليؤثرا بشكل ملموس على تكلفة المنتجات الغذائية.

من جهة أخرى، ورغم أن ارتفاع الأسعار طال بشكل تدريجي باقي المنتجات المحلية، لا سيما المنتجات غير التجارية، إلا أنه من الصعب إقامة صلة بين التضخم المسجل حاليا وبين إنشاء نقدي مفرط أو تضخم مدفوع بطلب قوي، وذلك بالنظر إلى ضعف نمو الناتج الداخلي الإجمالي، وتراجع استهلاك الأسر، وكذا معدل استخدام قدرات الإنتاج (TUC) في قطاع الصناعة الذي ظل في مستواه المتوسط الاعتيادي.

عموما، يعزى هذا التضخم الذي تشهده بلادنا أساسا إلى عوامل مرتبطة بالعرض وكلفة الإنتاج بالنسبة لبعض القطاعات، لكنه يتأثر أيضا بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة وكذا الاختلالات الناجمة عن ضعف فعالية وتنظيم مسارات التوزيع، دون إغفال احتمال وجود ممارسات لبعض المنتجين تتعلق بهامش الربح، في ما يعرف بظاهرة الجشع التضخمي (Greedflation) .

ومع استحضار غياب معطيات مفصلة حول الموضوع إلى حدود صياغة هذا التقرير (لا سيما بالنسبة لسنة 2022)، يمكن إجراء تقييم إجمالي أولي لهذه الظاهرة برسم سنة 2021 من خلال تفكيك وتحليل مكونات تطور السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي والسعر الضمني للإنتاج. وهما مؤشران يسمحان بالتمييز، على المستوى الماكرو اقتصادي، بين مختلف أسباب ارتفاع الأسعار على المستوى الوطني : سواء المرتبطة بالاستهلاك الوسيط أو كلفة وحدة العمل أو الفائض الخام للاستغلال (مؤشر تقريبي لقياس الأرباح الخام[112]) أو بعض الضرائب على الإنتاج الصافية من الإعانات.

111 – المندوبية السامية للتخطيط

112 – عن كل وحدة قيمة مضافة حقيقية

ويوضح هذا التحليل أنه بين سنتي 2020 و2021 ارتفع السعر الضمني للإنتاج بنسبة 5.2 في المائة متجاوزا نسبة ارتفاع السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي التي كانت في حدود 2.4 في المائة. ويعزى هذا الفارق إلى الزيادة المهمة التي شهدتها كلفة المدخلات الوسيطة. والتي تعكس بدورها الارتفاع المهم الذي عرفته أسعار بعض المواد المستوردة (الطاقة، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات الغذائية، وغيرها) خلال الفترة المشار إليها، رغم أنه تم تسجيل تراجع طفيف في الأسعار ابتداء من الفصل الثالث من سنة 2022.

الرسم البياني رقم 23 : مؤشرات الأسعار عند الاستيراد حسب مجموعات المواد (بالنسبة المؤية)

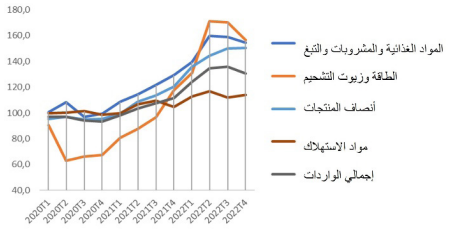

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

الرسم البياني رقم 24 : تطور السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي والسعر الضمني للإنتاج (بالنسبة المئوية)

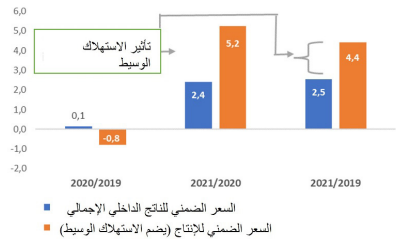

المصدر : انطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط

لكن، وبغض النظر عن ما يمكن أن يكون لارتفاع كلفة المدخلات الوسيطة من تأثير، فإن تفكيك السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، الذي يضم فقط العوامل الداخلية، أي كتلة الأجور والأرباح الخام[113] بالإضافة إلى بعض الضرائب على الإنتاج الصافية من الإعانات، يبرز أن الارتفاع بنسبة 2.4 في المائة الذي عرفه هذا السعر الضمني خلال سنة 2021، يعزى في جانب مهم منه إلى تطور مؤشر هامش الربح عن كل وحدة قيمة مضافة (انظر الرسم البياني بعده). هكذا، ساهمت الأرباح عن كل وحدة قيمة مضافة في هذه الزيادة بـ 2.6 نقطة مئوية مقابل 0.4 نقطة مئوية بالنسبة للضرائب على الإنتاج الصافية من الإعانات. أما مساهمة كلفة وحدة العمل في هذه الزيادة، فكانت سلبية وقدرت بناقص 0.6 نقطة مئوية، وهو ما يلغي كل شك في كون التضخم ناجم عن مكون الشغل.

هذا، وتواجه مقاربة تقييم التضخم من خلال الأرباح بعض الإكراهات، بما في ذلك عدم توفر معطيات مفصلة متعلقة بالمقاولات الخاصة، والطبيعة التقريبية وغير الدقيقة للفائض الخام للاستغلال كمؤشر لهامش الربح الخام للمقاولات، إلخ. غير أن هذا التمرين التقييمي الأول، في انتظار نشر المعطيات الخاصة بسنة 2022، يتيح تكوين فكرة أولية عن هذا الموضوع في السياق التضخمي الحالي ولفت انتباه السلطات العمومية إلى ضرورة مضاعفة وتدقيق جهود مراقبة الأسعار وهوامش الربح المفرطة.

ومن المهم التأكيد أيضا على أن نتيجة التعاطي مع التضخم من زاوية الأرباح جرت عبر مقاربة شمولية للاقتصاد ولا ينبغي بأي حال من الأحوال تعميم خلاصاتها على جميع القطاعات، ولا على جميع المنتجين داخل القطاع الاقتصادي الواحد، لا سيما بالنسبة للوحدات الإنتاجية الصغيرة التي لا تملك أي تأثير على السوق، بل وتخضع أكثر من غيرها لتقلبات الأسعار.

113 – عن كل وحدة قيمة مضافة حقيقية

الرسم البياني رقم 25 : تحليل تفصيلي لتغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي (بالنقطة المئوية)

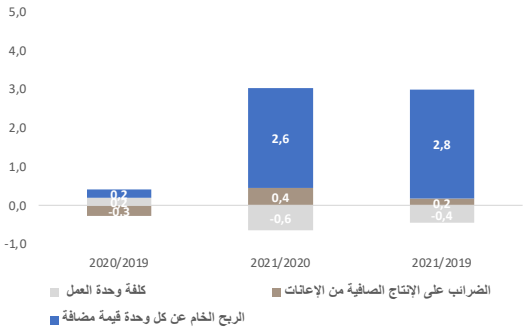

المصدر : رسم بياني منجز انطلاقا من الحسابات الوطنية لسنوات 2019 و2020 و2021

وفي ظل هذه الظروف، زاد تعدد وتعقد العوامل التي تفسر ارتفاع الأسعار خلال الأشهر الماضية من حدة الشكوك بشأن مدى نجاعة التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية وقدرتها على كبح التضخم[114].

وبالموازاة مع ذلك، وبخصوص جهود ثبات توقعات التضخم من خلال الزيادات المتتالية في سعر الفائدة الرئيسي، فإن تأثيرها قد يتضاءل في حال استمرار ارتفاع الأسعار. وفي الواقع، رغم مختلف عمليات رفع سعر الفائدة، فإن أغلب الأسر، حسب مؤشر ثقة الأسر[115]، تعتقد أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الذي يعزى أساسا إلى عوامل العرض، سيستمر في هذا المنحى.

وفي نفس السياق، أبرزت نتائج الاستشارة المواطنة[116] التي أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على المنصة الرقمية «أشارك» حول ارتفاع الأسعار والقدرة الشرائية، أن أزيد من نصف المشاركات والمشاركين (54 في المائة) يتوقعون أن تشهد الأسعار ارتفاعا خلال الأشهر الستة المقبلة، فيما يرى 17.5 في المائة منهم أنها ستعرف استقرارا. في المقابل، يرى 12.8 في المائة من المستجوبين أن الأسعار ستشهد انخفاضا طفيفا، في حين يتوقع 2.1 في المائة فقط أنها ستشهد تراجعا.

ويلاحظ أن ارتفاع الأسعار، لا سيما أسعار المنتجات الغذائية، أثّر بشكل أقوى على الأسر ذات الدخل المحدود نظرا لكون هذه المنتجات تحتل مكانة أكبر في سلة استهلاكها مقارنة بالفئات الميسورة.

من جهة أخرى، فإن مستوى جودة الخدمات العمومية كالتعليم والصحة الذي لا يزال دون الحاجيات والتطلعات، يزيد من عدم قدرة الأسر على تحمل موجات التضخم، مما يدفع المواطنين بشكل متزايد، ولا سيما المنتمين إلى الطبقة الوسطى، إلى اللجوء إلى القطاع الخاص، والحال أن أسعار خدماته تلقي بوطأتها على قدرتهم الشرائية، مما يُضعف قدرتهم على مواجهة صدمات تضخمية جديدة محتملة.

التوصيات : بالنظر إلى استمرار ارتفاع الأسعار لمستويات عالية، يقترح المجلس، في ضوء التشخيص التي قام به وجلسات الإنصات والاستشارة المواطنة التي نظمها، جملة من التدابير الإضافية على المدى القصير لتعزيز التدابير التي جرى اتخاذها من قبل، وذلك بهدف الحد من تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين. ومن التدابير المقترحة نذكر ما يلي:

- تعزيز عمليات مراقبة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة مع تطبيق عقوبات رادعة بما يكفي من أجل مكافحة المضاربة المفرطة، والاستغلال التعسفي للوضع المهيمن، مع اعتماد تدابير كفيلة بالتقليص من مراكمة هوامش الربح المبالغ فيها؛

114 – Arabarometer, 2022.

115 – المندوبية السامية للتخطيط، 2022، مؤشر ثقة الأسر

116 – الملحق رقم : نتائج الاستشارة المواطنة

- النظر في إمكانية اتخاذ تدابير مؤقتة لتقنين أسعار بعض المنتجات الأساسية التي شهدت ارتفاعا مهما أو التي تكتسي أهمية بالغة بوصفها مدخلات مشتركة في باقي المنتجات، سيما وأن المادتين 4 و5 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة تتيحان هذه الإمكانية؛
- التصدي للتضخم الذي يهم المنتجات الغذائية، من خلال العمل على دعم المدخلات الفلاحية على وجه الخصوص (البذور، منتجات الصحة النباتية، علف الماشية...)؛
- الإسراع بإصلاح أسواق الجملة، عبر إرساء نظام تدبير مفتوح أمام المنافسة وجعل ولوج المهنيين إليه مشروطاً باحترام دفتر التحملات، مع تيسير الولوج اللوجيستيكي لصغار الفلاحين والتعاونيات لهذه الأسواق؛
- العمل على إصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 37.21 الذي دخل حيز التنفيذ في يوليوز 2021 والذي تسمح مقتضياته بتسويق المنتجات الفلاحية المنتجة في إطار مشاريع التجميع الفلاحي مباشرة دون إلزامية المرور عبر أسواق الجملة؛
- العمل قدر الإمكان على ضمان شفافية السوق شفافية تامة، من خلال النشر الدائم للمعلومات حول الكميات المتداولة، والأسعار، وهوامش الربح، وذلك ارتكازا على نظام معلوماتي خاص بهذا الأمر؛
- منح مساعدات مباشرة للأسر المعوزة التي تأثرت بشكل مباشر من موجة التضخم؛
- دراسة جدوى إجراء تخفيض استثنائي لمعدل الضريبة على القيمة المضافة، يهم بشكل خاص المنتجات الأساسية أو التي يؤثر ارتفاعها سلبا على سلة استهلاك الأسر المعوزة والأسر المنتمية للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى.

رسم بياني رقم 26 : التدابير التي يراها المشاركات والمشاركون في الاستشارة المواطنة ذات أولوية في جهود التخفيف من انعكاسات ارتفاع الأسعار (بالنسبة المئوية)

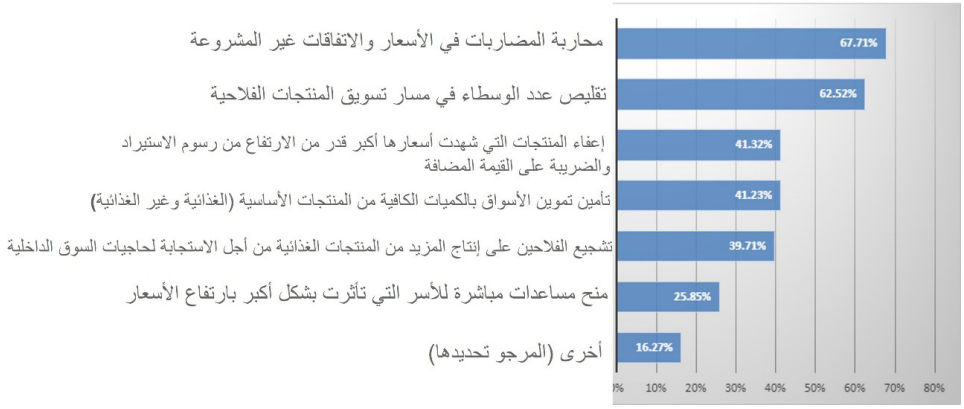

المصدر : نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس عبر المنصة الرقمية «أشارك»

2.2. المحور الاجتماعي

1.2.2. تدارك الخصاص المسجل في مهنيي الصحة بالمغرب

النقص الحاد في أعداد مهنيي الصحة : إشكالية قديمة تفاقمت جراء أزمة كوفيد-19

إن النقص الذي تعاني منه حاليا المنظومة الصحية في الموارد البشرية، سواء الأطباء أو الممرضون أو غيرهم من العاملين في المهن شبه الطبية، ليس جديداً وإنما زادت حدته مع أزمة جائحة كوفيد-19. ولا يقتصر هذا الوضع على المغرب فحسب بل يطال العديد من البلدان المتقدمة والصاعدة. فعلى صعيد القارة الإفريقية[117]، من المتوقع أن يصل العجز في أعداد مهنيي الصحة إلى 6.1 مليون بحلول سنة 2030، ولا سيما بسبب تسارع النمو الديمغرافي، والقدرات غير الكافية في مجال التكوين، وتدفقات الهجرة، وعدد من أوجه القصور والاختلالات على مستوى الحكامة وصعوبة الاحتفاظ بالعاملين في هذا القطاع الحيوي.

وعلى صعيد البلدان ذات الدخل المرتفع، فإن هذه الأخيرة أصبحت تشهد طلبا متزايدا[118] على الممرضات والممرضين. ففي المملكة المتحدة، تشير مؤسسة الصحة (*Health Foundation*) إلى حاجة البلاد حتى سنة 2024، إلى توظيف ما لا يقل عن 5000 ممرض(ة) سنويًا من الخارج. وفي اليابان، تم وضع برنامج جديد للتأشيرات لاستقطاب حوالي 245.000 من العاملين الأجانب، بمن فيهم 60.000 من المساعدين الطبيين. أما الحكومة الألمانية، فقد أعلنت عن شغور حوالي 36.000 منصب في مجال رعاية المسنين والمرضى، موضحة أن الأمر سيتطلب توظيف موارد بشرية مستقدمة من الخارج لتلبية الحاجة الملحة من المهنيين الصحيين. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يعتزم مكتب إحصائيات العمل[119] رفع عدد خريجي مسلك التمريض من 3.1 مليون سنة 2021 إلى 3.3 مليون سنة 2031، مقدراً أن شغل المناصب الشاغرة التي ستخلفها الإحالات على التقاعد والاستقالات سيتطلب توظيف 203.200 شخص سنويا إلى غاية سنة 2031.

هكذا، أصبحت الحاجة إلى مهنيي الصحة تشكل استعجالا عالميا تسعى البلدان جاهدة للاستجابة له بشكل أفضل. وفي ظل هذه الظرفية، يتعين تحديد مختلف العوامل التي تساهم في هذا الخصاص، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة على المدى القصير للتخفيف من هذه الظاهرة وبلورة استراتيجيات على المدى المتوسط والطويل للاحتفاظ بالكفاءات داخل المنظومة الصحية وتعزيز مهن الصحة.

وفي هذا الصدد، يقتضي الحد من هجرة الكفاءات المغربية العاملة في قطاع الصحة أيضاً تغيير البراديغم الحالي في ما يتعلق بتدبير المسار المهني لهؤلاء العاملين الصحيين، بما يسمح بإرساء ممارسات تمكن من الاحتفاظ بهم داخل المنظومة الصحية، لا سيما في القطاع العام، من خلال تبني آليات للتشجيع والتحفيز لفائدة هؤلاء العاملين وتعزيز مهاراتهم وتحيينها، ومكافأة جهودهم بناء على نظام تقييم قائم على مبدأ الاستحقاق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن طول مدة تكوين مهنيي الصحة، خاصة الأطباء، وكلفته المادية المهمة، تجعله غير متاح للعديد من الأشخاص المهتمين بهذا التخصص المهني. كما تشكل المهام ذات الطبيعة الإدارية عبئا يثقل كاهل الأطباء والممرضين ويؤثر سلبا على جودة وظروف اشتغالهم، بحيث يشكل هدرا لوقتٍ وجهد كان من باب أولى تخصيصهما لرعاية المرضى.

117 – « Des pénuries chroniques de personnel entravent les systèmes de santé en Afrique » ; juin 2022 https://www.afro.who.int/fr/news/des-penuries-chroniques-de-personnel-entravent-les-systemes-de-sante-en-afrique-dapres-une

118 – « La situation du personnel infirmier dans le monde : Investir dans la formation, l'emploi et le leadership », 2020 OMS. https://apps.who.int/iris/handle/10665/332163 S

119 – L'Association américaine des écoles d'infirmiers. https://www.aacnnursing.org/news-information/fact-sheets/nursing-shortage et « Assessing the lingering impact of COVID-19 on the nursing workforce Analysis suggests potential instability and workforce gaps in the US healthcare sector. A call to action for all stakeholders could help » McKinsey, mai 2022

في ظل هذا النقص في مهنيي الصحة بالمغرب، كيف يمكن تحقيق الأهداف الطموحة المسطرة في مجال تعميم التغطية الصحية؟

إذا كان تمويل ورش تعميم التغطية الصحية يعتبر شرطا أساسيا لضمان استدامتها، فإن توفير الرأسمال البشري الطبي اللازم يكتسي أهمية أكبر بالنظر لدوره الحاسم في حسن سير هذه المنظومة واضطلاعها بأدوارها على الوجه الأمثل. وقد بلغت نسبة التأطير الطبي وشبه الطبي[120] سنة 2022 بالمغرب حوالي 1.7 مهني صحة لكل 1000 نسمة. وفي ضوء توقعات النمو الديمغرافي بالمملكة، فمن المتوقع[121] أن يتفاقم الخصاص في أعداد مهنيي الصحة في السنوات المقبلة. لذلك، فإن هدف تحقيق نسبة التغطية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية (4.45 مهني صحة[122] لكل 1000 نسمة) صار أكثر صعوبة وسيبقى رهينا بمدى قدرة مؤسسات التكوين على الرفع من أعداد الخريجين وكذا القدرة على الاحتفاظ بمهنيي الصحة داخل المنظومة الصحية، لاسيما بالقطاع العمومي. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن إشكالية الموارد البشرية في قطاع الصحة لا تهم الوزارة الوصية لوحدها، بل تتسم بطابعها العرضاني، إذ تقتضي انخراط مختلف الأطراف الفاعلة المعنية، بما فيها القطاع الخاص، وتعزيز التنسيق بينها.

الرسم البياني رقم 27 : توزيع الأطر الطبية حسب الجهات برسم سنة 2021

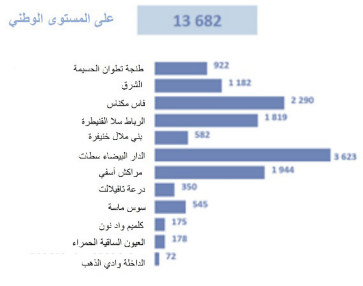

الرسم البياني رقم 28 : توزيع أطقم التمريض وتقنيي الصحة حسب الجهات برسم سنة 2021

المصدر : وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

يلاحظ أن عرض العلاجات الصحية بالمغرب، على الرغم من التحسن الذي يكون قد عرفه على مستوى بعض المؤشرات في السنوات الأخيرة، يظل دون ما تقتضيه دينامية تعميم التغطية الصحية، لا سيما في ما يتعلق بتوزيعه على المجالات الترابية. ذلك أن المراكز الاستشفائية الجامعية العمومية، التي تشهد عمليات توسيع وتأهيل وتشييد مراكز جديدة في الآونة الأخيرة، لم تُعَمم بعدُ على جميع جهات المغرب، علما أن الجهات ذات الكثافة السكانية تحتاج إلى أكثر من مركز واحد من هذه الفئة.

ويؤدي النقص في مهنيي الصحة أيضاً إلى صعوبات في الولوج إلى العلاجات تؤثر سلبا على تجربة المواطن مع المرفق الصحي، وتتجلى أساسا في فترات الانتظار الطويلة للحصول على موعد طبي. وينعكس هذا الوضع في نتائج مؤشر ثقة الأسر. ذلك أن مؤشر الثقة برسم سنة 2022 يكشف أن 60.8 في المائة من الأسر[123] لا تزال تعتبر أن جودة الخدمات الصحية تعرف تدهوراً، مقابل 12.6 في المائة فقط ترى تحسنا في هذه الخدمات.

وقد جاء مشروع إصلاح المنظومة الصحية الوطنية، بهدف تجاوز أوجه القصور التي تعاني منها هذه المنظومة، وتوفير علاجات ذات جودة للمواطنات والمواطنين تقدمها مؤسسات صحية ناجعة وفعالة.

120 – جلسة إنصات مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

121 – التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، 2021

122 – « Global strategy on human resources for health : Workforce 2030 », OMS

123 – مؤشر ثقة الأسر، المندوبية السامية للتخطيط، 2022

وفي السياق ذاته، جاء القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية[124]، ليحدد الأهداف الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية. ومن بين المستجدات التي يتضمنها هذا النص القانوني ونصوصه التطبيقية التي لم تصدر بعد (حتى حدود نهاية 2022)، نذكر اعتماد منظومة أجور ترتكز في جزء منها على ربط الأجر بإنجاز الأعمال المهنية، وإحداث الهيئة العليا للصحة.

وقد تم في يوليوز 2022 توقيع اتفاقية إطار بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية، حول تنفيذ برنامج للرفع من عدد مهنيي قطاع الصحة في أفق سنة 2030. ويهدف البرنامج، الذي رصد له غلاف مالي يفوق 3 مليارات درهم، إلى بلوغ عتبة 24 مهني للصحة لكل 10.000 نسمة في أفق 2025 ثم إلى 45 في أفق سنة 2030، كما يرمي إلى إحداث 3 كليات للطب والصيدلة و3 مراكز استشفائية جامعية بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم، بالإضافة إلى توظيف 4000 مؤطر في أفق سنة 2030.

ويبرز هذا التشخيص، أنه بات من الضروري مباشرة تفكير معمق لإعادة النظر في حكامة قطاع الصحة من أجل تجاوز الاختلالات البنيوية التي تعتريه. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من التدابير الاستباقية والمبتكرة الملائمة للسياق المغربي، غايتها معالجة تلك الاختلالات وتيسير تثمين كفاءات مهنيي القطاع والاحتفاظ بهم داخل المنظومة الوطنية للصحة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي اتخاذ تدابير على المدى القصير، والمتوسط والطويل :

على المدى القصير:

- وضع إطار مرجعي للمهن والكفاءات يحدد بشكل واضح صلاحيات ومهام كل تخصص مهني صحي، ويربط مختلف مستويات المسؤولية بمؤشرات تقييم كمية وكيفية؛
- تعزيز إمكانيات التناوب والحركية المهنية في صفوف مهنيي الصحة بالمجالات الترابية التي تعاني الخصاص في الموارد البشرية الصحية، من أجل تشجيعهم على الانخراط بإيجابية في ثقافة الصالح العام؛
- إرساء نظام للرفع التدريجي والممنهج لأجور مهنيي الصحة، وتعزيزه بتعويضات مرتبطة بالأداء (ساعات حراسة مؤدى عنها، عدد الأعمال الطبية المزاولة...)، حتى يتمكن المغرب من الاحتفاظ بكفاءاته في هذا القطاع؛
- تعزيز قدرات ومهارات المهنيين الممارسين، من خلال إحداث جسور بين المهن الصحية تمكن العاملين من فرص الترقي الوظيفي؛
- توظيف عدد أكبر من الإداريين (التقنيون أو المساعدون، إلخ)، من أجل تخفيف الأعباء الإدارية عن مهنيي الصحة وضمان برمجة أمثل للعلاجات المقدمة؛
- توسيع الاعتراف بالشهادات التي تمنحها مؤسسات التكوين الخاصة في هذا المجال، لا سيما تلك المختصة في تكوين الممرضات والممرضين، وذلك لتصبح معادلة للشهادات التي تمنحها مؤسسات التكوين العمومية، وتخويل خريجيها إمكانية الولوج إلى الوظيفة العمومية إسوة بزملائهم من خرجي التعليم العمومي. ويتعين العمل بالموازاة مع ذلك، على مواصلة وتعزيز أعمال تتبع ومراقبة المؤسسات الخاصة لضمان جودة التكوين الذي تقدمه هذه المؤسسات.

على المدى المتوسط والطويل :

- الإسراع بالتنفيذ الفعلي لمكونات البرنامج المنبثق عن الاتفاقية الإطار المبرمة بتاريخ 25 يوليوز 2022 بين القطاعات الوزارية المكلفة بالصحة، والتعليم العالي والاقتصاد والمالية، الرامي إلى الرفع من عدد مهنيي قطاع الصحة في أفق سنة 2030؛

124 – الصادر في 9 دجنبر 2022 (الجريدة الرسمية عدد 7151)

- إحداث كلية للطب ومركز استشفائي جامعي في كل جهة من جهات المملكة (وأكثر من مستشفى جامعي واحد في الجهات ذات الكثافة السكانية العالية) ووضع أهداف مرقمة بخصوص عدد الأطباء الواجب تكوينهم سنويا؛

- انطلاقا من كون اللاتمركز الإداري في مجال الصحة تجسده على المستوى الجهوي «المجموعات الصحية الترابية» التي تتولى تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة (بموجب القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية الذي استكمل مسطرة المصادقة مؤخرا لكنه لم يصدر بعد في الجريدة الرسمية)، ينبغي العمل على الإسراع بإخراج هذا القانون وإصدار نصوصه التطبيقية لكي تباشر هذه المجموعات صلاحيتها الواسعة جهويا وترابيا على مستوى عرض العلاجات وتوفيرها، والتكوين التطبيقي والمستمر والبحث والابتكار...إلخ، وذلك في انسجام مع الأهداف المرقمة للاتفاقية الإطار المشار إليها لتنفيذ برنامج الرفع من مهنيي الصحة في أفق 2030، وأن يكون ذلك في ضوء تقييم التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بوزارة الصحة (2020-2022)؛

- إشراك أكبر لمجالس الجهات في تدبير السياسة الصحية على المستوى الترابي، لاسيما وأنها عضو في المجالس الإدارية للمجموعات الصحية الترابية ويمكنها أن تساهم في توفير العرض التكويني الصحي بالنظر إلى الاختصاصات الذاتية الموكولة إليها لإحداث مراكز جهوية للتكوين وتطوير الكفاءات من أجل الإدماج في سوق الشغل (المادة 8 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات). وفي ضوء هذه التجربة يمكن التفكير مستقبلا في أن تكون الصحة من ضمن المجالات التي يمكن نقلها إلى الجهات (المادة 93 من القانون التنظيمي رقم 111.14)؛

- استثمار التكنولوجيات الجديدة من أجل تقريب الخدمات الصحية من المواطنات والمواطنين بشكل أفضل (أخذ المواعيد عبر الأنترنت، استعمال الروبوتات في الجراحة...). فعلى سبيل المثال، يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي كحل من شأنه أن يوفر للأطباء إمكانيات مبتكرة لأداء عملهم بشكل أكثر فعالية وترشيد وقتهم وجهدهم بكيفية أمثل؛

- إعادة النظر في نماذج التكوين المعتمدة في مجال مهن الصحة (إطلاق مسلسل للنقاش والتفكير بين الفاعلين، إنجاز دراسات حول الكلفة...) وتنويع العرض الحالي عبر إدراج المهن والتخصصات الجديدة (طب الأشخاص المسنين، علم الوراثة الخلوية، وغيرها...)؛

- توجيه اختيارات الشباب بشكل أفضل وإضفاء جاذبية أقوى على المهن الصحية، من خلال إطلاق استراتيجية للتواصل والتحسيس حول هذه المهن (القيام بزيارات لمؤسسات التعليم الثانوي، إجراء تداريب للمتطوعين، إلخ...).

2.2.2. الرفع من مشاركة المرأة المغربية في سوق الشغل وتمكينها اقتصادياً

رغم المبادرات المتعددة التي جرى إطلاقها من أجل الرفع من معدل نشاط النساء في المغرب، إلا أن مشاركتهن في سوق الشغل لا تزال دون طموحات بلادنا للانتقال إلى نموذج تنموي جديد.

ويشهد معدل نشاط النساء انخفاضا بنيويا منذ عدة سنوات، إذ بلغ سنة 2022 نسبة 19.8 في المائة فقط، مقابل 22 في المائة سنة 2019.

مؤطر : النساء والمسؤوليات المنزلية :

73.7 في المائة من النساء اللواتي **يوجدن خارج سوق الشغل** هن ربات بيوت. وتكرس النساء في هذه الحالة أنفسهن بشكل أساسي لرعاية الأطفال والأشغال المنزلية (54 في المائة). كما تضطلع النساء بـ84 في المائة من الأشغال المنزلية (تحضير الوجبات، تنظيف البيت، إلخ[125].) وبالموازاة مع ذلك، فهن منخرطات في تتبع تمدرس أطفالهن. وفي ما يتعلق بالوقت المخصص للأشغال المنزلية داخل البيت (الطبخ، غسل الأواني، الغسيل،

125 – مداخلة السيد أحمد الحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط، خلال اللقاء المنعقد بمناسبة اليوم العالمي للمرأة تحت شعار «المساواة بين الجنسين، شرط التنمية المستدامة»، 10 مارس 2022

إلخ) فقد بلغ 3 ساعات و51 دقيقة بالنسبة للنساء، مقابل 5 دقائق للرجال. ويبلغ هذا الوقت 4 ساعات و36 دقيقة بالنسبة لربات البيوت و3 ساعات و17 دقيقة لدى النساء النشيطات المشتغلات، و4 ساعات و45 دقيقة للمتزوجات مقابل ساعاتين و52 دقيقة للعازبات. وبذلك فإن ولوج المرأة للحياة العملية لم يخفف عنها الأعباء المنزلية.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

حين تتمكن المرأة من الحصول على شغل، فإن هذا الشغل يبقى في الغالب متسما بكونه غير مؤدى عنه وبفوارق كبيرة في الأجور، حيث إن 64 في المائة من النساء[126] المشتغلات يتوفرن على شغل مؤدى عنه مقابل 91 في المائة بالنسبة للرجال. كما أن جميع فروع النشاط تقريبًا تتسم بفارق كبير في الأجور يقدر بحوالي 30 في المائة على حساب النساء. ويظل هذا الفارق مرتفعا جدا في قطاع الصناعة حيث يصل مؤشر المناصفة إلى 2.45.

ورغم التقدم المحرز، لا يزال إعمال حق النساء في الولوج إلى العقار يواجه بعض العراقيل المرتبطة بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها. صحيح أن هذا النص خول للنساء الحق في الاستفادة من الأراضي الجماعية على قدم المساواة مع الرجال. غير أن بعض المقتضيات لا تزال تطرح بعض الإشكالات، من قبيل كيفية توزيع أراضي وأملاك الجماعة السلالية بين الرجال والنساء التي ما تزال تخضع للأعراف السائدة في هذه الجماعات (المادة 4)، وكذا شرطِ الإقامة بالجماعة السلالية (المادة 1 من المرسوم رقم 2.19.973 بتاريخ 9 يناير 2020 المتعلق بتطبيق القانون رقم 62.17)، وهو ما قد يفسح المجال مستقبلا لحرمان العديد من النساء السلاليات من الاستفادة من حقوقهن.

من جهة أخرى، تبرز أحدث الإحصائيات المتوفرة للمجلس أن المقاولات المسيرة من طرف النساء لم تتجاوز في سنة 2019 نسبة 12.8 في المائة. وتظل المرأة المقاولة أكثر حضورا في قطاع الخدمات بنسبة 17.3 في المائة، يليه قطاع التجارة بنسبة 13.8 في المائة [127].

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قام، في العديد من أعماله المخصصة لهذه الإشكالية، بتحليل مختلف مسبباتها. ومن ثم يقترح جملة من التدابير التي من شأنها تحسين الاندماج الفعلي للنساء في سوق الشغل كالتالي:

- إطلاق مسلسل تفكير ونقاش حول سبل تثمين عمل النساء ربات البيوت، وذلك من أجل تعزيز استقلاليتهن الاقتصادية، من خلال تدابير من قبيل توفير دخل أدنى، أو مصادر تمويل ملائمة لوضعيتهن؛
- الحرص على أن تضمن مراجعة مدونة الأسرة صون حقوق النساء الاقتصادية وحمايتهن من كل أشكال التمييز. كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سبق وأن دعا إلى تفعيل هذه المراجعة[128]، من خلال إطلاق نقاش عمومي مفتوح وتعددي ومسؤول، يفضي إلى دينامية تفكير جماعي، شفاف وبدون تحفظ ومستند إلى رأي الهيئات المؤهلة، حول جميع القضايا المتعلقة بالزواج، والطلاق، والإرث، والبنوة، وحضانة الأطفال، والاعتراف بالعمل المنزلي للمرأة، فضلا عن الحقوق الفردية وصحة ورفاه النساء؛
- تخفيف المسؤوليات الأسرية الملقاة على عاتق النساء (الأعمال المنزلية...) لا سيما من خلال توفير خدمات حضانة ذات جودة لفائدة الأطفال في سن مبكرة في الإدارات والمقاولات؛
- تقليص الفوارق في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الخاص ومكافحة مظاهر التمييز المرتبطة بالترقي المهني؛

126 – المصدر نفسه

127 – «المرأة المغربية في أرقام»، المندوبية السامية للتخطيط، 2022

128 – مذكرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، تحمل عنوان «المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوصي بإجراء مراجعة طموحة لمدونة الأسرة، كفيلة بحماية النساء وضمان حقوقهن»، 8 مارس 2022

- تعزيز جودة وسائل النقل العمومي، من أجل حماية النساء في طريقهن إلى أماكن العمل (تكثيف خطوط النقل العمومي من أجل تغطية أكبر عدد ممكن من المناطق، تقليص وقت الانتظار، تأمين خدمات النقل العمومي من خلال تعميم كاميرات المراقبة على متن الحافلات وفي المحطات من أجل تقليص مخاطر التحرش والاعتداء...)؛
- تيسير ولوج النساء إلى التمويل والعقار، لا سيما من خلال مراجعة بعض المقتضيات التمييزية الواردة في المرسوم التطبيقي لأحكام القانون 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها؛
- تعزيز وتثمين روح المقاولة في صفوف النساء بالمغرب.

3.2. المحور البيئي

تحلية مياه البحر: حل أمثل مع مراعاة توازن النظم البيئية البحرية

يَشهد المغرب حاليًا تفاقما في حدة العجز المائي، الذي أضحى واقعا بنيويا لاعتبارات عديدة. فمن جهة، أصبحت بلادنا أكثر عرضة لآثار التغيرات المناخية، التي تتجلى في نوبات جفاف وفيضانات أكثر تواترا، وتراجع حجم التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة. ومن جهة أخرى، يُلاحظ تزايد في الطلب على الماء في حين تتعرض الموارد المائية المتاحة للاستغلال المفرط وتتراجع جودتها بسبب التلوث بمختلف أشكاله، فضلا عن ضياع وتبذير الماء. موازاة مع ذلك، يسجِّل مخزون العديد من الأحواض المائية والفُرشات المائية تراجعا حادا وهو الأمر الذي أضحى مُقلقا باعتبار أن الموارد المائية المتوفرة بلغت 606 متر مُكعب لِكُل فرد سنويا برسم سنة 2023، وهو مستوى أقل من عتبة الخصاص المحددة في 1000 متر مكعب للفرد سنويا[129]، ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الوضعية مستقبلا.

واعتبارا لهذا الوضع، وتفعيلا للتعليمات الملكية السامية[130]، أطلقت السلطات العمومية العديد من مخططات العمل في مجال تدبير العرض والطلب على الماء على مدى السنوات الثلاث الماضية، وذلك في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، مع إجراء تحول حاسم في مجال تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية، ولا سيما من خلال تسريع وتيرة إنشاء محطات تحلية مياه البحر. في هذا الصدد، تَمت برمجة العديد من المشاريع المُهَيكلة في مجال تَحلية مياه البحر، لإنجاز حوالي 20 محطة في أفق 2030، علما أنه يتم حاليا[131] استغلال 12 محطة تحلية بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 179.3 مليون متر مكعب.

ومن شأن تحلية مياه البحر أن تتيح للمغرب:

- التقليص من الارتهان بعدم انتظام التساقطات المطرية باعتبار أن بلادنا تعتمد بنسبة 97 في المائة على المياه السطحية (السدود بشكل أساسي) والجوفية، التي تعاني حاليًا من عجز ملحوظ.
- تأمين التزويد بالماء الشروب مع تقليص الضغط على الموارد المائية السطحية والجوفية التي تشهد مخزوناتها تناقصا مستمرا.

129 - جلسة إنصات لوزارة التجهيز والماء في 29 ماي 2023

130 - تقديم البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس في 13 يناير 2020
خطاب صاحب الجلالة في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة لأكتوبر 2022 :
جلسة عمل ترأسها صاحب الجلالة خصصت لتتبع البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 بتاريخ 9 ماي 2023

131 - جلسة إنصات للسيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء 30 ماي 2023

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي في مجال تحلية مياه البحر قد بلغ مستويات مهمة من التطور ممَّا يتيح تلبية الحاجيات الخاصة بكل بلد. وعلى الرغم من التَّمكن الواسع من تكنولوجيا التَّنَاضُح العَكْسي[132]، فإن الاختلاف يتجلى أساسا في القدرات وتكاليف التشغيل واستهلاك الكهرباء ومدة خدمة المنشآت[133].

جدير بالذكر[134] أن محطات تحلية مياه البحر التي يتوفر عليها المغرب، سواء التي يتم استغلالها حاليا أو تلك الموجودة قيد الإنشاء، تستخدم تقنية التَّناضُح العكسي. كما أن القطاع الوزاري المكلف بالماء يفرض إنجاز دراسات التأثير على البيئة من أجل إنشاء محطات التحلية الجديدة، وتعتبر هذه الدراسات من الشروط الملزمة طبقا للقانون 12.03 المنصوص عليها في دفتر تحملات المحطات الجديدة لتحلية مياه البحر، مع التأكيد على الارتكاز على الدلائل الدولية المعتمدة في هذا المجال، وذلك من أجل الاختيار الأمثل لمكان إنشاء المحطة وتجنب إلقاء المياه شديدة الملوحة في المناطق الغنية بالمنتجات السمكية.

من جهة أخرى، سيتم إنشاء المحطات الجديدة لتحلية مياه البحر في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشغيلها تلقائيًا بواسطة الكهرباء المُنتَجة من الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والريحية) بغية التحكم بشكل أفضل في تكلفة الكيلوواط ساعة والتي قد تصل إلى 70 في المائة من تكلفة المتر المكعب في حالة محطة تحلية تستعمل الطاقة الأحفورية.

ويثير موضوع تحلية مياه البحر العديد من المخاوف بشأن تأثيرها البيئي. في هذا الصدد، سَلَّطَت العديد من الدراسات والتقارير الضوء على البصمة البيئية لتحلية مياه البحر التي يمكن أن يكون لها وقع مؤثر، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتصريف المياه شديدة الملوحة التي تُفرزها محطات التحلية في الأوساط البحرية والمائية دون أية معالجة مسبقة.

وبغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة، فإن المياه شديدة الملوحة والنفايات التي تحتوي غالبًا على مواد كِيماوية، من شأنها أن تشكل تحديًا بيئيًا كبيرًا إذا لم تتم معالجتها والتخلص منها بطرق إيكولوجية مستدامة.

في هذا الصدد، أصدر فريق من الباحثين الدوليين سنة 2019 تحذيرا بشأن المُخلفات من المياه شديدة الملوحة التي تلقيها محطات تحلية المياه في العالم، وقد بلغ حجمها 141.5 مليون متر مكعب يوميًا. وتَحُد هذه الكميات الكبيرة من انتشار أشعة الضوء وحركة الأوكسجين في مياه البحر، كما أنها تتسبب في زيادة مستويات الملوحة والتلوث في المناطق التي تُلقَى فيها. وقد درس الباحثون أيضا الأضرار الناجمة عن التغيرات في مستويات الملوحة ودرجات الحرارة[135] على الأصناف الصغيرة من الرخويات والكائنات الحية البحرية الأخرى في المنطقة المحيطة بقبرص، وكذا على النباتات المائية «بوسيدونيا» المستوطِنة في البحر الأبيض المتوسط والشعاب المرجانية والطحالب الكبيرة[136]. وتجدر الإشارة أيضًا إلى امتصاص كميات كبيرة من اليَرقات والكائنات الحية الأخرى التي تَضُخُّها المصانع[137].

من جهة أخرى، يتسبب تصريف المياه شديدة الملوحة في اختلال توازن النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري، مع التأثير سلبا على جودة الموارد السمكية.

---

132 – التناضح العكسي هو الطريقة الأكثر فعالية والأكثر مراعاة للبيئة في مجال تحلية مياه البحر، حيث يتم إرسال المياه المضغوطة عبر غشاء شبه مسامي يحتفظ بجميع الجزيئات التي يزيد حجمها عن 0.00001 ميكرون بما في ذلك الأملاح الذائبة

133 – Eyl-Mazzega M. A. et Cassignol E., Géopolitique du dessalement d'eau de mer, 2022, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/eylmazzega__cassignol__geopolitique__dessalement__eau__mer__2022.pdf

134 – جلسة إنصات للسيد نزار بركة وزير التجهيز والماء 30 ماي 2023

135 – يمكن أن تصل درجة حرارة المياه المالحة التي يتم تصريفها في المحيط من محطة تحلية مياه البحر إلى 4 درجات مئوية أكثر من مياه البحر المحيطة، مما قد يؤثر على درجة الحرارة المحلية للمحيطات بسبب التلوث الحراري.

136 – « Le dessalement en plein essor malgré son coût environnemental », *Le Monde*, 14 juin 2023, p. 15.

137 – يمكن أن تتسبب تقنيات ضخ مياه البحر في اصطدام الكائنات البحرية بأجهزة استخراج المياه المثبتة بواسطة محطات التحلية، فضلاً عن خطر امتصاص الكائنات البحرية في دائرة تحلية المياه.

وفي المغرب، أجرى المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري[138] دراسة التأثير البيئي لمحطة تحلية مياه البحر الجديدة في أكادير بغية تحليل وفهم تأثير تصريف المياه شديدة الملوحة على البيئة البحرية بشكل أفضل. وقد خَلُصَت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تظل درجة حرارة المياه وملوحتها على حالها تقريبًا بسبب التيارات البحرية القوية للمحيط الأطلسي، مع تسجيل معدلات تخفيف وانتشار عالية جدًا ؛
- في المناطق القريبة جدا من أماكن تصريف المياه شديدة الملوحة، رَصد المعهد في دراسته تأثيرات سُمِّيَة بيئية على الكائنات البحرية، وهي تأثيرات سُرْعان ما تتلاشى على بعد 40 مترًا من مكان التصريف.

وعلى الرغم من هذه النتائج، فقد تَعَهَّدَ المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بالشراكة مع القطاع الوزاري الوصي والجهات المعنية بمشاريع تحلية مياه البحر بالقيام بما يلي:

- تَتَبُّع عملية تصريف المياه شديدة الملوحة المتأتية من محطات تحلية المياه بشكل مستمر ووضع طرق ناجعة لتحليل التأثير طويل الأمد لمحطات تحلية مياه البحر على النظم البيئية البحرية بشكل أفضل؛
- تعميق التحليلات من خلال إدماج المزيد من المعلومات حول المواد الكيميائية المستخدمة في تحلية مياه البحر ومختلف تأثيراتها المحتملة على النظم البيئية البحرية.

هذا، وإن كانت تحلية مياه البحر تُشكل اليوم خيارا استراتيجيا لتعبئة كميات كبيرة من المياه غير الاعتيادية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوصي ببلورة رؤية وطنية مشتركة من أجل «مزيج مائي» قادر على الصمود أمام التغيرات المناخية، وتثمين الموارد المائية الاعتيادية وغير الاعتيادية الممكن تعبئتُها بشكل مسؤول ومستدام للتجاوب مع حاجيات الأسر من الماء الصالح للشرب، والحاجيات الخاصة للقطاعات الإنتاجية، والمجالات الترابية، وذلك من خلال العمل على:

- التخطيط الأمثل للعرض والطلب على موارد المياه غير الاعتيادية، على المستويين القطاعي والترابي؛
- وضع برنامج وطني للنجاعة المائية في الصناعة والفلاحة وتزويد المجالات الترابية ؛
- مواكبة تطوير محطات تحلية مياه البحر بآلية مؤسساتية للقيادة والتتبع والتقييم ؛
- اختيار الأماكن المناسبة لتطوير مشاريع محطات تحلية مياه البحر (ضخ المياه وتصريف المياه شديدة الملوحة) مع مراعاة المنظومة البيئية البحرية للجهات؛
- إسناد دراسات التأثير على البيئة، الضرورية للحصول على قرار الموافقة البيئية، بآليات للمراقبة واليقظة والتتبع من أجل ضمان احترام محطات تحلية مياه البحر المشتغلة لدفاتر التحملات والتدابير المنصوص عليها في دراسات التأثير على البيئة؛
- ضمان الاستدامة الاقتصادية والمالية لنموذج الماء الجديد في المغرب من خلال إصلاح تعريفة الماء، والضرائب البيئية، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أساس تعبئة التمويل الأخضر والمناخي؛
- تسريع وتيرة إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في تدبير وتثمين المياه شديدة الملوحة التي تقذفها محطات تحلية مياه البحر؛
- تسريع البحث والتطوير في مجال المياه غير الاعتيادية لا سيما معالجة وتثمين المياه شديدة الملوحة.

138 – جلسة إنصات للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري الذي تم إشراكه أول مرة في مشروع محطة تحلية مياه البحر بأكادير

القسم الثاني

الموضوع الخاص : " من أجل تدبيرٍ أنجع للعجز المائي"

شهد المغرب خلال الفترة ما بين 2019 و2022 موجة جفاف غير مسبوق منذ ستينيات القرن الماضي، بحيث سُجل عجزٌ في التساقطات المطرية بلغ ناقص 32 في المائة مقارنة بالمعدل المناخي العادي للفترة 1981–2010. وشهدت سنة 2022، على الخصوص، ظواهر مناخية قصوى لم يعرفها المغرب منذ أزيد من 40 سنة، إذ فاق متوسط الحرارة السنوي المعدل المناخي العادي بحوالي 1.63 درجة مئوية، مع تسجيل عجز سنوي في التساقطات المطرية ناهز 27 في المائة.

وقد خلَّف هذا الارتفاع في تواتر فترات الجفاف وحِدَّتِها، نتيجة التغيرات المناخية، عجزاً مائياً كبيراً خلال السنوات الأخيرة أثَّر على جميع أوجه استعمال الموارد المائية (الفلاحي، الصناعي، السياحي، الاستعمال المنزلي، وغير ذلك)، مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات كبرى على الاقتصاد وعلى الأنظمة البيئية وعلى الأمان الإنساني (لاسيما المائي والغذائي والصحي)، وكذا على مصادر دخل أعداد متزايدة من السكان.

إن الطابع الحاد للعجز المائي يسائل جميع مكونات المجتمع (المواطنات والمواطنون، مستعملو الموارد المائية، الفاعلون العموميون، المقاولون، الفلاحون، وغيرهم) ويقتضي تبعا لذلك، تغيير عاداتنا الاستهلاكية تغييرا جذريا وإعادة النظر في خياراتنا السياسية.

وإذا كان الجفاف ينظر إليه في الماضي بوصفه خطراً ظرفيا، فقد أضحى اليوم معطى بنيوياً يؤدي إلى تفاقم الإجهاد المائي الذي تشهده بلادنا. ولكسب هذا الرهان، ينبغي التدخل بشكل عاجل من أجل التخفيف من الآثار الآنية لهذه الظاهرة، لاسيما على الساكنة والقطاعات والمجالات الترابية الأكثر هشاشة.

ومن ناحية أخرى، فإن التدبير الأمثل للإجهاد المائي - والذي يتفاقم أيضاً بسبب عوامل أخرى مثل زيادة الطلب على المياه، وفقدان الموارد المائية، والتلوث - يتطلب اتخاذ إجراءات ذات صبغة استراتيجية تندرج ضمن منظور تدبير ناجع للموارد المائية، في انسجام تام مع إصلاح القطاعات الأخرى المعنية، لاسيما القطاع الفلاحي.

ومن هذا المنطلق، سيخصِّص هذا الموضوع الخاص قسمه الأول لتسليط الضوء على واقع حال وتطورات الوضعية المائية بالمغرب؛ بينما سيتناول القسم الثاني الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لمواجهة الانعكاسات الآنية للجفاف وتدبير الإجهاد المائي على المديين المتوسط والطويل. أما القسم الثالث، فسيتضمن مجموعة من التوصيات الرامية إلى مواكبة الإجراءات والإصلاحات المستقبلية لضمان الأمن المائي المستدام لبلادنا وتعزيز قدرتها على الصمود أمام المخاطر المستقبلية (المناخية، المائية، الغذائية، وغيرها).

I من الإجهاد إلى ندرة المياه بالمغرب

1.1. واقع الحال

يقع المغرب في منطقة شبه جافة شديدة التأثر بالتغيرات المناخية، ويعاني بشكل متزايد من الظواهر المناخية القصوى الناجمة عن هذه التغيرات، كالجفاف، مع ما يترتب عن ذلك من تأثيرات كبيرة على الموارد المائية لبلادنا. وفي هذا الصدد، تصنف بلادنا حالياً في المرتبة 23 عالميا من بين البلدان الأكثر عرضة للمخاطر المتعلقة بالموارد المائية. وقد تعرض المغرب لفترات جفاف شديد في الماضي، حيث كانت هذه الظاهرة تحدث في المتوسط كل 20 سنة. إلا أنه، خلال القرن العشرين، شهدت بلادنا بشكل متواتر موجات جفاف اختلفت مدتها وشدتها، حيث سُجلت أزيد من 12 فترة جفاف كبرى، همَّت مجموع التراب الوطني[139].

وخلال العقود الأخيرة، شهدت بلادنا موجات جفاف أكثر حدة، حيث سُجلت 5 فترات جفاف خلال 11 سنة: أي فترة واحدة كل 2.2 سنوات في المتوسط، مقارنة بفترة واحدة كل 6 إلى 7 سنوات في المتوسط خلال الفترة ما بين 1985 و2010، وفترة واحدة كل 11 سنة في المتوسط خلال القرن الماضي إلى غاية بداية الثمانينيات.

نتائج الاستشارة المواطِنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك»[140]

تشير نتائج الاستشارة المواطنة حول تدبير الأزمات المتعلقة بالجفاف إلى أن 61 في المائة من المشاركات والمشاركين صرحوا بأنهم تعرضوا لتداعيات هذه الظاهرة. وأفاد حوالي 75 في المائة من المشاركين بوجود صعوبات في الولوج إلى المنتجات الفلاحية أو الغذائية بسبب الجفاف. واعتبر 20.63 في المائة من المستجوَبين أن هذه الظاهرة الطبيعية تؤدي إلى نقص المنتجات الفلاحية في السوق، بينما سجل 36.40 في المائة تراجعاً في قدرتهم الشرائية بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية نتيجة الجفاف. وتجدر الإشارة إلى أن 26 في المائة من المستجوبين أفادوا بأنهم يواجهون صعوبة في الحصول على الماء. وترى فئة من المستجوبين أن الإجهاد المائي يزداد حدة بفعل الاستهلاك غير المسؤول (71.22 في المائة)، والإفراط في سقي المساحات الخضراء (45.08 في المائة). وقد أشار المشاركون في هذا الصدد إلى بعض الزراعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، لاسيما الأفوكادو والبطيخ.

وتشير المعطيات الرسمية إلى أنّ الموارد المائية الطبيعية ببلادنا تقدر بـ 22 مليار متر مكعب (منها 18 مليار متر مكعب من المياه السطحية و4 مليار متر مكعب من المياه الجوفية القابلة للاستغلال)[141]؛ أي ما يمثل 606 متر مكعب للفرد سنويا[142]، مقابل 2.560 متر مكعب في سنة 1960، وهو ما يشكل تراجعا بنسبة 74.6 في المائة[143]. ويلاحَظ أيضاً هذا المنحى التنازلي من خلال تطور معدل الواردات المائية المتوفرة منذ 1945 إلى غاية 2020 (حيث تراجعت من 22.1 مليار متر مكعب خلال الفترة ما بين 1945 و1980 إلى 15.3 مليار متر مكعب منذ سنة 1991).

139 – (Communication Nationale du Maroc à la Convention-Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques, 2020)؛ 1917-20؛ 1930 – 35؛ 1944-45؛ 1948-50؛ 1960-61؛ 1974-1975؛ 1981-84؛ 1986-87؛ 1991-1993؛ 1994-1995 و 1999-2003؛ 1904-05... 2015-2016؛ 2021-2022).

140 – الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطِنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك» حول «تدبير الأزمات المتعلقة بالجفاف».

141 – جلسة إنصات لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة بتاريخ 30 مارس 2023.

142 – جلسة إنصات لوزير التجهيز والماء بتاريخ 30 ماي 2023.

143 – (Communication Nationale du Maroc à la Convention-Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques, 2020)

وعلاوة على ذلك، تسجل موارد المياه السطحية منحى يتجه نحو الندرة وتتسم بتوزيع مجالي وزماني غير متجانس. وفي هذا الصدد، تؤكد المعطيات المتاحة حالياً هذا المنحى التنازلي للموارد المائية المتوفرة منذ الثمانينيات. ويتجلى ذلك حالياً من خلال تفاقم العجز المائي ذي الصبغة البنيوية على مستوى جميع الأحواض المائية (انظر الجدول رقم 3).

الجدول رقم 3: وضعية الأحواض المائية إلى غاية 29 ماي 2023

الحوض	الحجم العادي (مليون متر مكعب)	الحجم الحالي (مليون متر مكعب)	نسبة الملء حسب الحوض
اللوكوس	1722	953.7	% 55.4
سبو	5554	2743.2	% 49.4
ملوية	798	181.7	% 22.8
أبي رقراق الشاوية	1082	277.97	% 25.2
أم الربيع	4955	515.99	% 10.4
تانسيفت	227,3	138.8	% 61.1
سوس ماسة	731	136.7	% 18.7
كير زيز غريس	313	72.2	% 23.1
درعة واد نون	740	207.6	% 28
المجموع	16122	5222.9	% 32.4

المصدر: القطاع الحكومي المكلف بالماء[144]

وبخصوص المياه الجوفية، فإنها تسجل حاليا انخفاضا غير مسبوق في مستوياتها يتراوح ما بين 3 و6.85 أمتار، سيما على مستوى الطبقات الجوفية لسايس (6- أمتار) وزاكورة (6.85- أمتار) وكذا سوس والرشيدية وتادلة وبرشيد والحوز وأنجاد. ويُعزى هذا التراجع بالأساس إلى استغلال مفرط للمياه الجوفية يبلغ 1.1 مليار متر مكعب لأغراض السقي والتزويد بالماء الصالح للشرب، وهو ما يتجاوز قدرة هذه الطبقات على التجدد الطبيعي، مما أدى إلى استنزاف المخزون الاستراتيجي من المياه غير المتجددة يقدر بأزيد من 4 ملايير متر مكعب[145].

وفي ما يتعلق بالتساقطات الثلجية، فقد شهدت منحى تنازليا كبيراً للغاية خلال السنوات الأخيرة، سيما في الأطلسين المتوسط والكبير اللذين يعتبران بمثابة خزَّانٍ للمياه بالنسبة للمملكة: تراجعت المساحة المغطاة بالثلوج من 45.000 كيلومتر مربع في سنة 2018 إلى 3.000 كيلومتر مربع سنة 2022. وقد أدى هذا التراجع إلى انخفاض كبير في الموارد المائية المتأتية من ذوبان الثلوج في بعض الأحواض المائية مثل أم الربيع، وسبو، على وجه الخصوص، وحوضيٍ تانسيفت وملوية، بدرجة أقل. ويبدو أن هذا المنحى التنازلي للمساحات المغطاة بالثلوج هو نتيجة لتغير المناخ، علماً أن أنه لا يزال من الصعب تحديد حجم هذا التأثير، خاصة في غياب معطيات كافية في الزمان والمكان[146].

144 – جلسة إنصات لوزير التجهيز والماء بتاريخ 30 ماي 2023.

145 – المصدر نفسه.

146 – Livre blanc sur les ressources en eau au Maroc – pour une gestion durable assurant la sécurité hydrique du pays, 2022.

نتائج الاستشارة المواطِنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك»[147]

ربط غالبية المستجوَبين الجفاف بنقص التساقطات أو تأخرها (68.94 في المائة)، وصعوبة الحصول على الماء الصالح للشرب بشكل متواصل ومنتظم (63.85 في المائة). ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة ربطت بين هذه الظاهرة وتأثيرها على توفر (35 في المائة) والولوج (36.66 في المائة) إلى المنتجات الفلاحية والغذائية في السوق المحلية. وأجمع غالبية المستجوَبين (94.35 في المائة) على خطورة هذه الإشكالية، حيث شددوا على الحاجة الملحة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تداعيات الجفاف.

2.1. توقعات مستقبلية

من المتوقع أن يتفاقم في المستقبل العجز المتنامي في التساقطات المطرية الذي يطبع الوضعية المائية للبلاد، سيما في سياق يتسم بزيادة الطلب على المياه وتزايد الهشاشة إزاء المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية. وفي ظل هذه المخاطر، يُتوقع أن تسجل بلادنا ارتفاعاً في درجات الحرارة وانخفاضاً في التساقطات المطرية؛ وهما محددان رئيسيان لظاهرة الجفاف.

وتختلف التوقعات المتعلقة بالعجز في الموارد المائية في بلادنا حسب سيناريوهات التغيرات المناخية المعتمدة، وبناءً على التدابير التي سيتم اتخاذها:

في أفق سنة 2030، قد يصل العجز إلى 2.3 مليار متر مكعب، إذ من المتوقع أن يبلغ الطلب 14.8 مليار متر مكعب متجاوزاً بذلك الموارد المعبأة (حوالي 12.5 مليار متر مكعب). وعلاوة على ذلك، فإن الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية (يبلغ حجم الموارد المستغلة 4.3 مليار متر مكعب، علماً أن الحجم القابل للاستغلال يصل إلى 3.4 مليار متر مكعب)، سيما على مستوى أحواض أم الربيع وسوس ماسة درعة وتانسيفت وسبو وأبي رقراق[148]، من شأنه أن يولد عجزاً سنوياً يناهز مليار متر مكعب. وفي ما يتعلق بصافي وإجمالي الاحتياجات المرتبطة بأنشطة السقي، يُتوقع أن تشهد زيادة بنسبة 5 في المائة بحلول سنة 2030[149].

وفي أفق سنة 2050، من المتوقع أن تبلغ موارد المياه السطحية 14.55 مليار متر مكعب، مسجلة انخفاضا إجماليا بنحو 3.5 مليون متر مكعب في إطار سيناريو متفائل، وحوالي 12.81 مليار متر مكعب في إطار سيناريو متشائم، أي بانخفاض إجمالي بنحو 5 ملايين متر مكعب. وفي ما يتعلق بصافي وإجمالي الاحتياجات المرتبطة بأنشطة السقي، يُتوقع أن تشهد نمواً بنسبة تتراوح ما بين 10 في المائة و15 في المائة بحلول سنة 2050[150].

وبخصوص التوقعات المتعلقة بمستوى الطلب على الماء، تشير تقديرات مشروع المخطط الوطني للماء 2020-2050 إلى أن حجم هذا الطلب سيزداد بشكل ملموس بحلول سنة 2050، حتى في حالة اعتماد وتنفيذ تدابير استباقية لتحسين نجاعة الشبكات وتقليص عمليات جلب المياه الجوفية والحد من توسيع المساحات المسقية.

نتائج الاستشارة المواطِنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك»[151]

أعرب ما يقرب من نصف المستجوَبين عن قلقهم بشأن انخفاض حجم الموارد المائية المتاحة أو القابلة للاستعمال، بسبب هدر المياه في قنوات التوزيع (45.43 في المائة)، أو تلوث المياه (43.15 في المائة).

147 – الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطِنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك» حول «تدبير الأزمات المتعلقة بالجفاف».

148 – (Communication Nationale du Maroc à la Convention-Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques, 2020)
https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Quatri%C3%A8me%20Communication%20Nationale__MOR.pdf

149 – جلسة إنصات لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة بتاريخ 30 مارس 2023.

150 – المصدر نفسه.

151 – الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطِنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك» حول «تدبير الأزمات المتعلقة بالجفاف».

II تدبير العجز المائي

1.2. تدابير استعجالية لتدبير موجة الجفاف الحاد لسنة 2022

لمواجهة الخصاص الحاد في الموارد المائية الذي شهدته بلادنا سنة 2022 جرّاء موجة الجفاف الشديد، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير للتخفيف من آثاره الآنية، همَّت على الخصوص اعتماد بعض الإجراءات المتعلقة بالحكامة، وتعبئة الموارد المائية، وترشيد استخدامها، ودعم الفئات الهشة.

1.1.2. التدابير المتخذة على مستوى الحكامة

تطلبت التدابير المعتمدة إرساء مجموعة من الآليات المؤسساتية أو إعادة تفعيلها. وفي هذا الإطار، تم إحداث لجنة للقيادة (اللجنة الوطنية لتتبع الحالة المائية[152]). وتتمثل مهمتها الرئيسية في تتبع تنفيذ جميع الإجراءات المتخذة، سيما تلك التي تهدف إلى تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب في المناطق الحضرية والقروية والتأقلم مع وضعية العجز المائي المتزايد. وفي السياق نفسه، تم إحداث لجنة تقنية، تضم جميع القطاعات المعنية، تحت إشراف القطاع الحكومي المكلف بالماء، خلال اجتماع عُقِد برئاسة رئيس الحكومة بتاريخ 30 يونيو 2022؛ حيث تتولى هذه اللجنة تتبع البرنامج الحكومي في ما يتعلق بالتزود المستمر بالماء الصالح للشرب في جميع جهات المملكة واقتراح الحلول المناسبة وفقًا لتطور الوضعية المائية[153].

وبالإضافة إلى هذه الآليات، عقد القطاع الحكومي المكلف بالماء عدة اجتماعات على المستويين المركزي والجهوي بهدف استشراف الحلول الممكنة. كما تم تنظيم حملات إعلامية وتوعوية لفائدة المواطنات والمواطنين والمرتفقين بشأن العجز المائي وانعكاساته على وفرة الماء الصالح للشرب ومياه السقي. وفي إطار تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، تمَّ بشكل تشاركي إعداد استراتيجية التواصل والتحسيس الخاصة بهذا البرنامج، وترجمتها إلى مخطط عمل تواصلي. وتهدف الإجراءات المنفذة في إطار هذه الاستراتيجية إلى تغيير سلوك المستعملين في استخدامهم لهذه المادة الحيوية.

وعلاوة على ذلك، تم تنزيل الحملات التواصلية والتوعوية على المستوى المحلي، مع مراعاة خصوصيات مختلف فئات مستعملي المياه. وفي هذا السياق، أنجزت وكالات الأحواض المائية، بتعاون وثيق مع لجان اليقظة التي يترأسها الولاة والعمال، برامج تواصلية حول تعزيز الاقتصاد في استعمال المياه[154] والعمل بشكل تدريجي على ترسيخ ذلك في سلوك المواطنات والمواطنين.

152 – تتألف هذه اللجنة، بالإضافة إلى رئيس الحكومة الذي يتولى رئاستها، من ممثلين عن عدة قطاعات حكومية ومؤسسات. ويتعلق الأمر بوزارة التجهيز والماء، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الداخلية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

153 – جلسة إنصات لوزارة التجهيز والماء (23 مارس 2023).

154 – المصدر نفسه.

2.1.2. التدابير المتخذة للتخفيف من آثار الجفاف

1.2.1.2. تدابير متعلقة بالتكيف مع العجز المائي وتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب

اتخذ القطاع الحكومي المكلف بالماء، بتنسيق مع قطاعات حكومية ومؤسسات أخرى، العديد من التدابير الاستباقية الهادفة إلى تعبئة الموارد المائية، والتي ستظهر آثارها بشكل أوضح على المديين المتوسط والطويل أكثر منه على المدى القصير[155]. ومن بين هذه التدابير نذكر ما يلي:

- تقييم التوازن المائي للأحواض؛
- إجراء قياسات بارومترية للتوحل على مستوى جميع السدود الكبرى؛
- إنجاز الشطر الاستعجالي من المشروع المهيكِل للربط البيني بين حوضيّ سبو وأبي رقراق[156]؛
- اعتماد برنامج استعجالي وتكميلي من خلال إبرام اتفاقيتين لاقتناء محطات متنقلة لتحلية المياه ولإزالة المعادن من المياه الأجاج[157] بتكلفة إجمالية قدرها 600 مليون درهم، بالإضافة إلى شراء وكراء شاحنات صِهريجية بتكلفة إجمالية قدرها 971 مليون درهم، وتم توزيعها على مجموع التراب الوطني، بهدف تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب لفائدة 2.7 مليون شخص موزعة على 75 عمالة وإقليماً؛
- تنفيذ إجراءات استعجالية لضمان التزويد بالماء الصالح للشرب في المناطق القروية[158] والمدن الكبرى[159]، والأحواض المائية[160].

وحسب القطاع الحكومي المكلف بالماء، وبالرّغم من تراجع المخزون المائي بالسدود، فإن الحاجيات من المياه الصالحة للشرب تمت تلبيتها بصفة مُرضية على العموم من خلال اتخاذ جملة من التدابير، منها على وجه الخصوص: تعزيز إمدادات المياه الجوفية والتقليص بشكل كبير من الاعتماد على السدود في توفير الإمدادات الموجَّهة للسقي (من 3.280 مليار متر مكعب في 2018 إلى 1.100 مليار متر مكعب)، واللجوء إلى تحلية مياه البحر خاصة بأكادير (15 مليون متر مكعب منذ فبراير2022)[161].

في المقابل، اصطدمت الجهود الرامية إلى التنفيذ الأمثل للتدابير المُسطّرة لتجاوز هذه الوضعية الاستعجالية وفقاً للآجال المُحدَّدة بجملة من الإكراهات، منها على الخصوص صعوبة تَوَفُّر واقتناء واستيراد التجهيزات والمواد الضرورية لتنفيذ المشاريع؛ إلى جانب المنافسة الشرسة على الصعيد العالمي لاقتناء المحطات المتنقلة للتحلية؛ إضافةً إلى الارتفاع الاستثنائي لأسعار المواد الأولية المستعملة في بناء المنشآت ومد القنوات وتجهيزات الضخ[162].

2.2.1.2. إجراءات تتعلق بترشيد أوجه استعمال الموارد المائية

صار تدبيرُ الطلب على الماء واستهلاكه بشكل أمثل محوراً أساسياً من محاور السياسة المائية وإجراءً رئيسياً في مواجهة الآثار المباشرة للجفاف. وفي هذا الصدد، اعتَمدت السلطات العمومية جملةً من التدابير، نذكر منها على الخصوص:

155 – المصدر نفسه.

156 – بلغت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع 6 ملايير درهم، وهو يمتد على طول حوالي 67 كلم بصبيب يبلغ 15 متر مكعب في الثانية. وقد انطلقت الأشغال فعليًا في 15 دجنبر 2022 ومن المتوقع أن تنتهي في صيف 2023.

157 – 26 محطة متنقلة لتحلية المياه و15 محطة متنقلة لإزالة المعادن من المياه الأجاج في طور الإنجاز في عدة جهات.

158 – المصدر نفسه.

159 – أكادير، الدار البيضاء، تاوريرت–وجدة، تارجيست والجماعات المجاورة.

160 – جلسة إنصات لوزارة الداخلية (14 أبريل 2023).

161 – جلسةُ إنصاتٍ لوزارة التجهيز والماء (23 مارس 2023).

162 – المصدر نفسه.

- دوريات وزير الداخلية الموجّهة للوُلاة والعُمَّال، والتي يدعوهم فيها لاتخاذ تدابير استعجالية لمواجهة إشكالية الإجهاد المائي بترشيد استهلاك المياه[163]؛
- تفعيل دور لجان اليقظة واللجان الإقليمية للماء التي يرأسها الولاة والعمال لإصدار قرارات بشأن استعمال الماء وتدبير فترات الجفاف حسب الحالة الهيدرولوجية؛
- تقليص استخدام المياه لأغراضِ سقي الأراضي الفلاحية ومنع بعض الزراعات التي تتطلب استهلاك كميات كبيرة من المياه في بعض الجهات.

2.2. تدابير تروم التصدي للعجز المائي على المديَيْن المتوسط والطويل

من المؤكد أن فترات الجفاف التي شهدها المغرب مؤخراً ساهمت في تفاقم العجز المائي ليبلغ مستوياتٍ حرجة للغاية. غير أن هذا العجز يظل نتيجة تضافر جملة من العوامل المناخية وغير المناخية كذلك، كالمنظومة غير المكتملة لحكامة المياه، والبنيات التحتية المائية غير المستغلة على النحو الأمثل، والاستغلال المفرط بل وغير المشروع للموارد. وعلاوة على ذلك، يتجاوز الطلب المتزايد على المياه، خاصة في القطاع الفلاحي، الموارد المتجددة المتاحة، مما يؤدي إلى فقدان كميات كبيرة وتدهور في جودة المياه. ومن شأن هذه الوضعية أن تفاقم العجز المائي وأن تتسبب في نزاعات بين مختلف استعمالات الموارد المائية وبين الجهات التي تشترك في الموارد نفسها. وتعتبر أحواض ملوية وأم الربيع وسبو واللوكوس الأكثر تضررا في الوقت الراهن. ويمكن أن يؤدي تفاقم العجز المائي إلى عواقب وخيمة، منها نزوح الساكنة، وهجر الأراضي الفلاحية، وفقدان التراث غير المادي والأنشطة الفلاحية، فضلاً عن انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

وأمام هذه الوضعية، تم اتخاذ جُملةٍ من التدابير الاستباقية والمهيكِلة في مجال تدبير العرض والطلب على الماء. وتتوخى هذه التدابير على الخصوص: تدبير العرض المائي، من خلال تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع تعبئة المياه الاعتيادية، وتنزيل مشاريع تعبئة المياه غير الاعتيادية؛ وتدبير الطلب على الماء، من خلال تعزيز النجاعة المائية (الشكل رقم 1)[164].

الشكل رقم 1: التدابير الاستراتيجية ذات الطابع الاستباقي والمُهيكِل في مجال تدبير الماء[165]

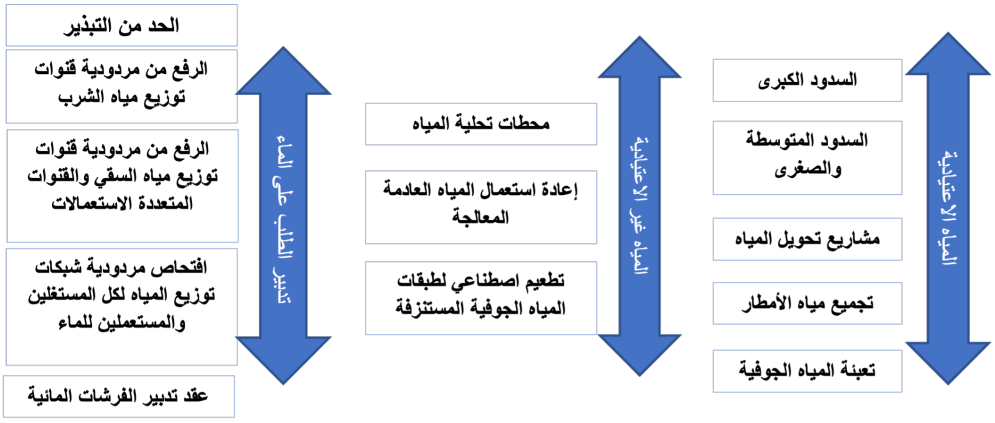

163 – الدورية رقم 1937 (17 فبراير 2022) والدورية رقم 12312 (19 يوليوز 2022) والدورية رقم 19325 (24 أكتوبر 2022). وقد أعقَب هذه الدوريات اعتمادُ الدورية رقم 23748 بتاريخ 23 ديسمبر 2022، وذلك لتَتَبُّع مدى تنفيذ التعليمات الواردة في هذه الدوريات الثلاث.

164 – جلسة إنصات لوزارة التجهيز والماء (23 مارس 2023).

165 – المصدر نفسُه.

نتائج الاستشارة المواطِنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك»[166]

بخصوص تقييم الإجراءات المتخذة من أجل تدبير الجفاف والتخفيف من تداعياته، جاء دعم التزويد بالماء الصالح للشرب في مقدمة الإجراءات التي حظيت بأعلى درجة من الرضا لدى المشاركات والمشاركين (78.36 في المائة). وشكل تقليص حصة الماء الموجه للسقي 74.36 في المائة من الآراء الإيجابية، يليه منع استعمال المياه في بعض الأنشطة (71.60 في المائة)، ثم محاربة هدر المياه في قنوات التوزيع (70.96 في المائة). وحظيت إجراءات الدعم الموجهة للفلاحين بدرجة عالية من الرضا لدى المشاركات والمشاركين بلغت 72.42 في المائة بالنسبة لإجراءات الدعم والمساعدات المباشرة، و70.95 في المائة بالنسبة للتأمين الفلاحي.

كما أبدى غالبية المشاركات والمشاركين تحفظهم بشأن وقف التزويد بالماء في بعض المدن (68.55 في المائة)، مشددين على أهمية ضمان العدالة المجالية.

166 – الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطِنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك» حول «تدبير الأزمات المتعلقة بالجفاف».

III من أجل تدبيرٍ ناجع للعجز المائي

انطلاقاً من هذا التشخيص، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات الرامية إلى مواكبة التدابير والإصلاحات المستقبلية لضمان الأمن المائي المستدام لبلادنا وتعزيز قدرتها على الصمود أمام المخاطر المستقبلية الناجمة عن التغيرات المناخية، لاسيما ظاهرة الجفاف. ويتجلى الهدف الرئيسي في تعزيز الأمن المائي المستدام لبلادنا وبناء قدرتها على الصمود إزاء المخاطر المستقبلية (المناخية والمائية والغذائية وغيرها).

1.3. من أجل تدبيرٍ ناجع للجفاف

يوصي المجلس باعتماد الإجراءات التالية:

- وضع مخطط وطني للجفاف، مرتكز على نظام للإنذار المبكر، يحدد، بناءً على معطيات آنية حول ظروف الأرصاد الجوية الفلاحية والظروف الهيدرولوجية، التدابيرَ الواجبِ اتخاذها بالنسبة لكل مستوى إنذار وكذا الهيئات المسؤولة عن التنفيذ. وينبغي العمل على تنزيل هذه التدابير على المستوى الترابي، من خلال توفير مجموعة من الإجراءات الملائمة المتعلقة بتوفير المياه والنجاعة المائية.
- وضع آلية مؤسساتية للتحكيم والتنسيق في فترات الجفاف، تكون قائمة على التشاور الموسع وإشراك مختلف الفاعلين على المستويين المركزي والترابي، وتكون غايتها القيام بتحكيم دامج ومُنصِف بين مختلف أوجه استعمال الموارد المائية، مع ضمان الحفاظ على الرصيد الفلاحي والأمن الغذائي والمائي ومناصب الشغل.
- تعميم التأمين الفلاحي لفائدة صغار الفلاحين، من أجل التخفيف من انعكاسات الجفاف على هذه الفئة التي تتسم بالهشاشة والتي تجد نفسها في الغالب بدون مصدر دخل بسبب تداعيات الجفاف. كما يتطلب تدبير مختلف المخاطر المرتبطة بالجفاف تأمين الاستثمارات الفلاحية، أيّاً كان حجمها وتوزيعها الجغرافي في مختلف أرجاء البلاد.
- الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين خلال فترات الجفاف من خلال تعبئة جميع الآليات المتاحة (كالقيود المفروضة على تصدير المنتجات الغذائية الأساسية، وتخفيض/ تعليق الرسوم الجمركية على استيراد المنتجات الغذائية الأساسية أو المدخلات، وغير ذلك).

2.3. من أجل تحسين تدبير العجز المائي

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس الإجراءات التالية:

1. تحسين حكامة قطاع الماء بالمغرب:

- دراسة إمكانية إحداث هيئة مستقلة يُعهد إليها، في إطار مقاربة للتدبير المندمج للموارد المائية، بالتحديد الأمثل لأغراض استعمال الموارد المائية ووضع سياسة للأسعار خاصة بالقطاع، بناءً على توجيهات المجلس الأعلى للماء والمناخ؛
- تحسين حكامة قطاع الماء على المستوى الترابي، من خلال التنزيل الناجع لمقتضيات القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء ونصوصه التطبيقية. وفي هذا الصدد، ينبغي العمل على:
  - تعزيز الأدوار والمهام المنوطة بلجان الأحواض المائية؛
  - تقوية القدرات التقنية والمالية لوكالات الأحواض المائية.

- تعزيز الأنشطة التحسيسية لمستعملي المياه (المواطنات والمواطنون، الفلاحون، الفاعلون في قطاع الصناعة، المكلفون بالتدبير...) حول ترشيد استعمال الماء.

2. **تسريع برنامج تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية، سيما من خلال:**

- تعزيز قدرات الجماعات الترابية في مجال تجميع المياه العادمة ومعالجتها وتنويع أوجه استعمال المياه المعالجة في القطاعين الفلاحي والصناعي وربما في تطعيم الفرشات المائية الجوفية؛

- النهوض بالاستثمار في مجال تجميع مياه الأمطار واستعمالها، وذلك طبقاً لمقتضيات القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء.

3. **بناء منظومة وطنية لتنفيذ المشاريع، من خلال:**

- تشجيع انبثاق منظومة وطنية لقطاع الماء قادرة على ضمان سيادة بلادنا في هذا المجال وتعزيز خلق فرص الشغل، مع العمل على تعزيز قدرات الموارد البشرية العاملة في القطاع وتطوير صناعة محلية في مجال الماء.

4. **الاستعانة بالحلول المبتكرة والنهوض بأنشطة البحث والتطوير في مجال الماء، وذلك من خلال:**

- تشجيع استخدام التقنيات المبتكرة في جميع مراحل سلسلة تعبئة المياه (جرد الموارد، التوقعات المستقبلية، تقنيات الاقتصاد في استعمال المياه، مراقبة استغلال الموارد، وغير ذلك)؛

- تطوير أنشطة البحث والتطوير في مجال الماء وتعميم منافعها على مجموع التراب الوطني.

5. **إعادة النظر في النموذج الفلاحي المعتمد في الجانب المتعلق باستعمال الموارد المائية وتدبيرها، وذلك أساسا من خلال:**

- إعادة النظر في الأنشطة والتخصصات الفلاحية بشكل يسمح بجعل كل جهة تتخصص في ممارسات فلاحية وزراعات مستدامة من حيث استعمال الموارد المائية؛

- دعم إحداث سلاسل فلاحية قادرة على مقاومة التغيرات المناخية ولا تتطلب موارد مائية ضخمة وتتيح إنتاجية أفضل للماء.

القسم الثالث

أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

في إطار اضطلاعه بالاختصاصات الموكولة إليه، واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2022 تعزيز مساهمته في النهوض بالديمقراطية التشاركية وتعزيز المشاركة المواطنة، وكذا العمل على تحسين نجاعة تدبيره، والرفع من جودة إسهاماته في نطاق المهام الدستورية المنوطة به.

وبالإضافة إلى استمراره في إعمال منهجيته في العمل، القائمة على المقاربة التشاركية، والإنصات، وإشراك مختلف الفاعلين المعنيين، وتعبئة الذكاء الجماعي لمختلف مكوناته، والانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى، والتحلي بالموضوعية في التحليل والسعي إلى التوافق البنَّاء في إبداء الرأي، واصل المجلس تنفيذ استراتيجية عمله التي وضعها خلال سنة 2019 والرامية إلى تعزيز أدائه وجعله مؤسسة أكثر تأثيرا، وأكثر انفتاحا على محيطها، وأكثر اشعاعا، وأكثر فعالية على المستوى الداخلي.

من جهة أخرى، أعطى المجلس، خلال سنة 2022، دفعة قوية لجهوده الرامية إلى تعزيز وتثمين علاقات التعاون وتوسيع الشراكات، وكذا تقوية إشعاعه على الصعيد القاري والدولي.

I محطات هامة

معالجة مواضيع مرتبطة ارتباطا وثيقا برفاه المواطن ومستجيبة للتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه بلادنا

خلال سنة 2022 انكب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على دراسة عدد من المواضيع المرتبطة برفاه المواطنات والمواطنين، وذلك سعيا منه للتفاعل مع الرهانات والتحديات التنموية التي تواجهها بلادنا.

وفي هذا الصدد، حرص المجلس خلال سنة 2022 على الاشتغال على مواضيع كفيلة بالمساهمة في:

- تحسين **ظروف عيش المواطن** (مثال: دراسة حول الصحة العقلية، نقطة يقظة حول تأثير التضخم على القدرة الشرائية)؛
- تثمين **الرأسمال البشري** (موضوع خاص حول العمل عن بعد، رأي حول نقل الكفاءات)؛
- مواكبة **أوراش الإصلاحات الكبرى** والمشاريع التنموية التي أطلقتها بلادنا (نقطة يقظة حول نظام التقاعد، رأي حول تمتين الروابط مع مغاربة العالم)؛
- النهوض **بوضعية المرأة والشباب** (تناول التقرير السنوي لسنة 2021 موضوع التحرش الجنسي في الجامعات، نقطة يقظة حول الحماية القانونية للنساء)؛
- إثارة الانتباه إلى **المجالات الاقتصادية المبتكرة و/أو ذات الإمكانات الواعدة:** (رأي حول اقتصاد الرياضة، نقطة يقظة حول الصناعة الصيدلية بالمغرب، نقطة يقظة حول تحول المنظومة الفلاحية، رأي حول الاقتصاد الدائري، نقطة يقظة حول الانتقال الطاقي).

3.1. إغناء المقاربة التشاركية وتعزيزها بآلية للنهوض بالمشاركة المواطنة

لقد تم إغناء وتعزيز المقاربة التشاركية التي يعتمدها المجلس والقائمة على الإنصات وإشراك مختلف الفاعلين، والنقاش والتفكير الجماعي بين فئات المجلس، من خلال إجراء استشارات مواطنة يتم إطلاقها بشكل تلقائي عند الاشتغال على كل موضوع.

لتحقيق هذا الغرض، **أحدث المجلس في يناير** 2022 **منصة رقمية للمشاركة المواطنة «أشارك»** تمكن المواطنات والمواطنين، سواء المقيمين بالمغرب أو مغاربة العالم، من إعطاء آرائهم ومقترحاتهم حول المواضيع التي يشتغل عليها المجلس.

وفي هذا الصدد، تم إطلاق 21 استشارة مواطنة بحيث يتم إدماج التوجهات والأفكار والمقترحات الواردة في هذه الاستشارات المواطنة ضمن الآراء التي يدلي بها المجلس سواء في إطار الإحالة أو الإحالة الذاتية.

ومن خلال منصة «أشارك»، يعمل المجلس على:

- توسيع دائرة الإنصات والاستشارة، التي تشكل صلب مهمته كمؤسسة دستورية استشارية؛
- إعطاء الإمكانية للمواطنات والمواطنين للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم وحاجياتهم وانتظاراتهم بخصوص القضايا التنموية سواء التي تهم معيشهم اليومي أو ذات الطابع الاستراتيجي؛
- التوفر على معطيات ومخرجات مستقاة مباشرة من المواطنات والمواطنين المشاركين في الاستشارات. مما من شأنه أن يُضفي المزيد من المصداقية على أعمال مؤسستنا، وجعلها تعكس بشكل أكبر انشغالات المواطنات والمواطنين.

وجدير بالذكر أنه تم اقتراح مواضيع من طرف المواطنين على منصة «أشارك» التي تم أخذها بعين الاعتبار في برنامج العمل السنوي للمجلس برسم سنة 2023 (من قبيل ظاهرة التسول، الأمن الغذائي، العجز المائي).

4.1. انفتاح أكبر على الجهات

انطلاقا من حرصه على المساهمة في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة في نطاق اختصاصاته، عمل المجلس على المزيد من الإنصات إلى حاجيات وانتظارات الجهات، وإشراكها بشكل أكبر في عمله، وتعزيز التعاون مع مختلف الجماعات الترابية، لا سيما عبر الخطوات التالية:

- تنظيم زيارات ميدانية بمناسبة إنجاز بعض آراء المجلس[167]؛
- الشروع في تعزيز الامتداد الترابي لعمل المجلس من خلال تنظيم بعض أشغال هيئاته وبعض لقاءاته على صعيد الجهات؛
- إعداد مشروع اتفاقية شراكة بين المجلس وجمعية جهات المغرب والمديرية العامة للجماعات الترابية.

5.1.انفتاح أكبر على الوسط الأكاديمي والشباب

شرع المجلس في تنظيم قافلة جهوية (roadshow régional) تحل بالفضاء الجامعي بعدد من الجهات. وتهدف هذه المبادرة إلى التعريف بمهام وإنتاجات المجلس من قلب الجامعة، وتعزيز التواصل مع الطلبة والطالبات وتشجيعهم على المساهمة في سيرورة بلورة آرائه، ولاسيما عبر المنصة الرقمية التشاركية "ouchariko.ma".

وقد شكلت جهة الدار البيضاء- سطات محطة أولى من هذه القافلة التي تم تنظيمها في الفترة من 28 نونبر إلى فاتح دجنبر 2022. وفي هذا الصدد، شكّل الفضاء الذي تم إعداده برحاب كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية القانونية - عين الشق، منصة للتبادل والنقاش مع طالبات وطلبة المؤسسة.

كما تم تنظيم لقاءات دورية بمقر المجلس يتم من خلالها استقبال طلبة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بالمملكة من أجل تقريبهم من عمل واختصاصات المجلس وفتح نقاش معهم حول سبل النهوض بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشباب.

167 - زيارة منجم كماسة نواحي مراكش في إطار إعداد رأي المجلس حول المعادن الاستراتيجية والحرجة، زيارة إلى جهة الشرق في إطار إعداد تقرير المجلس حول موضوع «من أجل تنمية دامجة ومنسجمة للمجالات الترابية : مداخل التغيير الأساسية» زيارة إلى مؤسستين للمستعجلات الطبية بالرباط وآسفي، في إطار إعداد رأي المجلس حول المستعجلات الطبية.

6.1. تعزيز جهود التواصل المؤسساتي والترافع حول توصيات ومقترحات المجلس

تم في هذا الصدد، عقد لقاءات تواصلية لتقديم مخرجات الآراء والتقارير بشكل منتظم، بحيث يتم تقديم خلاصات وتوصيات التقارير التي أنجزها وصادق عليها المجلس لعموم الفاعلين المعنيين، وكذا الوسط الإعلامي والأكاديمي والجمعوي. كما تم الشروع في فتح باب حضور هذه اللقاءات في وجه عموم المواطنات والمواطنين.

كما حرص المجلس على تعزيز تواصله المؤسساتي من خلال الإصدار المنتظم للبلاغات ونقاط اليقظة والمشاركة في الحوارات الصحفية واللقاءات الإعلامية والندوات الفكرية والموائد المستديرة من أجل الترافع حول القضايا التي يتناولها المجلس في مختلف آرائه.

7.1.تحيين النظام الداخلي للمجلس

جرى خلال سنة 2022 إطلاق عملية تعديل بعض مقتضيات النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك ارتكازا على مخرجات مختلف عمليات التقييم الذاتي، والتراكمات الإيجابية المتأتية من التجربة والممارسة الميدانية، وكذا توصيات الحصيلة العشرية لعمل المجلس وآفاقه المستقبلية.

وترمي هذه التعديلات المقترحة إلى تحقيق هدفين أساسيين، ألا وهما:

- إقرار إجراءات عملية لتفعيل بعض أحكام القانون التنظيمي لا سيما المتعلقة بموضوعات الجهوية والتنمية المستدامة ودور المجلس في تيسير وتدعيم التشاور والتعاون بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين؛
- ترصيد المكتسبات التي حققها المجلس على مستوى الممارسة من خلال إعطاء بعض الممارسات المعمول بها أساساً قانونيا تكرسه أحكام النظام الداخلي المقترحة.

وقد تمت المصادقة بالأغلبية على هذه التعديلات خلال الدورة العادية الثالثة والأربعين بعد المائة (143) ليوم الخميس 23 فبراير 2023.

II حصيلة سنة 2022

خلال سنة 2022، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال أجهزته (الجمعية العامة، المكتب، اللجان الدائمة واللجان المؤقتة) ما مجموعه 495 اجتماعاً، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 72 في المائة.

كما أنصت المجلس إلى عدد من الفاعلين العموميين وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني، مخصّصا بذلك أكثر من 50 في المائة من أشغاله للإنصات إلى الأطراف المعنيّة.

وفي إطار الإحالات المؤسساتية، أنجز المجلس دراستين اثنتين. أما في إطار الإحالات الذاتية، فقد أنجز المجلس ثمانية آراء، بالإضافة إلى إنجاز التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2021.

وقد تمت المصادقة على أغلب التقارير والآراء التي أعدّها المجلس خلال سنة 2022 بإجماع أعضائه خلال دورات الجمعية العامة.

1.2. دورات الجمعية العامة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 12 دورة عادية وثلاث دورات استثنائية لجمعيته العامّة برسم سنة 2022، بنسبة مشاركة بلغت في المتوسط 64 في المائة.

2.2. مكتب المجلس

طبقا لأحكام قانونه التنظيميّ ونظامه الداخلي، قام المجلس في شهر فبراير 2022 بتجديد مكتبه، من خلال انتخاب الأعضاء الذين يمثّلون الفئات الخمس المكوِّنة للمجلس.

أعضاء المكتب الممثلون لفئات المجلس برسم سنة 2022

الاسم والنسب	الفئة
التهامي الغرفي	فئة الخبراء
محمد علوي	فئة النقابات
منصف الزياني	فئة المنظمات والجمعيات المهنية
كريمة مكيكة	فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
خالد لحلو	فئة الأعضاء المعينين بالصفة

كما انتخبت اللجان الدائمة السبع رؤساءَها، مستكملة بذلك تركيبة المكتب.

أعضاء المكتب، رؤساء اللجان الدائمة برسم سنة 2022

الاسم والنسب	اللجان الدائمة
محمد فيكرات	**اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية**
نجاة سيمو	**اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية**
عبد الحي بسة	**اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن**
محمد بنقدور	**اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة**
أمين منير العلوي	**اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام**
لحسن والحاج	**اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية**
محمد عبد الصادق السعيدي	**اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية**

خلال سنة 2022، عقد مكتب المجلس 20 اجتماعاً، بمتوسط نسبة مشاركة بلغ 90 في المائة. كما أقرّ المكتب خلال هذه السنة البرنامج التوقعي لدورات الجمعية العامة، وكلَّف اللجان الدائمة بإنجاز المواضيع المندرجة في إطار الإحالات الواردة عليه أو الإحالات الذاتية المقرّرة في برنامج عمل المجلس برسم السنة ذاتها.

3.2. اللجان الدائمة

بالإضافة إلى انتخاب رؤساء اللجان، بصفتهم أعضاءً في المكتب، قامت اللجان الدائمة بانتخاب نواب الرؤساء والمقرّرين ونواب المقرّرين لتستكمل بذلك تشكيلتها.

اللجنة	الرئيس/ة	المقرر/ة	نائب/ة الرئيس/ة	نائب/ة المقرر/ة
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية	محمد فيكرات	لطيفة بنواكريم	طارق أكيزول	كريمة مكيكة
اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية	نجاة سيمو	محمد موستغفر	بوشتى بوخالفة	أحمد أبوه
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن	عبد الحي بسة	محمد دحماني	لحسن حنصالي	محمد بنصغير
اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	محمد بنقدور	مينة الرشاطي	ابراهيم زيدوح	نور الدين شهبوني
اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام	أمين منير العلوي	لحسن حنصالي	عبد االلّه دكيك	مصطفى اخلافة
اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	لحسن والحاج	عبد المقصود الراشدي	عبان أحمد بابا	ادريس بلفاضلة
اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية	محمد عبد الصادق السعيدي	عبد الرحمان قنديلة	محمد دحماني	ادريس بلفاضلة

وبمجرد الانتهاء من استكمال تشكيلتها، واصلت اللجان الدائمة عملها باعتماد مقارَبةٍ تقوم على الإنصات والتشاور والحوار والنقاشات الداخلية والموسعة، ومنهجية متكاملة تتوزّع بين التشخيص والانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى واقتراح توصيات عمليّة.

وخلال سنة 2022، عقدت اللجان السّبْع الدائمة، ما مجموعه 460 اجتماعا، أيْ حواليْ 51 اجتماعا في المتوسط لكل لجنة من هذه اللجان، مع نسبة مشاركة بلغت 62 في المائة في المتوسط.

1.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

عقدت لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية، التي يرأسها السيد محمد فيكرات ومقررتها السيدة لطيفة بنواكريم، 50 اجتماعاً خلال سنة 2022، بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 55 في المائة.

1.1.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2022 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.

2.1.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية رأيا حول «اقتصاد الرياضة: خزانٌ للنمو وفرصِ الشُّغل ينبغي تثمينه»

«اقتصاد الرياضة: خزانٌ للنمو وفرصِ الشُّغل ينبغي تثمينه»[168]

يسلط هذا الرأي، الذي جرت المصادقة عليه بالأغلبية من لدن الجمعية العامة العادية للمجلس في دورتها 133 المنعقدة في 28 أبريل 2022، الضوء على قطاع له تأثير قوي، لا سيما على فئة الشباب، بما يمكنهم من المساهمة في دينامية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وقد حرص المجلس، من خلال هذا الرأي، على تحليل مختلف عناصر سلسلة القيمة المتعلقة بهذا القطاع، من أجل اقتراح المداخل الكفيلة بتنظيمه على نحو أمثل وهيكلته وإضفاء الطابع الاحترافي عليه، وجعله صناعةً قائمةَ الذات، بما ينسجم مع توجهات النموذج التنموي الجديد.

ورغم ما يمثله الشباب من مؤهل ديموغرافي مهم بالنسبة لبلادنا كفيلٍ بالنهوض باقتصاد الرياضة، فإن هذا القطاع لا يزال يعاني من العديد من الاختلالات التي تحول دون تموقعه كرافعةٍ لخلق الثروة وفرص الشغل.

وفي ما يتعلق بالطلب، يُسجَّلُ أنَّ المواطنات والمواطنين لا يخصِّصون إلا حيزاً قليلا من الوقت الحُرِّ للنشاط الرياضي، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، كما أن عدد الرياضيين المُجَازين في بلادنا يبقى ضعيفاً للغاية، إذ لا يتعدى 337.400 مُجازٍ، أي ما يمثل 1 في المائة من مجموع الساكنة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الرياضة بالمغرب تعتبر على نطاق واسع قطاعا ذا صبغة اجتماعية محضة، يغيب بعده الاقتصادي ويتم تدبيره في الغالب من قبل جمعيات تتأتى مواردها بشكل أساسي من الدعم العمومي أو الخاص.

ولم تتح مقتضيات القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، بالقدر المأمول، تحوُّل الفاعلين في القطاع الرياضي من جمعيات إلى شركات خاصة تتسم بجاذبية أكبر بالنسبة للمستثمرين. كما أنّ الأنظمة الأساسية

168 – https://www.cese.ma/media/2023/01/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D8%A9.pdf

النموذجية المعمول بها بموجب القانون سالف الذكر لا تعالج على النحو السليم خصوصيات مختلف الفاعلين في القطاع الرياضي.

ومن ناحية أخرى، فإن غياب نظام أساسي خاص بالرياضيين المحترفين والرياضيين من المستوى العالي، يجعل من مهنة «الرياضي» مهنةً ضعيفةَ الاستقطاب والتثمين، علماً أن مدة المسار الرياضي قصيرة، كما أن إعادة توجه الرياضيين المحترفين نحو مسارات مهنية أخرى قد يكون صعبًا إذا لم يتم التخطيط لذلك وتيسير مسالكه بشكل مسبق.

وبناءً على هذا التشخيص، **يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إجراء** تحولات اقتصادية واجتماعية هيكلية من أجل جعل الرياضة صناعة قائمة الذات، وذلك عبر وضع إطار تنظيمي ملائم وهيكلة النشاط الرياضي وإضفاء الطابع الاحترافي عليه.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس باتخاذ جملةٍ من الإجراءات، نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:

1. **على المستوى التشريعي والتنظيمي**: إجراءُ مراجعةٍ شاملةٍ للقانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، وكذا الأنظمة الأساسية النموذجية المعتمدة بموجب هذا القانون، بما يجعلها تتلاءم مع واقع مختلف الفاعلين المعنيين، بدءاً من نوادي الأحياء ووصولا إلى الأندية الاحترافية لكرة القدم.

2. **على مستوى الرأسمال البشري**:

- وضع استراتيجية للتكوين والمُوَاكَبة في مجال مِهَن الرياضة، مع العمل على إشراك مجموع الفاعلين المعنيين (الجامعات الرياضية، الأندية، الجماعات الترابية، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وغيرها)؛
- التنقيب عن المواهب منذ سنٍّ مُبَكِرَة، من خلال العمل على الخصوص على تعزيز برامج المسابقات المدرسية والجامعية؛
- العمل على إحداث نظامٍ أساسي خاص بالرياضيين المحترفين، يوفر لهم حماية اجتماعية ملائمة؛
- النهوض بصورة المرأة المغربية في الرياضة، من خلال تسليط المزيد من الضوء على إنجازات البطلات المغربيات في مختلف الأصناف الرياضية.

3. **على مستوى الحكامة والتمويل**:

- إعادة النظر في الطريقة المعتمدة في توزيع الدعم العمومي، من خلال وضع قواعد ومعايير أكثرَ إنصافاً لتوزيع الدعم وتمكين الجامعات الرياضية من وضوح الرؤية، لا سيما الجامعات الصغرى؛
- تحرير سوق حقوق البث التلفزي، مع الحرص على التوزيع العادل، ووفق مبدأ الاستحقاق، للعائدات المحصلة من حقوق البث؛
- إعادة النظر في الاستراتيجية المعتمدة في مجال التذاكر، من أجل استقطاب فئات جديدة من الجماهير، من خلال اقتراح مجموعة من الخدمات التي تراعي خصوصيات مختلف الفئات؛
- سن إلزامية التوفر على المعلومات اللازمة بشأن الآثار الاقتصادية المتوقعة قبل تنظيم أي تظاهرة رياضية، وذلك لتحديد صبغتها ونطاقها والتمييز بين التظاهرات ذات الصبغة الاجتماعية (التي تستفيد من الدعم) والتظاهرات ذات الغايات الاقتصادية (تحقيق عائدات على الاستثمار).

4. على مستوى تدبير البنيات التحتية:

- جعل أي مساهمة مالية عمومية في إنجاز بنية تحتية رياضية مشروطة بإعداد دراسات قبلية تحدد أهداف هذه البنية التحتية، ولماذا وقع الاختيار على حجم معين للمنشأة، وتحدد تكاليف بنائها واستغلالها وصيانتها ونمط تدبيرها؛
- العمل على وضع أنماط تدبيرية موحدة لملاعب القرب. وينبغي أن تتضمن دفاتر التحملات ذات الصلة مؤشرات واضحة للتتبع، بما يمكن من جعل هذه البنيات في خدمة الأهداف التي حددت لها.

ويتطلعُ المجلس عبر التنزيل الفعلي لهذه التوصيات من الرفع الملموس **لحصة مساهمة الرياضة في الناتج الداخلي الإجمالي التي قدرت سنة 2020 بناءً على المعطيات المتوفرة بحوالي 0.5 في المائة.** كما من شأن تفعيل تلك التوصيات إرساء الالتقائية بين مقاربة جمعوية تعتبر الرياضة نشاطاً ترفيهياً، وبين مقاربة اقتصادية ترى الرياضة كقطاع اقتصادي يستقطب الاستثمارات الخاصة وقادرٍ على خلق الثروة ومناصب الشغل بكيفية مستدامة.

إنَّ هذا الرأي، الذي تمَّ إعداده **وِفْقَ منهجية تشاركية مع مجموع الفاعلين المعنيين**، هو نتاجُ نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، وجلسات الإنصات المنظمة مع الفاعلين الرئيسيين المعنيين بهذا الموضوع، وكذا الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على **المنصة الرقمية الجديدة «أشارك»**. وقد أبدى المشاركون في هذه الاستشارة **اهتماماً كبيراً بممارسة الرياضة**، كما أن الخلاصات المستمدة منها تتقاطع مع التشخيص الذي تم إنجازه في إطار هذا الرأي وكذا مع التوصيات المقترحة في هذا الشأن.

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع اقتصاد الرياضة من 4 إلى 27 مارس 2022

بلغ مجموع التفاعلات مع الموضوع 69397 من بينها 887 إجابة على الاستبيان الخاص بهذه الاستشارة. وتتجلى أبرز نتائج هذه الاستشارة في المخرجات التالية:

- 51 في المائة من المشاركين يمارسون الرياضة بشكل منتظم، كما أن حوالي 12 في المائة منهم يشاركون في المنافسات الرياضية.
- يرى 64 في المائة من المشاركين أن ألعاب القوى من الرياضات التي يتعين المراهنة عليها من قبل السياسات العمومية، تليها كرة القدم بنسبة 60 في المائة، ثم كرة السلة بنسبة 43 في المائة. في حين، يرى 21 في المائة و8 في المائة فقط من المستجوبين على التوالي، أن الفروسية والغولف يتعين استهدافهما من قبل السياسات العمومية.
- في ما يخص مستوى التنقيب عن المواهب الرياضية، يرى 54 في المائة من المستجوبين أن هذه العملية يتعين أن تجري داخل المدارس و20 في المائة على مستوى ملاعب القرب. في حين يرى 10 في المائة فقط أن التنقيب عن المواهب الرياضية ينبغي أن يتم على مستوى الأندية الرياضية وحوالي 3 في المائة داخل المؤسسات الجامعية.
- يؤكد 50 في المائة من المشاركين أنهم غير راضين بتاتا عن إمكانية الولوج إلى ملاعب القرب.

2.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنيّة، التي تترأسها السيدة نجاة سيمو ومقرّرها السيد محمد موستغفر، 102 اجتماعاً خلال سنة 2022 بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 58.6 في المائة.

1.2.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2022 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية.

2.2.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية رأيا حول «تثمين الرأسمال البشري في الوسط المهني».

«تثمين الرأسمال البشري في الوسط المهني»[169]

يتناول هذا الرأي، الذي جرى اعتماده بالإجماع من لدن الجمعية العامة العادية 141 للمجلس، المنعقدة في 29 دجنبر 2022، موضوعا متعدد الأبعاد، يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لتنمية بلادنا. ويقترح الرأي سبل تثمين وتأهيل الرأسمال البشري حتى يرقى بمستوى مهاراته وكفاءاته وقدرته على الابتكار وقابليته للتأقلم مع متطلبات سوق الشغل.

لقد حظي الرأسمال البشري في المغرب خلال العقدين الأخيرين بأهمية خاصة بفضل تنزيل عدد من السياسات والبرامج التربوية والاجتماعية. وقد مكنت هذه الأخيرة من تحقيق تقدم في مجال التربية والصحة ومحاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين الدخل الفردي والاندماج الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الكفاءات وقابلية التشغيل.

غير أن هناك بعض أوجه القصور والهشاشة التي ما زالت قائمة والتي تعيق تحرير الإمكانات الكاملة لإنتاجية وإبداع الرأسمال البشري، مما يحد بشكل كبير من مساهمته في التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد. وتجدر الإشارة أن إنتاجية العمل بالمغرب تظل محدودة وتقدر بـ 25.402 دولارا أمريكيا لكل عامل، خلال سنة 2019، ولا ترقى إلى المستويات المسجلة في بلدان مثل تونس (36.017 دولارا) ومصر (43.930 دولارا) وتركيا (82.049 دولارا).

ويمكن تفسير هذه الوضعية بهيمنة القطاع غير المهيكل والوظائف غير المؤهلة على التشغيل في القطاع الخاص وهيمنة العمل غير القار في العالم القروي. من ناحية أخرى، لا يزال الوسط المهني في الوظيفة العمومية، فيما يتعلق بالأجور والترقية، غير محفزة على الأداء والابتكار. كما أن التعلم مدى الحياة، وخاصة التكوين المستمر في الوسط المهني، يواجه العديد من الصعوبات على غرار ضعف التمويل والحكامة غير الملائمة، والرقمنة غير المكتملة وغيرها.

كما يواجه المغرب تحديا حقيقيا مرتبطا بقدرته على جذب المواهب والاحتفاظ بها. في هذا الصدد، صنف المؤشر العالمي لتنافسية المواهب، والذي يقيس قدرة الدول على جذب المواهب والاحتفاظ بها، المغرب في الرتبة 96 من أصل 133 بلداً، وفي المرتبة الثانية من حيث هجرة الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من جهة أخرى، لا يجد الأشخاص المؤهلون فرص عمل لائقة ولا بيئة عمل مناسبة لتثمين مهاراتهم وتحفيزهم وضمان ارتقاء اجتماعي حقيقي لهم على أساس الاستحقاق.

169 – https://www.cese.ma/ar/docs/valorisation-du-capital-humain-en-milieu-professionnel/

اعتبارا للملاحظات والخلاصات التي انتهى إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإنه يرى أن على بلادنا مواكبة تأهيل وتثمين الرأسمال البشري حتى يتمكن من بلوغ عتبة جديدة من التقدم وتطوير مؤهلاته بشكل مستدام، مشترك ومسؤول. في هذا الصدد، يوصي المجلس باتخاذ التدابير التالية:

- وضع منظومة طموحة لتطوير الكفاءات والتعلم مدى الحياة تمنح للأفراد إمكانية استدراك مسارهم التعليمي الأساسي واكتساب مهارات وكفاءات جديدة في تخصصات واعدة وتجديد رصيدهم المعرفي والمهني والانخراط في مسلسل التطوير والابتكار؛
- تطوير تدبير للموارد البشرية في جميع الأوساط المهنية، قائم على التقدير والتحفيز والجدارة والتقييم الشفاف للأداء والمواكبة؛
- توسيع منظومة التصديق على المهارات والمواهب المكتسبة من طرف الأشخاص سواء بشكل شخصي أو مهني خارج برامج التكوين الرسمية؛
- مراجعة المساطر الحالية لتمويل عقود التكوين الخاصة من أجل تجاوز العراقيل والتعقيدات التي لا تشجع المقاولات على اللجوء إلى هذا النظام؛
- إنشاء منظومة لحسابات التكوين الشخصية أو قسائم التكوين التي من شأنها، تحرير المُشغل من القيود المرتبطة بالإجراءات الإدارية لتخطيط التكوين وتسديد النفقات من جهة، ومن جهة أخرى، تقديم تشكيلة متنوعة من التكوينات للمستخدَم، تلائم مؤهلاته الشخصية وتطلعاته؛
- اعتماد علامات اجتماعية تميز المقاولات التي تعتمد ممارسات جيدة في مجال العمل اللائق وتدبير وتثمين الموارد البشرية وعلى مستوى المسؤولية الاجتماعية للمقاولات (RSE).
- تعزيز وقاية العاملات والعاملين من مختلف أنواع العنف والتحرش الذي يتعرضون لها أثناء قيامهم بمهامهم، لاسيما العنف والتحرش والاستغلال الجنسي والمصادقة على الاتفاقية 190 لمنظمة العمل الدولية الخاصة بشأن القضاء على العنف والتحرش في أماكن العمل.
- فتح النقاش بين الفرقاء حول مستقبل العمل وتقنين الأنماط الجديدة من الشغل (العمل عن بعد؛ العمل المتقاسم؛ العمل عبر المنصات).

إن هذا الرأي الذي تم إعداده وفق منهجية تشاركية، هو نتاج نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، وجلسات الإنصات المنظمة مع الفاعلين المعنيين بهذا الموضوع. كما تم إغناؤه بنتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma).

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع «تثمين الرأسمال البشري في الوسط المهني»

بلغ مجموع التفاعلات مع هذه الاستشارة المواطنة 84957 منها 241 مشاركا أجابوا على أسئلة الاستبيان الذي أعدَّه المجلس في الموضوع. وتتجلى أبرز نتائج هذه الاستشارة في المخرجات التالية:

- تشكل مسألة تأهيل الموارد البشرية من خلال التكوين المستمر والتعلم مدى الحياة، أبرز اهتمامات المشاركين سواء بوصفها عاملا لتثمين الرأسمال البشري الحالي (68.46 في المائة) أو كوسيلة لحمايتهم من التحولات المستقبلية لعالم الشغل (56.85 في المائة)؛
- تعتبر الشروط المادية المرتبطة بالإنصاف وإعمال مبادئ الاستحقاق، عوامل تشغل بال غالبية المشاركين (منظومة أجور محفزة مرتبطة بالأداء: 67.22 في المائة؛ تحفيزات مادية ومعنوية: 53.11 في المائة؛ الشفافية والمساواة في التوظيف والتدرج المهني: 48.13 في المائة)؛
- تفاقم المخاوف بشأن التحديات المستقبلية التي تواجه الرأسمال البشري بشكل خاص، وتتعلق بجوانب وأبعاد مختلفة (التحولات الرقمية والتكنولوجية: 60.58 في المائة؛ هجرة الكفاءات: 59.34 في المائة؛ ظهور مهن عالمية مستقبلية 39.42 في المائة)؛ مخاطر الذكاء الاصطناعي على إحداث فرص الشغل: 34.02 في المائة؛ التنافسية الدولية: 30.29 في المائة؛
- لمواجهة هذه التحديات، يوصي المشاركون بتعزيز الأنظمة الكفيلة بتدبير التقلبات التي يمكن أن يشهدها عالم الشغل مستقبلا، من خلال تقوية آليات الحماية الاجتماعية (56.60 في المائة)، وتنظيم الأنماط الجديدة للعمل (53.94 في المائة)، وتيسير التحول المهني (46.06 في المائة).

3.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، التي يترأسها السيد عبد الحي بسة ومقرّرها السيد محمد دحماني، 54 اجتماعا خلال سنة 2022 بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 60 في المائة.

1.3.3.2. الإحالات

في إطار الإحالات الواردة من رئيس الحكومة، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن دراسة حول «الصحة العقلية وأسباب الانتحار بالمغرب». كما أعدت اللجنة دراسة حول «نجاعة البرامج الموجهة للشباب ما بين 2016-2021»، بناءً على إحالة واردة من مجلس المستشارين.

«الصحة العقلية وأسباب الانتحار بالمغرب»[170]

جرت المصادقة على هذه الدراسة، المنجزة بناء على إحالة من السيد رئيس الحكومة، بالإجماع خلال الدورة العادية 132 للجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2022. وتهدف الدراسة إلى تحديد الاختلالات الرئيسية التي يتعين معالجتها في مجال سياسة الصحة العقلية، والتكفل بالاضطرابات العقلية والنفسية والوقاية من الانتحار.

حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية برسم سنة 2019، فإن حوالي شخص واحد من أصل كل ثمانية أشخاص عبر العالم يعاني من اضطراب عقلي. فيما يُقْدِمُ على الانتحار أزيد من شخص واحد من بين كل مائة شخص. ورغم حجم

170 - https://www.cese.ma/media/2023/06/ebook-Rapport-sante%CC%81-mentale-VA-1.pdf

هذه الظاهرة واعتبار منظمة الصحة العالمية أن الصحة العقلية مكون أساسي من مكونات الصحة بشكل عام ولا يمكن أن ينفصل عنها، إلا أن غالبية المنظومات الصحية بمختلف البلدان لا تولي الأهمية اللازمة للصحة العقلية ولا توفر ما يكفي من العلاجات وأشكال الدعم للأشخاص المعنيين، إذ لا تتجاوز نسبة مخصصات الصحة العقلية في الميزانيات الوطنية للصحة 2 في المائة في المتوسط.

بالمغرب، وفي ظل غياب معطيات شاملة ودقيقة حول الاستثمار العمومي في مجال الصحة العقلية، فإن الخصاص المسجل حاليا على مستوى عرض العلاجات النفسية والعقلية، يؤشر على ضعف الاستثمار العمومي في منظومة الرعاية النفسية.

وقد خلص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن موضوع الصحة العقلية يتم تناوله بطريقة قطاعية ومن زاوية المرض العقلي، مع إغفال الدور الأساسي للمحددات السوسيوثقافية للصحة. وتتسم هذه المحددات بتعددها، إذ تشمل العوامل البيولوجية، والاجتماعية والثقافية (العنف الأسري والاجتماعي، التمييز في حق المرأة، وغير ذلك) والاقتصادية (ظروف العمل في الوسط المهني، البطالة، وغير ذلك). وإذا كانت نسبة تأثير منظومة العلاجات على الوضعية الصحية تتراوح ما بين 20 و30 في المائة، فإن هذه المحددات قد تؤدي إما إلى تحسين الصحة العقلية للأشخاص أو على العكس من ذلك، إلى تدهورها، وذلك حسب درجة هشاشتهم ومدى حدة المخاطر المرتبطة بالبيئة التي يعيشون فيها.

بالإضافة إلى ذلك، تمت معاينة عدد من أوجه القصور على مستوى الإطار القانوني والخبرة القضائية في مجال الأمراض العقلية والنفسية. ينضاف إلى ذلك الصعوبات المرتبطة بالإيداع القضائي للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية داخل مؤسسات العلاج إما لأسباب وقائية أو جنائية، ولا سيما في ظل الخصاص المسجل في الطاقة السريرية وبنيات الطب العقلي والنفسي.

وانطلاقا من هذا التشخيص، يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات، في ما يلي أبرزها:

- بلورة سياسات وبرامج عمومية منسقة لتعزيز الصحة العقلية والوقاية من الاضطرابات العقلية والمخاطر النفسية-الاجتماعية، على أن تقوم هذه السياسات والبرامج على مؤشرات مرقمة وقابلة للقياس، وعلى دراسات للأثر على المستويين الصحي والاجتماعي.
- تحسين إمكانية الولوج لرعاية نفسية وعقلية ذات جودة، تكون مواكِبة لما بلغته المعارف والعلاجات من تطور، ومستجيبة للاحتياجات الخاصة للمرضى، لا سيما تلك المتعلقة بالسن والحالة الاجتماعية والاقتصادية ووسط العيش وأشكال الهشاشة التي يعانون منها.
- مراجعة وتحيين المصنف العام للأعمال المهنية (NGAP) في الشق المتعلق بالتكفل بالاضطرابات العقلية والتعريفة الوطنية المرجعية ذات الصلة، وذلك في ضوء التطورات الطبية التي شهدها مجال العلاج والتكفل بهذا النوع من الاضطرابات، مع الحرص على تطبيق تعريفة معقولة.
- النهوض بمهنة الأخصائي النفسي من خلال وضع نظام أساسي خاص بهذه الفئة، ووضع سجل رسمي للأخصائيين النفسيين.
- تعزيز الضمانات القانونية والقضائية للأشخاص المصابين بالاضطرابات العقلية، بما يراعي حالاتهم الصحية، ويوفر لهم حماية أمثل. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي العمل على 1) إعادة النظر في مشروع القانون رقم 71.13 المتعلق بمكافحة الاضطرابات العقلية وبحماية حقوق الأشخاص المصابين بها، قبل المصادقة عليه، وذلك بالتشاور مع ممثلي المهنيين والمرتفقين، و2) ملاءمة أفضل لمقتضيات القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية مع خصوصيات المرض العقلي وحاجيات المرضى المعنيين.

- التدخل على مستوى الأخطار النفسية-الاجتماعية في الوسط المهني، من خلال المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل؛ وتطوير طب الشغل داخل المقاولات، ومراجعة مدونة الشغل في اتجاه إدراج التحرش المعنوي؛ ومراجعة لائحة الأمراض المهنية من خلال إدراج الاضطرابات النفسية والعقلية المرتبطة بظروف العمل.

دراسة حول «نجاعة البرامج الموجهة للشباب ما بين 2016-2021»[171]

تم إنجاز هذه الدراسة بناء على إحالة واردة من مجلس المستشارين. وجرت المصادقة عليها بالأغلبية من طرف الجمعية العامة للمجلس المنعقدة في 28 يوليوز 2022.

ويُشكل الشباب في المغرب رافعة حقيقية لخلق الثروة، شريطة أن يتم التعامل مع تحدي المكاسب الديمغرافية بشكل صحيح لجعل الشباب فاعلا أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد مكنت مختلف البرامج والتدابير والمبادرات التي حاولت استهداف هذه الفئة من تحسين وضعية العديد من الشباب المغاربة من خلال فتح آفاق جديدة أمامهم، غير أن آثارها تظل محدودة على أرض الواقع.

وقد سجل المجلس خلال الفترة المذكورة (2016-2021)، أن تنزيل برامج غير مندمجة وغير ملائمة بشكل كاف لم يُمَكن من الاستجابة لمختلف حاجيات وتطلعات هذه الفئة، في غياب رؤية سياسية شاملة تستهدف الشباب. كما أن البرامج ذات الصبغة العرضانية لا تتضمن مؤشرات تتيح قياس تأثيرها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب.

ولإعداد هذه الدراسة، استند المجلس إلى خمسة محاور متكاملة، تؤطرها مرجعية الميثاق الاجتماعي الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والقائمة على الحقوق الأساسية التي يُقِرُّها الدستور وتَنُصُّ عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتي صادق عليها المغرب. وتأتي هذه المحاور على النحو الآتي: 1- التربية والتكوين و2- التنمية الثقافية والاستفادة من الأنشطة الرياضية والترفيهية و3- الولوج إلى الخدمات الصحية و4- إدماج الشباب اقتصادياً وتمكينهم من الحصول على فرص الشغل و5- المشاركة المواطنة.

- **في ما يتعلق ببرامج التربية والتكوين**، يبدو أنه على الرغم من الجهود المبذولة في مجال تعميم التعليم، فإن المنظومة التربوية والتكوين يعيقها الهدر المدرسي وتهميش الشباب.
- **إن التنمية الثقافية والرياضة والترفيه** المفترض أن يساهم في تعزيز الإبداع والابتكار وتحقيق ازدهار ورفاه الشباب، لا يحظى بالتثمين الكافي ولا يمتلك الموارد المالية والبشرية اللازمة، التي من شأنها توفير فضاءات وتجهيزات وتأطير ملائم.
- **إن البرامج العمومية الموجهة للنهوض بتشغيل الشباب** خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021 مكنت لا محالة من إدماج أعداد مهمة من الشباب في سوق الشغل، غير أن الحصيلة تظل دون مستوى التحديات وتثير التساؤل حول كيفيات وضع هذه البرامج، والموارد البشرية والمالية المرصودة، وآليات تتبع هذه البرامج وتقييمها. كما يُسَجَّل أيضاً وجود إغفال شبه كلي لفئة واسعة من الشباب (غير الحاملين لشهادات، الشباب من الطبقات الفقيرة أو الهشة، شباب العالم القروي...).
- على الرغم من الإنجازات التي تحققت، فإن البرامج العمومية المخصصة للشباب في **مجال الصحة** لا تغطي مجموع الشباب وتتوزع بشكل غير متكافئ بين فئات الشباب، ومكان الإقامة والمجال الترابي.
- أخيرا، على مستوى **المشاركة المواطنة**، لا يساعد التأخر على مستوى تنفيذ عدد من الآليات والمؤسسات المنصوص عليها دستوريا (المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي) والإطار القانوني الجاري به العمل (القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية) على مواجهة ضعف انخراط الشباب المغربي في الشأن العام.

171 - https://www.cese.ma/media/2023/05/Evaluation-des-programmes-des-jeunes-AR.pdf

انطلاقا من هذا التشخيص، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن بلوغ عتبة جديدة من التنمية يرتهن إلى حد كبير بتأهيل وتثمين وإشراك الشباب. في هذا الصدد، **يوصي المجلس باعتماد وتنزيل سياسة وطنية عمومية موجهة للشباب، تكون مندمجة ومُعزَّزة بأرقام وتخضع لتتبع وتقييم منتظميْن.**

في مجال الحكامة:

- تنزيل السياسة المندمجة للشباب في شكل برامج قطاعية مُنسّقة تُخَصّص لها الوسائل الضرورية وتكون معزَّزَة بمؤشرات مناسبة ودقيقة وتخضع لتتبع وتقييم منتظمين.
- الحرص على أن تستجيب البرامج العمومية الموجهة للشباب لحاجيات وانتظارات مختلف مكونات هذه الفئة من المجتمع (الشباب النشيطون المشتغلون، العاطلون، الطلبة، الشابات ربات البيوت، الشباب الذين لا يتابعون دراستهم ولا يستفيدون من أي تكوين وليسوا في سوق الشغل"NEET"، والشباب في وضعية إعاقة...).
- مأسسة هيئة للإشراف رفيعة المستوى، تكون بمثابة أرضية للتشاور والقيادة الاستراتيجية والتتبع / التقييم تحت المسؤولية المباشرة لرئيس الحكومة.
- تعزيز مشاركة الشباب في بلورة وتنفيذ وتقييم البرامج والسياسات العمومية، لا سيما من خلال الهيئات التمثيلية وآليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور والتشريعات ذات الصلة.
- الإسراع بتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي باعتباره هيئة تشاركية حقيقية ومستقلة، قادرة على أن تحمل صوت الشباب.

على الصعيد القطاعي:

- تعزيز عرض العلاجات الصحية الموجَّه للشباب، من خلال توفير مركز طبي جامعي واحد على الأقل في كل مدينة جامعية وتقديم حد أدنى من الخدمات الصحية الملائمة لليافعين والشباب على مستوى مؤسسات العلاجات الصحية الأولية.
- وضع منصات رقمية مخصصة للشباب في مجموع جهات المملكة، تَدعَمُها الأبناك والفاعلون الخواص كالمراكز الجهوية للاستثمار والفروع الجهوية للاتحاد العام لمقاولات المغرب والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجالس الجهوية، وذلك لتَكُون أداةً رهن إشارة الشباب لتحديد الفرص المتوفرة في بنوك المشاريع الخاصة من ناحية، وبغرض تعزيز المعلومات بشأن العقار وبرامج المساعدة العمومية والخاصة، وعروض استقبال الشباب لإجراء دورات تكوينية أو مواكبتهم.
- وضع سياسة لتشجيع الولوج إلى الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الناشئة وتلك التي يحدثها الشباب.
- توفير إجراءات تفضيلية للشباب لتمكينهم من الاستفادة من خدمات خاصة متعلقة بالنقل والسياحة والولوج إلى الشبكات الرقمية، والأنشطة الثقافية، والترفيهية والرياضية.

إن هذا الرأي الذي تم إعداده وفق منهجية تشاركية، هو نتاج نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، وجلسات الإنصات المنظمة مع الفاعلين المعنيين بهذا الموضوع. كما تم إغناؤه بنتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية "أشارك (ouchariko.ma).

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع البرامج الموجهة للشباب

بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة المواطنة 27881 منها 432 إجابة على الاستبيان. وتتجلى أبرز نتائج هذه الاستشارة في المخرجات التالية:

- أكثر من ثلاث أرباع المشاركين/ات أن معلوماتهم حول البرامج العمومية الموجَّهة للشباب قليلة أو منعدمة، في حين أفاد حوالي 4 في المائة فقط بأنهم تلقوا معلومات وافيةٍ عنها؛
- صرح 71.5 في المائة من المشاركين/ات أنهم لم يسبق لهم الاستفادة من أحد البرامج الموجَّهة للشباب؛
- وصف قُرابَةَ نصف المشاركين/ات هذه البرامج بأنها غير فعالة، بينما اعتبرها 44. في المائة منهم فعالةً إلى حَدٍّ ما، في حين يعتبر 6.8 في المائة من المشاركين/ات أنها فعالة؛
- ينبغي أن تَتَصَدَّرَ القضايا المتعلقة بتكوين الشباب (80.8 في المائة) وإدماجِهم في سوق الشغل (76.6 في المائة) أولويات البرامج العمومية الموجه للشباب. كما أن مواضيعُ الثقافة (50 في المائة) والرياضة والترفيه (48.3 في المائة) والصحة (45.3 في المائة)، يتعين أن تحتل أيضا، حسب المشاركين/ات، مكانة هامة جدا في هذه البرامج. كما أشار 12.7 في المائة من المشاركين/ات إلى قضايا أخرى، ينبغي أن تنكب عليها في نظرهم البرامج العمومية الموجهة للشباب، من قبيل البيئة، البحث العلمي، قيم المواطنة، التربية المالية، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- بخصوص ما يَلْزَمُ من تدابيرَ لإنجاح البرامج العمومية المخصصة للشباب، فقد وضع المشاركون/ات في المقام الأوّلِ ضرورةَ إشراكِ الشباب في إعداد هذه البرامج (69.9 في المائة)، يليها تحسين المنظومة التي تندرجَ فيها هذه البرامج برُمَّتِها (64.3 في المائة). كما شدد المشاركون/ات على ضرورة اعتماد مقاربةٍ تنبني على القُرب في معالجة قضايا الشباب (63.42 في المائة)، مع مراعاةِ التواصل على نطاق واسع مع الشباب لإطلاعِهم على ما تُوفِّره البرامج الموجَّهة إليهم (57 في المائة)، والتواصل بانتظام معهم بخصوص نتائج هذه البرامج (58.6 في المائة)، إضافةً إلى تعزيز التكامل والتجانس بين هذه البرامج (51 في المائة)، وضرورة إشراك الشباب في عملية تقييم البرامج المخصصة لهم (57 في المائة). وأخيرا، اقترح 8 في المائة من المشاركين/ات في الاستبيان عددا من التدابير الأخرى لضمان حسن تنزيل البرامج العمومية المخصصة للشباب، نذكر منها الشفافية في التدبير، الحكامة الجيدة، إشراك المجتمع المدني، والتعريف بالتجارب الناجحة.

2.3.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، واصلت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن الاشتغال على الرأي المتعلق بالمستعجلات الطبية، والمبرمج عرضه على المصادقة خلال سنة 2023.

4.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة، التي يترأسها السيد محمد بنقدور، ومقررتها السيدة مينة الرشاطي، ما مجموعه 53 اجتماعاً برسم سنة 2022، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 63 في المائة.

1.4.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2022 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة.

2.4.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة ثلاثة آراء حول المواضيع التالية:

- «إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في تدبير النفايات المنزلية والمياه العادمة»؛
- «أية دينامية عمرانية من أجل تهيئة مستدامة للساحل؟»؛
- «النظم البيئية الغابوية بالمغرب : المخاطر والتحديات والفرص».

«إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في تدبير النفايات المنزلية والمياه العادمة»[172]

إن هذا الرأي الذي جرت المصادقة عليه بالإجماع خلال الجمعية العامة 131 للمجلس المنعقدة في24 فبراير 2022، يأتي في سياق يطرح إشكالية استدامة النموذج الخطي الحالي للإنتاج والاستهلاك الذي يقوم أساسا على سلسلة الإنتاج والاستهلاك ثم التخلص. وهو نموذج له تداعيات خطيرة على البيئة، لا سيما استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث وتزايد النفايات مع ضعف في وتيرة النمو وإحداث مناصب الشغل.

ويشكل الاقتصاد الدائري بديلا ونموذجا إيجابيا يتم فيه تصميم المنتجات بشكل يسمح بإعادة استعمالها أو تصنيعها أو تدويرها أو استعادتها، ومن ثمة المحافظة عليها ضمن الاقتصاد والاستفادة منها لفترة أطول. ويهدف هذا الرأي إلى تسليط الضوء على الفرص التي سيتيحها إعمال مبادئ الاقتصاد الدائري، إذا ما اعتمدت بلادنا هذا النمط الاقتصادي الجديد.

وقد ارتأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الانكباب على مجالين محددين في هذه الإحالة الذاتية، يكتسيان أهمية بالغة في المغرب وهما: معالجة وإعادة تدوير النفايات المنزلية (العضوية) والمياه العادمة.

إن الجهود التي بذلتها بلادنا في مجال تدبير النفايات المنزلية تظل جد محدودة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن تدبير النفايات المنزلية في المغرب، يجري بأحجام كبيرة، دون فرز مسبق، مما يجعل تحويلها أمرا صعبا، ومكلفا وغير مربح بالنسبة للقطاع الخاص.

كما تظل إعادة استخدام المياه العادمة محدودة للغاية؛ إذ بلغت نسبة إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في القطاع الصناعي 17 في المائة ولسقي المساحات الخضراء 51 في المائة سنة 2020. ويعزى هذا الأمر إلى صعوبات التمويل وإلى الإكراهات العقارية وكذا غياب مقتضيات قانونية تتعلق بمآل الأوحال المتبقية وتفريغها. إن بلادنا التي تصنف ضمن البلدان ذات الموارد المائية الضعيفة، مع متوسط توفر المياه للفرد الواحد يصل إلى 650 متر مكعب وبتوزيع غير متساو للموارد المائية بين الجهات، في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى تجويد مواردها المائية عبر إعادة استخدامها بشكل أمثل.

172 - https://www.cese.ma/ar/docs/integration-des-principes-de-leconomie-circulaire-aux-traitements-des-dechets-menagers-et-des-eaux-usees-%ef%bf%bc/

انطلاقا من هذا التشخيص، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى اعتماد استراتيجية وطنية للانتقال نحو الاقتصاد الدائري، وذلك من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- إعداد قانون إطار يتعلق بالاقتصاد الدائري وقانون ضد كل أشكال الهدر، مع العمل على إعادة توجيه وتحيين المقتضيات القانونية الجاري بها العمل مع تسهيل الانتقال من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري؛
- إحداث هيئة للتنسيق على مستوى القطاع الحكومي المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، مهمتها تجسيد الطموح المتمثل في الانتقال نحو الاقتصاد الدائري. وتتولى هذه الهيئة التنسيق بين جميع الأطراف من أجل ضمان تنزيل هذا الطموح وفق مقاربة قطاعية ثم ترابية؛
- تسريع إرساء مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتجين والعمل على تفعيله مما من شأنه:
  - تفعيل مبدأ الملوث-المؤدي؛
  - تحمل المنتجين لمسؤولية تنظيم وتمويل جمع ومعالجة النفايات؛
  - منع أنواع معينة من الملوثات الخطرة وفرض ضرائب على ملوثات أخرى غير قابلة للتدوير من أجل جعلها أقل تنافسية اقتصاديا للمنتجين؛
- جعل دعم الدولة للمجالات الترابية والقطاعات مرتبطا بتحقيق الطموحات في مجال الاقتصاد الدائري.

بالنسبة للنفايات المنزلية:

- مراجعة عقود التدبير المفوض التي تجمع بين الجماعات والشركات الخاصة أو شركات التنمية المحلية من أجل إدماج عنصر التثمين (عوض تخزين وطمر أو إحراق النفايات)؛
- بالنسبة للمجالات الترابية، فرض أهداف تتعلق بتقليص التفريغ في المطارح حتى تصبح «خالية من النفايات» على المديين المتوسط والطويل.

بالنسبة للمياه العادمة:

- مراجعة الخيارات الاستراتيجية التي تشدد على الاستثمار في تعبئة الموارد المائية (السدود أو تحلية مياه البحر) بإدراج إعادة استعمال المياه العادمة وتخزين مياه الأمطار؛
- تحديد أهداف وطنية وترابية في ما يتعلق بإعادة استخدام المياه العادمة، تكون ملزمة لجميع الأطراف وهو ما يقتضي إرساء إطار تشريعي ملزم للملوثين والمستعملين؛
- جعل استخدام المياه العادمة المستعملة أكثر جاذبية عن طريق تحديد الكلفة الحقيقية للماء حسب مختلف مصادره؛
- إدراج إعادة استخدام المياه العادمة ضمن المهام المستقبلية للشركات الجهوية متعددة الخدمات مع ضرورة إدماجها في مخططات أعمالها منذ إنشائها.

إن هذا الرأي، الذي تم إعداده، وفق مقاربة تشاركية مع مجموع الأطراف المعنية، هو نتاج نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، وخلال جلسات الإنصات المنظمة مع الفاعلين المعنيين وكذا عبر الاستشارات المواطنة التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية أشارك.

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع الاقتصاد الدائري

بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة المواطنة 14.335 منها 782 إجابة على الاستبيان. وتتجلى أبرز نتائج هذه الاستشارة في المخرجات التالية:

في ما يتعلق بتمثلات المواطنين والمواطنات للنفايات:

- قرابة 94 في المائة من المشاركين يعتبرونها مورداً يجب معالجته لخلق المزيد من فرص العمل والثروات.

في ما يتعلق بإعادة استخدام المياه العادمة: (خصوصا في ظل أزمة الماء وندرة الموارد المائية في الوقت الحالي).

- 81 في المائة منهم يؤيدون استخدام المياه المعالجة فقط لسقي المساحات الخضراء وفي الصناعة.
- 45 في المائة يعتقدون أنهم مستعدون لاستهلاك المنتجات الفلاحية التي يستخدم في زراعتها هذا النوع من المياه.
- 22 في المائة من المشاركين يعتقدون أنهم مستعدون لشرب هذه المياه المعالجة.

أما بالنسبة للأنشطة التي عَبَّرَ المشاركون عن استعدادهم لممارستها من أجل تغيير نمط الاستهلاك الحالي، يتبين ما يلي:

- 88 في المائة من المشاركين اختاروا سلوك الاقتصاد في استهلاك الماء في منازلهم.
- اعتبر ما يقرب من 75 في المائة منهم أن فرز النفايات هو الخيار الأمثل لتغيير نمطنا الحالي في الاستهلاك، و63 في المائة فضلوا شراء المواد المتأتية من التدوير.

«أية دينامية عمرانية من أجل تهيئة مستدامة للساحل»[173]

يسلط هذا الرأي، الذي جرت المصادقة عليه بالإجماع خلال الجمعية العامة 134 للمجلس المنعقدة في 26 ماي 2022، الضوء على وضعية الساحل بوصفه منظومة بيئية تحتضن أكثر من نصف ساكنة البلاد، وتعد مجالاً مهما يستقطب مختلف البنيات التحتية والأنشطة الاقتصادية. غير أن الساحل يتعرض للعديد من الضغوط المتزايدة الناجمة عن دينامية عمرانية غير متحكم فيها تهدد توازنه الإيكولوجي وتؤثر سلبا على مساهمته في تحقيق تنمية تتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود في وجه التقلبات.

ووعياً بالوضعية المثيرة للانشغال والقلق التي يشهدها المجال الساحلي حاليا، وضعت السلطات العمومية إطارا قانونيا ومؤسساتيا يتشكل أساساً من القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل والمخطط الوطني للساحل، وذلك طبقا لالتزامات المغرب الدولية في هذا المضمار. غير أن التدابير المنصوص عليها في الإطار المشار إليه لم يكن لها لحد الساعة تأثير ملموس كفيل بإرساء تهيئة وتنمية مستدامتين للساحل. ويعزى ذلك بالأساس إلى تعدد النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة لهذا المجال، وضعف الانسجام بين النصوص المتعلقة بالساحل وآليات ووثائق التعمير. ينضاف إلى ذلك تعدد المتدخلين الذي يعقد حكامة الساحل ويؤثر سلبا على نجاعتها.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل تدبير العقار، على مستوى المناطق الساحلية، إشكالية كبرى تعرقل مسلسل التخطيط الحضري، بحيث تصعب تعبئة هذا الوعاء العقاري شديد التجزيء لاحتضان مشاريع استثمارية مندمجة وذات قيمة مضافة بالساحل.

173 - https://www.cese.ma/media/2022/09/Avis-littoral-VA.pdf

وقد أدى هذا الوضع أحياناً إلى الاحتلال غير المشروع لأجزاء معينة من الساحل، وتوسع المجال الحضري بكفية غير متحكم فيها، خاصة على طول الشواطئ، بالإضافة إلى تسارع عدد من الظواهر الضارة والخطيرة (التلوث، التعرية الساحلية، والاستغلال المفرط للموارد (نهب الرمال)، وتدهور المناظر الطبيعية وغير ذلك).

انطلاقا مما سبق، يظهر جليا أن أي تدخل فعال كفيل بضمان تجانس تام بين الأهداف المرجوة والممارسة على أرض الواقع، يبقى رهينا باعتماد رؤية شاملة ومنسقة، تشكل أساس تخطيط حضري مبتكر وملائم للمجال الترابي الساحلي.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي باعتماد تهيئة مستدامة للساحل كفيلة بإرساء دينامية عمرانية متحكم فيها تضمن تحقيق توازن بين تنمية المناطق الساحلية والمحافظة عليها وتثمينها. ومن شأن التنفيذ الفعلي لهذه الرؤية أن يؤدي إلى التخفيف أو الحد من الضغوط المتزايدة على هذه المنظومة البيئية الهشة، وتعزيز قدرتها على الصمود، وهو ما سيكون له آثار إيجابية على مستوى فعلية حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يوصي المجلس باتخاذ عدد من التدابير تهم أساسا:

- السهر على التطبيق السليم لمقتضيات القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، لا سيما عبر تفعيل آليات التخطيط الخاصة بالساحل (المخطط الوطني للساحل) وإعداد الآليات التي لم تنجز بعد (التصاميم الجهوية للساحل)؛
- ضمان الملاءمة والانسجام بين وثائق التعمير (التصميم الوطني لإعداد التراب (SNAT) والتصاميم الجهوية لإعداد التراب (SRAT) ومخطط توجيه التهيئة العمرانية (SDAU) وتصميم التهيئة (PA)) والبرامج الترابية (برنامج التنمية الجهوية، برنامج عمل الجماعة، إلخ) والسياسات القطاعية من جهة، والقانون المتعلق بالساحل من جهة أخرى؛
- تخويل الجماعات، طبقا لمبادئ الديمقراطية المحلية واللاتمركز الإداري، صلاحيات تقريرية في إعداد وتهيئة المجال الترابي الواقع ضمن نفوذها، والتخطيط الحضري، وإعداد وثائق التعمير؛
- إعادة النظر في حكامة ونمط تدبير المناطق الساحلية، بما يسمح بتعزيز التنسيق المؤسساتي. ويمكن إسناد مهمة هذا التنسيق في بعض المناطق الساحلية ذات الخصوصية لوكالات خاصة (على غرار وكالة مارشيكا)؛
- وضع جيل جديد من وثائق التعمير، يتم إنجازها وفق مقاربة قائمة على ما يلي:
  - دراسات علمية وتبني معايير التدبير المندمج للمناطق الساحلية؛
  - مشاركة المجتمع المدني والساكنة في جميع مراحل الإعداد والتحيين، من خلال إنجاز دراسات ميدانية وبحوث واستطلاعات الرأي وتنظيم استشارات عمومية.
- تطوير آليات تمويلية مبتكرة ومستدامة، وذلك من أجل تيسير تنزيل وثائق التعمير وإعداد التراب، من خلال:
  - تطوير صيغ لتقاسم زائد القيمة العقارية (plus-value foncière) المتأتي من عمليات تهيئة وتجهيز الأراضي وتحديد الغرض المخصصة له، بين مالكي العقارات والجماعات والفاعلين المكلفين بالتهيئة؛
  - وضع آلية للتعويض عن بعض الأضرار التي يمكن أن تلحق بالساحل، وقد يتخذ هذا التعويض شكل أشغال للإصلاح، أو إعادة التهيئة بعد فترة من الاستغلال.
- تسوية وضعية المباني المقامة على الملك العمومي البحري أو في المنطقة المحاذية للساحل التي يمنع فيها البناء والبالغ عرضها مائة متر، وذلك من خلال مراجعة الإطار القانوني الجاري به العمل حاليا المتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العمومي للدولة.

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية، ثمرة نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، فضلا عن مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين، وكذا نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على المنصة الرقمية «أشارك».

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع التهيئة المستدامة للساحل

بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة المواطنة 16.281 منها 528 إجابة على الاستبيان. وتتجلى أبرز نتائج هذه الاستشارة في المخرجات التالية:

- **في ما يتعلق بوضعية تهيئة الساحل:**
  - صرح 85 في المائة من المشاركين في الاستشارة أنهم غير راضين عن وضعية الساحل الوطني
- **في ما يتعلق بالعوامل أساسية المسببة للاختلالات التي تطبع الدينامية العمرانية بالمناطق الساحلية،** فإنها تتمثل، حسب المشاركين، في ما يلي:
  - عدم تجانس السياسات العمومية (بالنسبة لـ 26 في المائة من المشاركين)؛
  - نمط الحكامة وتعدد المتدخلين في الساحل (26 في المائة)؛
  - عدم فعلية وثائق التعمير (23 في المائة)؛
  - إشكالية تدبير العقار (18 في المائة).
- **أما بالنسبة للتدابير المقترحة من أجل إرساء تهيئة وديناميةعمرانية مستدامة للساحل،** فإن المشاركين تقدموا بالمقترحات التالية:
  - إصلاح سياسة التعمير (81 في المائة من المشاركين).
  - تحسين قابلية وثائق التعمير للتطبيق (70 في المائة).
  - تعزيز البحث العلمي حول الساحل (78 في المائة).
  - النهوض بالديمقراطية التشاركية عبر الإشراك المنتظم والفاعل للمواطن(ة) والمجتمع المدني في التخطيط الحضري (66 في المائة).
  - إصلاح المنظومة العقارية (67 في المائة).

«النظم البيئية الغابوية بالمغرب: المخاطر والتحديات والفرص»[174]

صادق المجلس خلال جمعيته العامة 141 المنعقدة في 29 دجنبر 2022 بالإجماع على هذا الرأي الذي يسلط الضّوءَ على الإمكانات التي تزخر بها النظم البيئية الغابوية في بلادنا وما تتسم به من هشاشة متزايدة في مواجهة الضغوط اليومية والمخاطر البيئية والمناخية المتعددة. ويقترح بدائل لتحقيق التوازن بين استدامة النظم البيئية الغابوية وبين قدرتها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، ومختلف أوجه استغلال خدماتها، وتحقيق التنمية الاقتصادية للمناطق المعنية والساكنة المحلية.

174 – https://www.cese.ma/media/2023/05/Avis-ecosystemes-forestiers-du-Maroc-VA.pdf

يغطي الملك الغابوي حوالي 13 في المائة من إجمالي مساحة المغرب، ويتركز بشكل أساسي في المناطق الجبلية حيث يقطن حوالي 7 ملايين نسمة، أي نصف الساكنة القروية. هذه النظم البيئية التي تتميز بتنوعها البيولوجي الكبير، تضطلع بوظائف أساسية، لاسيما على مستوى تنظيم الموارد المائية، وتعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، إلى جانب المساهمة في تأمين الحاجيات الطاقية والغذائية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يساهم قطاع الغابات بنسبة 1.5 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بحوالي17 مليار درهم سنوياً. كما يُوفر ما بين 8 و10 ملايين يوم عمل، أي ما يعادل 50.000 منصب شغل قار. ومن جهة أخرى، يساهم القطاع في توفير خَشَبِ البناء وخشب الصناعة بنسبة 30 ٪، واحتياجات كَلَأ الماشية على الصعيد الوطني بنسبة 17 ٪، فضلا عن توفير 4 ٪ من العرض العالمي لِبَلُّوطِ الفلين.

ومع ذلك، ورغم أهميتها، فإن النظم البيئية الغابوية مهددة بالتدهور بشكل مستمر يقدَّر بحوالي 17.000 هكتار سنويا. ويعزى ذلك لعدة عوامل في مُقَدِمَتِهَا الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية والضغوط الناجمة عن الأنشطة البشرية. ويبقى غياب عروض خاصة بالسياحة البيئية، والاستخراج المفرط للحطب سنويا بمعدل 3 ملايين طن، بالإضافة إلى الرعي الجائر، وذلك بمعدل يفوق مرتين إلى ثلاث مرات القدرة الإنتاجية للنظم البيئية الغابوية، من العوامل التي من شأنها عرقلة الجهود المبذولة لتثمين الغطاء الغابوي على نحو مستدام.

ولمواجهة هذه التحديات، وترصيدًا للجهود والمكتسبات المنجزة طيلة العقود الثلاثة الماضية، وضعت السلطات العمومية استراتيجية «غابات المغرب 2020-2030» التي تهدف إلى إعادة تأهيل وإصلاح النظم البيئية الغابوية، وتثمينِ مواردها، وذلك وفق مقاربة مستدامة. ولو أن الحصيلة المرحلية لهذه الاستراتيجية تبدو إيجابيةً، فهي لازالت في بدايتها، وبالتالي يَصْعُبُ القيامُ بتقييم موضوعي لنتائجها على المجال الغابوي.

في ضوء هذا التشخيص، يؤكد المجلس على أهمية تقاسم رؤية مُنَسَّقة بين مختلف الأطراف المعنية مع إشراك الساكنة المحلية، من أجل تحويل المجال الغابوي إلى مجال قادر على الصمود في وجه المخاطر، وتعبئة الاستثمارات ذات الطابَع المستدام، وتعزيز القطاعات الواعدة التي من شأنها تثمين موارد هذا المجال الطبيعي، وإيجاد بدائل اقتصادية للحد من اعتماد الساكنة على الموارد الغابوية.

وفي هذا السياق، يُوصى باتخاذ جملة من التدابير الأساسية، نذكر من أهمها:

- إحداث مُدَوَّنَة للغابات يتم بموجَبِها تجميع وتحيين النصوص القانونية المعمول بها، وتحديد حقوق والتزامات جميع الأطراف المتدخلة، وتدقيق طرق وكيفيات حماية التنوع البيولوجي، وتحسين سلامة النظم البيئية الغابوية، ومكافحة حرائق الغابات، وكيفيات تأمين المِلْكِ الغابوي؛
- إعادة تأهيل النظم البيئية الغابوية من خلال الانتقال التدريجي من صيغة حق الانتفاع الممنوح للساكنة المعنية إلى استرجاع هذه الحقوق من قبل الدولة في جميع المناطق المحمية، مع إدماج الساكنة المحلية في أنشطة اقتصادية بديلة؛
- الرفع التدريجي من مساحة المناطق المحمية من 3.76 ٪ إلى 30 ٪ بحلول عام 2050، وذلك تفعيلا للالتزامات الدولية للمغرب في مجال التنوع البيولوجي؛
- تكثيف عمليات إعادة التشجير والتخليف من خلال تنظيم حملات وطنية، وتحديد المساحات المستهدفة، وتعزيز الاستثمارات المستدامة وتقديم التحفيزات الضريبية للمقاولات المعنية، وإعادة النظر في الاختيارات المتعلقة بالأصناف الغابوية المعنية بإعادة التشجير والتخليف؛
- الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في تتبع عمليات التشجير، ومراقبة ومكافحة حرائق الغابات، وذلك بالاستفادة من خبرة وتجارب القطاع الخاص في هذا المجال؛

- تثمين موارد الغابات من خلال تطوير إطار قائم على الشفافية والمسؤولية البيئية في منح امتياز الاستغلال لفائدة الساكنة والمقاولات المحلية، بتشجيع الحراجة الفلاحية، لا سيما من خلال:
  - إحداث علامة الجودة (المسؤولية البيئية) في المجال الغابوي؛
  - إعادة النظر في «تصنيف» الأشجار الغابوية التي تتمتع ثِمَارُها بقيمة اقتصادية وتجارية عالية إلى أشجار مثمرة (مثل زراعة شجر الأرْكان في الملك الخاص).
- تنمية السياحة البيئية في المناطق المحمية بما يُراعي خصوصياتِها الثقافية والترابية والايكولوجية؛
- مواكبة ودعم الساكنة المحلية والرُعاة، من خلال تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومنح إعانات من الصندوق الوطني الغابوي لتشجيع مشاريع زراعة أشجار غابوية مثمرة والنباتات العطرية والطبية في الأراضي الخاصة والجماعية.

إن هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية التي دأب عليها المجلس، هو ثمرة نقاشات موسّعة بين مختلف الفئاتِ المكونة للمجلس، فضلا عن مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين، وكذا نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع عبر منصته الرقمية «أشارك» وشبكاته الاجتماعية.

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع تنمية المجال الغابوي بالمغرب

بلغ عدد التفاعلات مع هذا الموضوع 96625، منها 388 إجابة على الاستبيان و534 تعليقا على صفحات التواصل الاجتماعي للمجلس.

وتتجلى أهم خلاصات هذه الاستشارة في ما يلي:

- حوالي 84 في المائة من المشاركات والمشاركين يرون أن المجال الغابوي يعرف حاليا تدهورا مستمرا في حين يرى 10 في المائة فقط أنه يتم الحفاظ على النظم البيئية الغابوية وتثمينها؛
- 61 في المائة من الإجابات تعتبر أن الإفراط في استغلال الموارد الغابوية هو السبب الرئيسي لهذا التدهور وتأتي التغيرات المناخية في المرتبة الثانية بنسبة 53 في المائة، والتوسع العمراني غير المنظم في المرتبة الثالثة بنسبة 48 في المائة ؛
- يرى أكثر من نصف المشاركات والمشاركين أن أهم التدابير التي يتعين اتخاذها تتمثل في ترشيد استغلال الموارد الغابوية بنسبة 64 في المائة، وإشراك الساكنة المحلية في تدبير تنمية المجال الغابوي بنسبة 58 في المائة

5.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام، التي يرأسها السيد أمين منير العلوي ومقررها السيد لحسن حنصالي، 51 اجتماعا بمعدل مشاركة بلغ 61.5 في المائة في المتوسط.

1.5.3.2. الإحالات

لم يتلقّ المجلس سنة 2022 أي إحالات تدخل ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام.

2.5.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام رأيين:

- «تعزيز نقل الكفاءات في الوسط المهني»؛
- «الأخبار الزائفة : من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة».

تعزيز نقل الكفاءات في الوسط المهني[175]

يتناول هذا الرأي موضوع الحفاظ على الكفاءات والمهارات داخل المؤسسات والهيئات العمومية أو الخاصة ويقترح عدداً من المداخل الكفيلة بتعزيز نقلها. وقد صادقت الجمّعية العامة للمجلس على هذا الرأي بالإجماع خلال دورتها العادية الثامنة والثلاثين بعد المائة (138)، التي عقدت بتاريخ 29 شتنبر 2022.

وتُشكل الكفاءات التراثَ غير المادي الذي تمتلكه أي مؤسسة، كما أن نقلها يعتبر الآلية المثلى لاستمرارية المرفق العام وضمان نجاعة أدائه، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يساهم نقل الكفاءات في الحفاظ على المعارف، لاسيما المعارف غير الموثقة بشكل كافٍ أو المستمدة فقط من الخبرة المكتسبة. كما تتيح هذه العملية الاستثمار الأمثل لزمن العمل وتَمَلُّك ثقافة المؤسسة وتثمين رأسمالها البشري وتعزيز تماسكه.

ويسجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الرأي أن موضوع نقل الكفاءات في المغرب لا يتبوأ المكانة اللائقة به، حيث تظل الإجراءات والمبادرات (من قبيل وضع خارطة للكفاءات ودلائل مرجعية خاصة بها) التي تم اتخاذها غير كافية في ظل وجود العديد من العقبات التي تعوق عملية نقل الكفاءات داخل المؤسسات، ومن بينها:

- غياب مساطر تؤطر هذه العملية، حيث يتم نقل الكفاءات في الغالب بكيفية «غير مهيكلة»، لاسيما بالنسبة للملتحقين الجدد بالمؤسسة؛
- نقص في آليات وقنوات نقل الكفاءات (عملية الإدماج، تقاسم الكفاءات عبر التفاعل الاجتماعي، منصات مخصصة لتقاسم المعارف، مخططات عمل قائمة على إعداد الخَلَف، وغير ذلك)؛
- «انقطاع» سلسلة نقل الكفاءات في بعض الحرف التي تقوم في جانب كبير منها على المعرفة الضمنية، ويكون تعلّم المهارات والقدرات فيها بالتجربة (كما هو الحال بالنسبة للصناعة التقليدية).

ويمكن أن يُعزى هذا الوضع في جانب منه إلى ضعف ثقافة تقاسم المعارف ونقلها داخل المؤسسات، وكذا إلى وجود إطار قانوني لا يحفز بالقدر الكافي على نقل الكفاءات. ذلك أن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، شأنه في ذلك شأن مدونة الشغل، يركز بشكل أكبر على الدبلومات والأقدمية والدرجات والمؤهلات والتجربة المهنية ولا يَنُصُّ صراحة على تثمين الكفاءات ولا يحدد كيفيات نقلها.

وتَبرُزُ من خلال هذا التشخيص الذي يتقاسمه مختلف الفاعلين المعنيين الحاجة الملحة لأن تولي بلادنا اهتماماً خاصاً لهذه الإشكالية، التي قد تزداد تعقيدًا بالنظر إلى ما يلي:

- يرتقب بنهاية الفترة الممتدة ما بين 2021 و2025 أن تحال نسبة 9.75 في المائة من الموظفين على التقاعد. في المقابل، فإن الجهود المبذولة في مجال التوظيف تظل غير كافية؛
- تواجه بلادنا تفاقم ظاهرة هجرة الموارد البشرية المؤهلة نحو الخارج، حيث يحتل المغرب المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال هجرة الكفاءات، وذلك بحسب مؤشر خروج الكفاءات وهجرة الأدمغة (international human flight and brain drain index) لسنة 2022.

175 – https://www.cese.ma/media/2023/02/Avis-transfert-de-compe%CC%81tences-VA.pdf

واعتباراً للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى جعل عملية الحفاظ على الكفاءات وضمان نقلها مكوناً لا غنىً عنه في كل الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتدبير الرأسمال البشري. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس باتخاذ التدابير الرئيسية التالية:

- مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ومدونة الشغل، من أجل إدراج مفهوم نقل الكفاءات، مع العمل على التحديد الدقيق لمكوناته ونطاقه وكيفية نقل هذه الكفاءات؛
- وضع خارطة للكفاءات (جرد الكفاءات) من أجل ضمان استدامتها والحفاظ على المهن المهددة بالاندثار، وذلك من خلال :
  - وضع وتحيين دلائل مرجعية للوظائف والمهن (REM) ودلائل مرجعية للوظائف والكفاءات (REC)؛
  - إحداث وتعزيز مراصد للمهن والكفاءات تتولى الرصد المنتظم للكفاءات الموجودة و/ أو التي بها خصاص، وتحديد المهن المعرضة للضغط أو المهددة بالزوال، وذلك بغية ملاءمة برامج التكوين؛
  - تعزيز مخططات حماية المهن المهددة بالاندثار، لا سيما حرف الصناعة التقليدية، وذلك من خلال التمرس المهني والاعتماد على الطرق المتوارثة في تلقين هذه الحرف وتناقلها من جيل إلى جيل (على سبيل المثال، طريقة لْمَعْلم / لمْتْعلم).
- تحسين نقل الكفاءات عن طريق التكوين المستمر، من خلال :
  - استخدام الرصيد الزمني الخاص بالتكوين المستمر (وفق القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا)، وذلك لتفعيل عملية نقل الكفاءات وتخصيص جزء من رسم التكوين المهني لتمويل برامج تستهدف نقل الكفاءات داخل المقاولة؛
  - الاستعانة بالعاملين من ذوي الخبرة، والمتقاعدين، وشبكات الكفاءات، من أجل تأطير برامج التكوين المستمر وتحسين مستوى المكوِّنين.
- اتخاذ تدابير تحفيزية لنقل الكفاءات في القطاعين العمومي والخاص :
  - أخذ الجهود المبذولة في مجال نقل الكفاءات بعين الاعتبار أثناء عمليات تقييم أداء العاملين وتحسين أجورهم؛
  - إتاحة الإمكانية لحركية الموظفين والأجراء بين القطاعين العمومي والخاص، وذلك بما يسمح بنقل الكفاءات والخبرات والمهارات الوظيفية والمهنية من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، مع الحرص على الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، من خلال توفير الإطار القانوني المناسب.

إن هذا الرأي، الذي تم إعداده وفق منهجية تشاركية، هو نتاجُ نقاشات موسعة بين مختلف الفئات المكوِّنة للمجلس، وجلسات الإنصات التي تم تنظيمها مع الفاعلين المعنيين بهذا الموضوع، فضلاً عن الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس على المنصة الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma)

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع نقل الكفاءات في الوسط المهني

بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة المواطنة 16.937 منها 610 إجابة على الاستبيان. وتتجلى أبرز نتائج هذه الاستشارة في المخرجات التالية:

- 47 في المائة من المشاركات والمشاركين لم يستفيدوا من نقل الكفاءات، في حين صرح 38 في المائة منهم أن استفادتهم لم تكن بالقدر الكافي، بينما لم تتجاوز نسبة من أكدوا أنهم استفادوا بشكل جيد من هذه العملية 14 في المائة.
- وحسب المشاركين، هناك أربعة تدابير ذات أولوية من شأنها تحسين عملية نقل الكفاءات، ألا وهي:
  - اعتماد تدابير تحفيزية لنقل الكفاءات (77 في المائة)؛
  - إحداث مراصد لإحصاء الكفاءات الموجودة وتحديد المهارات والمهن التي تسجل خصاصا (55 في المائة)؛
  - وضع برنامج وطني للحفاظ على المهن المهددة بالاندثار، لا سيما المتعلقة بالصناعة التقليدية (54 في المائة)؛
  - تسريع وتيرة نقل الكفاءات والمهارات من المصالح المركزية نحو الجهات (43 في المائة).

«الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة»[176]

يتناول هذا الرأي، الذي صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس بالإجماع في دورتها العادية 141 في 29 دجنبر 2022، مشكلةَ الأخبار الزائفة التي تَتَنَامَى على الصعيدين العالمي والوطني، لاسيما مع الاستعمال المتزايد للهواتف الذكية وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي. ويمكن لتأثير الأخبار الزائفة السلبي أن يَطالَ الأفرادَ والمؤسسات والمجتمع بوجه عام.

يُعَدُّ انتشار الأخبار الزائفة ظاهرةً قديمة اتَّسَع نطاقُها مع ظهور وسائل التواصل الحديثة وانتشار استخدامها. ففي 2018، أجرى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا دراسةً حول الأخبار الزائفة، كَشفت أنها تنتشر بسرعة ستةَ أضعافِ المعلوماتِ الحقيقية.

وقد أصبح نشر الأخبار الزائفة بكيفية مقصودة أداةً تُستخدَم على نطاق واسع إمَّا لغايات رِبحية أو للتأثير على السلوك أو للإضرار بالمنظمات والدول على السّواء، وهو ما يُخِلُّ بالنظام العام ويُضعف أداء الأَسواق.

وممَّا يُسهِّل تداولَ هذه الأخبار الزائفة محدوديةُ إمكانيةِ الوصول إلى المعلومات الرسمية والصحيحة، لا سيما وأنَّ المُواطنَ لا يَملك مِنَ الأدوات ما يكفي للتأكد من صحة سَيْلِ المعلومات المتداوَلة في مختلف الوسائل الإعلامية. وعِلاوةً على ذلك، فإنَّ ما يقوم به أحياناً بعضُ «المؤثِّرين» لأهداف غير حميدة يَزيدُ من انتشارِ الأخبار الزائفة.

وفي المغرب، تُوجَد العديدُ مِنْ مَواطِنِ الخَلَلِ والهشاشةِ التي تُؤدِّي إلى انتشار الأخبار الزائفة، ومنها على وجه الخصوص:

- عدم نشر البيانات الرسمية التي في حوزة بعض الإدارات بكيفية ممنهجة ومنتظمة أو بطريقة مُحيِّنة، وذلك بالرَّغم مِمَّا يَنُصُّ عليه صراحةً القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛
- محدودية الموارد البشرية والمادية لمختلِف وسائل الإعلام العمومية ليضطلع بدوره كاملاً في التصدي لانتشار الأخبار الزائفة؛

176 – https://www.cese.ma/media/2023/03/Avis-Fake-News-VA-4.pdf

- نقص واضح في منصات فعّالة للتحقق من المعلومات بشكل أفضل، باستثناء بعض المبادراتِ المعدودةِ على رؤوس الأصابع.

وإدراكاً من المجلس للطبيعة المُعقَّدة ومُتعدِّدة الأبعاد لمشكلة الأخبار الزائفة والتضليل الإعلامي، فإنه يدعو إلى اعتماد رؤية تَستَند إلى أدوات ومقاربات تَكفُل حصولَ المواطِنات والمواطنين على المعلومة المؤكَّدة، مع تزويدهم بالوسائل التي تمكِّنهم من رصد الأخبار الزائفة ومن ثَمَّ الحد من انتشارها.

وفي هذا الصدد، فإنه يُوصَى باتخاذ التدابير الرئيسية التالية:

- تفعيل **الحق في الحصول على المعلومة**، لا سيما من خلال إقرار إلزامية نشر جميع الوثائق الرسمية العمومية في غضون 24 ساعة من تاريخ المصادقة عليها على موقع الإدارة المعنية.
- التحقق من صحة المعلومات، وذلك من خلال:
  - إحداث بوابة رقمية عمومية للتحقق من المعلومات (Fact-checking) بخصوص الأخبار الرسمية في المغرب، مع ترصيد المبادرات التي تم إطلاقها على مستوى عدد من المؤسسات الإعلامية (وكالة المغرب العربي للأنباء والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وغيرهما).
  - تقديم الدعم المالي لمواقع «التحقق من المعلومات» من خلال صناديق مستقلة على غرار صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، وذلك لضمان حسن سير هذه المواقع، مع الحرص على ضمان حِيادها وتعزيز مصداقيتها.
  - إحداث نظام علامة مميزة مُوَجّه لمواقع «التحقق من المعلومات»، وذلك على غرار علامة «e-thiq@» بالنسبة لمقاولات التجارة الإلكترونية.
  - دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء نُظُم لرصد وتبادل المعلومات الزائفة بين المهنيين الإعلاميين، وذلك تيسيراً للتحقق من هذه الأخبار قبل نقلها والحد من انتشارها قدر الإمكان.
- **تعزيز قدرات المستعمِلين والمهنيين** في مجال رصد الأخبار الزائفة، وذلك من خلال:
  - العمل بشكل منتظم (من قبل القطاع الحكومي المكلف بالتواصل، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري... إلخ) على إثارة انتباه الساكنة من خلال مختلف وسائل الإعلام إلى مخاطر «الأخبار الزائفة»، مع العمل على استهداف كل فئة على حِدَة (الأطفال والمراهقون والمُسِنُّون وغيرُ المتعلمين ...).
  - تعزيز البرامج التربوية الإعلامية وتنمية الحس النقدي لدى المستعمِلين منذ سن مبكرة.
  - توعية المهنيين وغير المهنيين من منتجي المعلومات (المدوِّنون والمؤثرون وغيرهم) بدورِهم والمسؤوليات الملقاةِ على عاتِقهم في مجال مكافحة الأخبار الزائفة، لا سيما من خلال تنظيم برامج للتكوين المستمر.
- **تشجيع البحث العلمي والتعاون الدولي**، وذلك من خلال:
  - وضع برامج للبحث وتطوير آلياتٍ للرصد والتصدي لانتشار الأخبار الزائفة، بشراكة بين الدولةُ والمهنيين والجامعات.
  - تعزيز الانخراط في الجهود الدولية لرصد ومكافحة الأخبار الزائفة، وذلك مواكبةً للتطورات التكنولوجية في هذا المجال.

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعدادُه وفق مقاربة تشاركية انخرطت فيها جميع الجهات ذات الصلة، ثمرةَ نقاشات مُوسّعة بين مختلِف الفئات المكوِّنة للمجلس، فضلاً عن مخرجات جلسات الإنصات التي نَظّمها المجلس مع أبرز الفاعلين المعنيين، إلى جانب نتائج الاستشارة المواطِنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على المنصة الرقمية «أشارك» (oucharik.ma).

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع الأخبار الزائفة

بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة المواطنة 75372 منها 626 إجابة على الاستبيان. وتتجلى أبرز نتائج هذه الاستشارة في المخرجات التالية:

- صرح 93 في المائة من المشاركين أنهم يتلقون معلومات وأخبارا تبدو غير موثوقة.
- 51 في المائة من المشاركين سبق لهم أن نشروا بين معارفهم معلومات وأخبارا مشكوكاً في صحتها.
- يرى معظم المشاركين أنها المعلومات متوفرة، بينما يفيد أزيد من 70 في المائة أن المعلومة الرسمية والموثوقة إما يصعب الحصول عليها أو أنها ناقصة وغير مُحينة.
- عن الدوافع الرئيسية التي تفسر إشاعة الأخبار الزائفة، فهي تشمل بحسب المشاركين البحث عن تحقيق الربح المادي والبحث عن التأثير ونشر الأفكار.
- في ما يتعلق بالتوصيات، يرى المشاركون في الاستشارة أنه يتوجب أولا العمل على تعزيز الحضور المؤسساتي على الأنترنت وفي شبكات التواصل الاجتماعي، ولكن أيضا وضع منصات وطنية للتحقق من المعلومة.

6.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يرأسها السيد لحسن والحاج، ومقرّرها السيد عبد المقصود الراشدي، ما مجموعه 51 اجتماعا بمعدّل مشاركة بلغ في المتوسط 65 في المائة.

طبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي وأحكام النظام الداخلي في مادتيه 74 و75، تم تكليف اللجنة بإعداد التقرير السنوي.

التقرير السنوي برسم سنة 2021

تمّت المصادقة على التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2021 بالأغلبية خلال الدورة العادية 135 للجمعية العامة للمجلس المنعقدة في 30 يونيو 2022.

وطبقاً للقانون التنظيميّ للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، يتضمّن التقريرُ السنويّ للمجلس تحليلاً للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا برسم سنة 2021.

اتسمت سنة 2021 بدينامية تعافٍ اقتصادي همت المستويين الوطني والدولي على حد سواء، وذلك بالنظر إلى كونها جاءت في أعقاب سنة شهدت أزمة صحية حادة ذات تأثيرات شديدة الوطأة على جميع المستويات.

فعلى الصعيد الدولي، سجل النمو الاقتصادي انتعاشاً بلغ 6.1 في المائة، بعد انكماش قوي بلغت نسبته 3.1 في المائة سنة 2020. غير أن وتيرة التعافي الاقتصادي، التي تفاوتت حسب القدرات المالية للبلدان وإمكاناتها اللوجيستيكية، تباطأت خلال الأشهر الأخيرة من السنة، لاسيما جرَّاء موجة المتحور «أوميكرون» وكذا بسبب استمرار الاضطرابات التي همَّت الشحن والجوانب اللوجيستيكية المتعلقة بالنقل الدولي. وبالموازاة مع ذلك، شهدت سنة 2021 صدمة كبرى على مستوى أسواق المواد الأولية الطاقية والغذائية، حيث سجلت الأسعار ارتفاعاً معمماً ومتواصلاً، في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

على الصعيد الوطني، مكنت التطورات التي سُجلت خلال سنة 2021 من الوقوف على مدى قدرة اقتصادنا على الصمود بعد سنة 2020 التي شهدت انخفاضاً حاداً في الناتج الداخلي الإجمالي، جراء تداعيات الأزمة الناجمة عن تفشي كوفيد-19. وفي هذا الصدد، سجل الاقتصاد الوطني انتعاشاً واضحاً في 2021، بمعدل نمو في الناتج الداخلي الإجمالي بلغ 7.9 في المائة، لاسيما بفضل موسم فلاحي جيد وكذا نتيجة الانتعاش القوي الذي شهده النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات، باستثناء السياحة والإيواء والمطاعم والنقل.

وفي ظل هذه الظروف، لا يُتوقَّع أن يستعيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي المستوى الذي بلغه قبل الأزمة إلا في حدود سنة 2023، وهو ما يتطلب مضاعفة الجهود من أجل تفادي أي تأخير في تحقيق أهداف النموذج التنموي الجديد، التي ترمي إلى مضاعفة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي المسجَّل في سنة 2019، بحلول سنة 2035.

وبخصوص المؤشرات الماكرو-اقتصادية الأخرى، سَجَّلت سنة 2021 انخفاضاً في عجز الميزانية مقارنةً بسنة 2020، حيث تراجعت نسبته من 7.1 في المائة إلى 5.5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، كما تراجعت نسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي من 71.1 في المائة سنة 2020 إلى 68.9 في المائة خلال سنة 2021. ويلاحَظ أن دين الخزينة يمتد في معظمه على المديين المتوسط والطويل وأن حصة الدين الخارجي فيه لا تتعدى 23 في المائة، وهي نسبة قريبة من تلك المسجلة في السنة التي سبقت الأزمة (21.6 في المائة في سنة 2019). أما بخصوص معدل التضخم، فقد تضاعف حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، حيث انتقل من 0.7 في المائة في 2020 إلى 1.4 في المائة في 2021.

على الصعيد الاجتماعي، اتسم قطاع التربية والتعليم بمواصلة تنفيذ مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العملي، الذي يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية ألا وهي: الإنصاف وتكافؤ الفرص، والارتقاء بجودة التربية والتكوين، وحكامة المنظومة والتعبئة. من جهة أخرى، اتسم تدبير الحياة المدرسية خلال سنة 2021، بشكل خاص، بالعودة التدريجية للدراسة الحضورية، وبتأجيل موعد الدخول المدرسي برسم موسم 2022-2021 لمدة شهر، وذلك في إطار التدبير الاستباقي للوضعية الوبائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. ويذكر أنه رغم الجهود المبذولة، لا يزال قطاع التربية والتعليم يعاني من عدد من الاختلالات البنيوية، التي تنعكس سلبا على جودة تعلمات التلامذة. فقد كشفت مخرجاتُ البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة (PNEA) التي نشرت سنة 2021، عن ضعف مُعَمَّم في المكتسبات اللغوية والرياضية والعلمية للتلامذة عند نهاية الطور الابتدائي والإعدادي. ولتجاوز هذه الوضعية، يتعين مباشرة إصلاح جريء لمنظومة التربية والتعليم يرمي، بشكل خاص، إلى تحسين تكوين الأساتذة، بما في ذلك على مستوى التكوين المستمر، مع الارتقاء بوضعهم، وتعميم تعليم أولي ذي جودة، وتعزيز التعلمات والكفايات الأساسية.

من جهة أخرى، تميزت سنة 2021 بإطلاق **الورش المهيكل لتعميم الحماية الاجتماعية**. وقد جرى اتخاذ عدد من التدابير والمبادرات في إطار تنزيل هذا الورش، تجلت على الخصوص في نشر القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية وإصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة به. كما أعلنت الحكومة في نهاية سنة 2021، عن مخطط لإصلاح المنظومة الصحية يهدف إلى تجاوز مختلف أوجه الخصاص التي يعاني منها قطاع الصحة. ومن بين التدابير الكبرى المنصوص عليها في هذا المخطط، نذكر الرفع من الميزانية المخصصة لقطاع الصحة العمومية، والتعميم التدريجي لطب الأسرة، وتعزيز صحة الأم والطفل. وإن تفعيل هذا المخطط على الوجه الأمثل يقتضي تحديد أهداف مرقمة تسمح بتقييم جداوئيته مع تحديد الموارد المعبأة من أجل تمويله.

غير أن نجاح تعميم الحماية الاجتماعية، بوصفه مشروعا مجتمعيا ذا أهمية بالغة لمستقبل بلادنا، يظل رهينا بمدى قدرة الفاعلين المعنيين على رفع عدد من التحديات، التي تهم على الخصوص، تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة والتقيد بالبرنامج الزمني المحدد.

وبخصوص **إشكالية مشاركة النساء في سوق الشغل**، يلاحظ أنه على الرغم من التحسن الظرفي الذي شهدته سنة 2021، إلا أن معدل نشاط النساء يظل بشكل بنيوي ضعيفا جدا، وبالتالي تظل النساء على هامش التنمية، وتبقى وضعيتهن متأرجحة بين البطالة والشغل الناقص. ومن بين العوامل المعرقلة لولوج النساء إلى سوق الشغل، والتي أثارت النقاش خلال سنة 2021، نذكر، على وجه الخصوص، مشكل التحرش الجنسي، لا سيما في أماكن العمل والوسط الجامعي. وقد سلط المجلس في هذا الصدد الضوء على الاختلالات التي تطبع مسار تقديم النساء لشكاية بسبب تعرضهن للتحرش، بحيث تضطررن غالبا إلى التزام الصمت إما خوفا من التعرض للانتقام، لا سيما عندما تكون العلاقة بين المتحرش وضحيته محكومة بتراتبية معينة، أو بسبب عدم تمكن الضحية من إثبات ما تعرضت له من تحرش.

على مستوى الحوار الاجتماعي، لم يُسجل خلال سنة 2021 أي تقدم ملموس سواء على صعيد الحوار الاجتماعي الثنائي أو ثلاثي الأطراف أو على مستوى النصوص القانونية الأساسية المؤطرة للعلاقات المهنية. أما بخصوص القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب، المنصوص عليه في دستور المملكة، فإن هذا النص الأساسي في التشريع الاجتماعي لم يخرج بعد إلى حيز الوجود، بالنظر إلى غياب توافق بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حوله.

من جهة أخرى، كشفت أزمة كوفيد-19 عن استعجالية مراجعة مدونة الشغل بما يسمح بمواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها سوق الشغل، خاصة التأطير القانوني لدينامية الرقمنة المتزايدة للعمل. كما يتعين أن يمكن هذا الإصلاح من تعزيز حماية حقوق العاملات والعاملين ووضع الآليات الحمائية اللازمة لتفادي تسبب الأزمات التي قد تحدث مستقبلا في وقوعهم في الهشاشة.

بخصوص المحور البيئي، تميزت سنة 2021 بعقد المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ (الكوب 26) الذي استضافته غلاسكو بمشاركة 196 دولة، من بينها بلادنا، وتُوِّجَت أشغاله باعتماد ميثاق غلاسكو للمناخ. وينص هذا الميثاق على مجموعة من الالتزامات تهم على الخصوص تعزيز القدرة على الصمود أمام التقلبات المناخية، وتقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعبئة التمويلات اللازمة لتحقيق ذلك.

وقد قام المغرب **بتحيين مساهمته المحددة وطنيا** في 2021 في مجال مكافحة التغير المناخي، حيث التزم بتخفيض غير مشروط بالدعم الدولي لانبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 18.3 في المائة مقارنة بالسيناريو الأساسي، الذي يتوافق مع «المسار الطبيعي للأعمال». كما رفعت بلادنا سقف التزاماتها باستهداف تخفيض إجمالي لانبعاث غازات الدفيئة يصل إلى 45.5 في المائة في أفق 2030، وهو ما يستلزم حصول المغرب على 24 مليار دولار كمساعدة إضافية ضمن المشاريع المشروطة.

وفي مجال تدبير الموارد المائية، عرف المغرب خلال السنوات الأربع الأخيرة عجزاً مائياً سنوياً يتراوح بين 54 و85 في المائة، وهي وضعية مقلقة تشكل تهديداً حقيقياً من شأنه أن يعيق مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا. وهو ما يستدعي العمل بشكل استعجالي على مباشرة الإصلاحات اللازمة، تفعيلا لتوجهات وتدابير البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي وتوصيات النموذج التنموي الجديد، وذلك من أجل تحسين حكامة قطاع الماء ونجاعة تدبيره، لاسيما ما يتصل بالأنشطة الفلاحية والمنزلية.

وبخصوص الطاقات المتجددة، تشكل القدرة المركبة للطاقات المتجددة حوالي38 في المائة من المزيج الطاقي، علماً أن الإنتاج الكهربائي من الموارد المتجددة على الصعيد الوطني لا يتجاوز 20 في المائة. وهو ما يقتضي تسريع مسلسل تطوير الطاقات المتجددة مع الحرص على تنويع الموارد الطاقية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القطاع الحكومي الوصي أطلق خارطتي طريق تتعلقان بتثمين الكتلة الحيوية والهيدروجين الأخضر. ومن الأهمية بمكان أن يتم تطوير هاذين القطاعين بالنظر إلى ما يتيحانه من إمكانات في مجال مكافحة انبعاثات غازات الدفيئة وخلق فرص الشغل وتعزيز حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي.

كما تميزت نهاية سنة 2021 بتقديم المغرب **لاستراتيجية خفض الكربون على المدى الطويل بحلول** 2050 على أنظار الأمم المتحدة. وتتمحور هذه الاستراتيجية الجديدة حول سبعة توجهات استراتيجية، يهم أولها الإسراع في تطوير الطاقات المتجددة من أجل رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 80 في المائة من المزيج الطاقي بحلول سنة 2050.

وفي ما يتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لاسيما ما يتصل بالمحافظة على البيئة، سجل التقرير الوطني الذي أصدرته المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2021 حول هذا الموضوع ضعف وتيرة تطور المؤشرات الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بالنسبة لنقاط اليقظة، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخيرة، على تسليط الضوء على مجموعة من المجالات ذات الأولوية:

وتتعلق نقطة اليقظة الأولى بصدمة التضخم التي شهدها المغرب مؤخراً على غرار بقية بلدان المعمور، مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

وبالنسبة لبلادنا، فإن الارتفاع الهام في الأسعار الذي سجل مؤخراً يعزى بالأساس إلى عوامل خارجية. غير أن ذلك لا ينفي تأثير عوامل داخلية، لا سيما إشكالية ضعف تنظيم الأسواق الخاصة بالمنتجات الفلاحية وكثرة الوسطاء.

ومن أجل تقليص آثار التضخم الذي تشهده بلادنا، اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **جملة من التوصيات على المديين القصير والمتوسط. فعلى مستوى الإجراءات ذات الطابع الآني**، يتعين التفكير في توزيع مساعدات تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، والإبقاء على الرسوم الجمركية المفروضة على أسعار بعض المنتجات الأساسية المستوردة في مستوى منخفض، وتعزيز مراقبة مدى احترام قواعد المنافسة في مختلف القطاعات، لا سيما قطاعات السلع والمنتجات الأساسية، مع الحرص على أن تكون العقوبات في حالة انتهاك هذه القواعد رادعة بما فيه الكفاية.

وعلى المدى المتوسط، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالعمل على الخصوص على الإسراع بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل استهداف أمثل للدعم الموجه للفئات الأكثر هشاشة؛ والقيام بالمزيد من الاستثمارات في القدرات الوطنية في مجال تخزين المنتجات الطاقية ودراسة السبل الممكنة لتعبئة قدرات التخزين المتوفرة لدى شركة «سامير»؛ وإصلاح وتنظيم فضاءات تسويق المنتجات الفلاحية؛ وإحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح المتعلقة بالمواد الأساسية.

أما في ما يتعلق بنقطة اليقظة الثانية، فتهم ضرورة توفير الظروف الكفيلة بتطوير صناعة صيدلية وطنية تنافسية من أجل تعزيز السيادة الصحية لبلادنا. وانطلاقا من تحليل الاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع بالمغرب، يوصي المجلس باتخاذ التدابير التالية ذات الأولوية: إرساء أفضلية وطنية لفائدة المنتجات المصنعة محليًا مع مراعاة تحقيق حد أدنى من القيمة المضافة المحلية؛ وتقليص الآجال القانونية لدراسة ملفات طلب الترخيص بالعرض في السوق؛ وضمان الالتزام الصارم بقواعد المنافسة السليمة والحرص على أن تكون العقوبات في حالة انتهاك هذه القواعد متناسبة ورادعة بما فيه الكفاية؛ ومراجعة المقاربة المعتمدة وآلية المقارنة الدولية من أجل تحديد الأسعار المرجعية للأدوية.

وبخصوص نقطة اليقظة المتعلقة بالمحور الاجتماعي، فإنها تهم موضوع التقاعد، حيث تم التشديد على ضرورة الإسراع بتفعيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لقطاع التقاعد.

أما نقطة اليقظة الأخيرة التي يتناولها هذا التقرير، فتتعلق بموضوع الانتقال الطاقي، باعتباره ورشاً استراتيجياً من شأن إنجاحه أن يساهم بشكل قوي في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا. وفي هذا الصدد، سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الاستراتيجية الطاقية لسنة 2009، عرفت تأخراً على مستوى التنفيذ، لاسيما في ما يتعلق بالغايات المتصلة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. وفي ظل الأزمات المتتالية، بدءاً بالأزمة الصحية إلى الأزمة الحالية في مجال الطاقة، تفاقمت هشاشة قطاع الطاقة، مما انعكس بشدة

على القدرة الشرائية للمستهلك والنسيج الاقتصادي وميزان الأداءات في بلادنا، كما أن ذلك يحمل مخاطر على مستوى سيادتها الطاقية. وعلاوة على ذلك، يعاني قطاع الطاقة، لا سيما قطاع الطاقات المتجددة، اليوم من غياب قيادة استراتيجية تعتمد إجراءات منسقة تقوم على الالتقائية بين مختلف الفاعلين المعنيين، بالإضافة إلى وجود ترسانة قانونية غير ملائمة. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس **العمل وفق مقاربة منسقة على وضع استراتيجية وطنية طاقية متجددة، وذلك في انسجام تام مع التوصيات الواردة في النموذج التنموي الجديد؛ وتعزيز السيادة الطاقية للمغرب؛ وتنويع مزيج الطاقة المتجددة، من خلال الإسراع بتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، وتسريع مسلسل تثمين الطاقة المستمدة من الكتلة الحيوية.**

في إطار إنجازه لتقريره السنوي، أفرد المجلس الموضوعَ الخاصَّ للتقرير لنمط العمل عن بعد. ذلك أن تداعيات تفشي جائحة كوفيد-19 وتدابير الحجر المنزلي التي واكبتها لم تقتصر على التوازنات الاقتصادية فحسب، بل تعدتها لتشمل أيضاً العلاقات الاجتماعية والظروف المعيشية في جميع أنحاء العالم. وقد استدعى هذا الوضع من العديد من المقاولات اعتمادَ نمط العمل عن بعد على نطاق واسع، وهو ما شكل بداية تغيير هيكلي أسس لواقع جديد في أماكن العمل. وقد تمثل الهدف الرئيسي من الاشتغال على هذا الموضوع الخاص في الوقوف عند تطور العمل عن بعد في سياق الواقع المغربي، وذلك بغية تحديد ما إذا كان الأمر يتعلق بظاهرة ناشئة أو بانتقال مرتبط بالأزمة الصحية؛ ورصدِ مَواطن قوة وضعف هذا النمط من العمل؛ وإبراز ما يحمله من فرصٍ ومخاطر.

7.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، التي يترأسها السيد محمد عبد الصادق السعيدي ومقررها السيد عبد الرحمن قنديلة، 50 اجتماعاً بمعدل مشاركة بلغ 73.2 في المائة في المتوسّط.

1.7.3.2. الإحالات

لم يتلق المجلس أي إحالة برسم سنة 2022 تدخل ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

2.7.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، واصلت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية الاشتغال على الرأي حول موضوع «من أجل تنمية دامجة ومنسجمة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية»، المزمع عرضه للمصادقة خلال سنة 2023.

4.2. اللجان المؤقتة

بالإضافة إلى أشغال اللجان الدائمة، أحدث المجلس لجنة مؤقتة عهد إليها بإعداد رأي حول موضوع مغاربة العالم.

«تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم: الفرص والتحديات»[177]

تفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2022 والرامية إلى إطلاق دينامية جديدة في التعاطي مع قضايا الجالية المغربية المقيمة بالخارج، أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار إحالة ذاتية، رأياً في الموضوع تحت عنوان « تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم: الفرص والتحديات».

177 - https://www.cese.ma/media/2022/12/E-book-MDM-VA-2.pdf

وخلال دورة استثنائية انعقدت بتاريخ 9 نونبر 2022، صادقت الجمعية العامة بالإجماع على هذا الرأي. ويسعى المجلس من خلال هذا الرأي إلى المساهمة في هذه الدينامية الرامية إلى فهم قضايا مغاربة العالم ومعرفتها على نحو أفضل، وذلك بغية الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لهم وصون حقوقهم، والنهوض بإسهامهم في تنمية المملكة وتعزيز إشعاعها.

وينطلق المجلس من معطى أساسي كون مغاربة العالم يشكلون نحو 15 في المائة من مجموع ساكنة المملكة، ويساهمون بأزيد من 7 في المائة من ناتجها الداخلي الإجمالي.

إن طول فترة الإقامة في الخارج ومواصلة المسار المهني، وتكوين علاقات أسرية في بلد الاستقبال والاندماج فيه، واكتساب جنسيته، وممارسة الحقوق المدنية والمشاركة في الحياة السياسية المحلية هناك، كلها عوامل تشجع على الاستقرار الدائم في بلد الاستقبال. غير أنه يلاحظ أن ذلك لا يؤثر على منسوب الروابط الوجدانية والذاكراتية والعائلية مع المغرب التي يستمر على أساسها تبادل الزيارات (أو ما يسمى بـ «سياحة الجذور») والتحويلات المالية والعلاقات الاقتصادية والتفاعلات الدينية والثقافية مع المملكة. وهو ما تؤكده بشكل كبير نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس في إطار إنجاز هذا الرأي، إذ وصف حوالي 93 في المائة من المشاركين علاقتهم بالمغرب بـ«القوية» و«ينبغي تمتينها أكثر». وثمة مؤشرات أخرى تجسد بشكل جلي متانة هذا الرابط واستمراريته: بحيث إن 83.4 في المائة من مغاربة العالم يحولون جزءًا من دخلهم إلى المغرب وحوالي 3 ملايين منهم يزورون المملكة مرة واحدة على الأقل في السنة.

وفي معرض إجابتهم عن الأسباب الرئيسية لتشبثهم بالمغرب واعتزازهم بالانتماء إليه، استحضر المشاركون في الاستشارة المواطنة، على الخصوص، المؤسسة المَلَكِية، وجلالة الملك محمد السادس، والهُوية الوطنية، والتقدم المحرز في مجال البنيات التحتية وفي تنمية البلاد، والنهوض بحقوق المرأة.

غير أن تعزيز الرابط بين المملكة المغربية ومواطنيها المقيمين في الخارج وضمان استمراريته، يظل رهينا ببذل مجهود وطني أقوى، من أجل التفاعل الإيجابي مع انتظاراتهم وتطلعاتهم، وإيجاد الأجوبة المناسبة للإكراهات والمشاكل التي يواجهونها، سواء في بلدان الاستقبال أو في المغرب.

وقد مكنت مختلف جلسات الإنصات والنقاشات والاستشارات التي أجراها المجلس في إطار بلورة هذا الرأي من الوقوف عند خمسة انتظارات أساسية لدى مغاربة العالم:

على صعيد التأطير الديني: ثمة إجماع بشأن الحاجة إلى تعزيز وتعميم النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني في وضوحه واعتداله الروحي، هذا النموذج القائم على مؤسسة إمارة المؤمنين، والمرتكز على منح الأولوية لإعمال العقل وحماية قِيَم الحياة وصون كرامة الإنسان، وذلك في احترام للتشريعات والبيئة الثقافية لبلدان الاستقبال بما يمكن من إرساء مَمارسة دينية متوازنة، تدعو إلى قيم التعايش والحوار، وتتصدى لكل أشكال الدعوة إلى الكراهية، والعنف والتطرف.

في المجال الثقافي: تم الإشارة إلى تعزيز الاستفادة بشكل أفضل من تعليم اللغة العربية، ومعرفة تاريخ المغرب والاطلاع على حياته الثقافية، كتطلع مشروع لدى مغاربة العالم. في هذا الصدد، فإنهم يُفضلون الدعامات الرقمية والخدمات المبتكرة «خارج الأسوار» بَدَلا من المقاربات التقليدية المتمثلة في إحداث مراكز ثقافية تحتضنها مقرات ثابتة ومكلفة لكنها ضعيفة الجاذبية.

في المجال الاقتصادي: جرى التشديد على ضرورة تعزيز التمثيلية في الخارج للقطاعات الاقتصادية الرئيسية وإبراز الفرص الاقتصادية المتاحة بالمغرب. كما ينبغي إعطاء دفعة قوية لمختلف آليات وتدابير الاستقبال والدعم والانتصاف الموضوعة رهن إشارة مغاربة العالم وضمان حسن اشتغالها. من جهة أخرى، من بين الانتظارات التي يعتبرها مغاربة العالم ذات أولوية في هذا المجال، نذكر ضرورة القضاء على العراقيل الإدارية ومكافحة سلوكيات الفساد، وبشكل عام انتهاكات الأخلاقيات في مجال الأعمال والعلاقات الاقتصادية والخدمات العمومية.

في ما يتعلق بالخدمات القنصلية والإدارية والاجتماعية. يعتبر استكمال عملية الرقمنة ونزع الطابع المادي عن المساطر والإجراءات من أجل إضفاء المرونة على العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، من بين الانتظارات الأساسية لمغاربة العالم.

على مستوى التمثيلية السياسية: ينبغي أن ينظر إلى هذه المسألة في شموليتها، بحيث تتسع للمشاركة في آليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، وتشجيع الحوار المواطن والانخراط في تدبير الشأن العام.

إن حرص الدولة على النهوض بأوضاع وحقوق مغاربة العالم، وتوطيد الرابط الذي يصلهم بالمملكة، يتجلى في تعدد وتنوع المؤسسات والاستراتيجيات والبرامج المخصصة لهذه الفئة.

غير أنه يلاحظ أن القطاعات والمؤسسات المعنية بمغاربة العالم، لازالت تعمل بشكل منعزل عن بعضها البعض عوض إعمال آليات التنسيق والشراكة والالتقائية في خدمة مصالح مغاربة العالم. ينضاف إلى ذلك عدم الاستقرار في المنظومة المؤسساتية، جراء التغيرات التي تطرأ باطراد على الهيكلات الحكومية (وزارة مكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وزارة منتدبة، ثم قطاع مكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، وما إلى ذلك)، مما ينتج عنه: تكرار بعض البرامج؛ وكثرة الفاعلين المكلفين بشؤون مغاربة العالم؛ وتداخل بين اختصاصات هؤلاء الفاعلين أحيانا؛ ومبادرات موجهة لفائدة مغاربة العالم غير معروفة بالقدر الكافي؛ وهدر للموارد؛ وبعض المشاريع بلغت مداها؛ وقصور في مجال التوجيه والتتبع والتقييم وآليات التنفيذ.

انطلاقا من هذا التشخيص، الذي يتقاسمه المجلس مع مختلف الفاعلين والأطراف المعنية، يوصي المجلس بمداخل التغيير التالية في خدمة مغاربة العالم:

على مستوى الإطار المؤسساتي: يدعو المجلس إلى تجديد الهندسة المؤسساتية الحالية من خلال:

- إناطة مهمة الإشراف على بلورة وحسن تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بمغاربة العالم بوزير مكلف بشؤون مغاربة العالم منتدب لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج؛
- الارتقاء بأدوار مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج بجعلها مؤسسة عمومية استراتيجية خاصة بمغاربة العالم تشكل الذراع التنفيذي لتنزيل الاستراتيجية المشار إليها، وذلك بتنسيق مع مُختلِف الجهات الفاعلة والأطراف المعنية. ويوصى بأن توضع هذه المؤسسة تحت إشراف الوزير المنتدب المكلف بمغاربة العالم الذي يترأس مجلس إدارتها، وينبغي أن تخول الاختصاصات والموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها على نحو أمثل.
- الارتقاء باللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة إلى لجنة استراتيجية عليا، محدثة لدى رئيس الحكومة ومكلفة حصريا بقضايا مغاربة العالم. وينبغي أن تضم هذه اللجنة مختلف الأطراف المعنية وأن توكل إليها سلطات واسعة في مجالي المتابعة والتحكيم المرتبطان بتنفيذ البرامج الموجهة لمغاربة العالم.

على مستوى جودة الخدمات المقدمة من لدن الإدارة وباقي الفاعلين المعنيين لفائدة مغاربة العالم:

- من أجل الاستجابة بطريقة ناجعة وملائمة لحاجيات مغاربة العالم، يوصي المجلس بإحداث منصة رقمية وحيدة (على غرار مبدأ الشباك الوحيد) لتيسير العمليات والتفاعل بين كل الفاعلين في المنظومة الموجهة لمغاربة العالم. ويتعين أن تخول لهم هذه المنصة إمكانية الولوج إلى مختلف الخدمات والمعلومات والمساطر التي تهمهم (الوثائق القنصلية، وتقديم الدعم في مجال الاستثمار، والمعلومات الثقافية، وتدريس اللغة العربية، وغير ذلك).
- تعزيز الموارد البشرية العاملة في البعثات القنصلية من حيث العدد والكفاءة وتنوع القدرات والتدخلات، وتعزيز الوحدات القنصلية المتنقلة في البلدان التي تسجل ضعفاً في الخدمات الرقمية؛

على مستوى الاستفادة من الخدمات الدينية والثقافية:

- العمل بتعاون وثيق مع السفارات على تفعيل عرض الخدمات المتعلقة بالجانب الديني الموجهة لمغاربة العالم في بلدان الاستقبال، وملاءمتها مع خصوصية كل بلد، مع وضع أهداف محددة وفق برنامج زمني دقيق، والحرص إشراك جميع الأطراف المعنية.
- إحداث جيل جديد من البنيات في مجال النهوض بالعمل الثقافي للمغرب بالخارج، تعمل وفق نمط تدبير مرن وديناميمي ومرتكز على التكنولوجيا الرقمية، وهي بنيات تسمى (hors-murs) أي غير مرتبطة بتشييد بناية داخل مجال ترابي معين أو تدبير إداري كلاسيكي. وينبغي أن يناط بهذه البنيات تنظيم ملتقيات منتظمة بالمغرب حول مغاربة العالم وببلدان الإقامة حول المغرب، على أن تتخذ هذه الملتقيات شكل منتديات للحوار ومعارض وحفلات وفعاليات ثقافية وأنشطة لتعزيز قيم المواطنة.

على مستوى الحماية الاجتماعية:

- الانخراط في حوار مع بلدان الاستقبال بهدف تحيين و/أو توسيع نطاق الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالضمان الاجتماعي بهدف تبسيط الشروط التي تعيق استفادة مغاربة العالم من حقوقهم المرتبطة بالتقاعد والرعاية الصحية عند عودتهم بشكل نهائي أو مؤقت إلى المغرب.
- العمل، بشراكة مع الأبناك وشركات التأمين، على إعداد عرض للتأمين عن المرض لفائدة الأصول، وعرض للتأمين الاختياري على التقاعد لفائدة مغاربة العالم يكون مرفقا بتحفيزات ضريبية.

في مجال تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج:

- إدراج مقتضيات تشريعية وتنظيمية (لا سيما مشروع القانون رقم 21.63 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي ونصوصه التطبيقية) تسمح بتيسير استقدام الكفاءات المغربية العاملة بالخارج، خاصة الأساتذة والخبراء والباحثين الجامعيين. ومن شأن هذه التدبير أن يُمَكِّن الجامعة المغربية وباقي مؤسسات البحث العلمي من الاستفادة من مغاربة العام من ذوي الخبرات والمهارات، وذلك وفق إطار تعاقدي مرن يسمح بمشاركتهم في برامج التكوين والبحث العلمي والابتكار.
- العمل في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص على إحداث منصة رقمية للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات خاصة بالكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، على أن تشمل المهن الجديدة وتلك التي تعاني من الخصاص على المستوى الوطني.

في ما يتعلق بالتحويلات المالية لمغاربة العالم:

- فتح صندوق محمد السادس للاستثمار أمام مساهمة مغاربة العالم و/ أو إحداث صندوق استثمار مخصص لمغاربة العالم بهدف توجيه بعض الموارد نحو الأنشطة ذات الانعكاسات الاجتماعية والبيئية الإيجابية، والاستثمار في أسهم الشركات، وأنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تشجيع الفاعلين المغاربة في القطاع المالي على تطوير منتجات تكميلية ذات جاذبية في مجالي الادخار والتقاعد مخصصة لمغاربة العالم.

بخصوص التمثيلية والمشاركة السياسية لمغاربة العالم:

- تطوير مشاركة وتمثيلية مغاربة العالم في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة الجيدة التي يحدثها الدستور أو القانون؛
- وضع الترتيبات التنظيمية والتقنية، ولا سيما الرقمية منها، الكفيلة بتيسير التسجيل في اللوائح الانتخابية الوطنية والتصويت في الانتخابات التشريعية بالنسبة لمغاربة العالم.

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق المقاربة التشاركية التي دأب عليها المجلس، ثمرة إسهامات ووجهات نظر مختلف الفئات المكونة للمجلس، فضلا عن مخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين، بالإضافة إلى نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على المنصة الرقمية «أشارك» من خلال استبيان بسبع لغات موجه لمغاربة العالم (العربية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية والألمانية والإيطالية والهولندية).

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع توطيد الروابط بين مغاربة العالم والمملكة

بلغ مجموع التفاعلات مع الموضوع 91520 تفاعلا من بينها 4651 إجابة على الاستبيان الخاص بهذه الاستشارة. وتتجلى أبرز نتائج هذه الاستشارة في المخرجات التالية:

أبدى مغاربة العالم، من مختلف الأجيال والمناطق الجغرافية، اهتماما شديدا بموضوع الاستشارة.

- صرحت الغالبية بأنها تحافظ على روابطها مع المغرب (92.94 في المائة)، ووصفتها 65.22 في المائة من المشاركين بكونها روابط قوية.
- في حين عبرت نسبة 87.76 في المائة بأن العلاقات الأسرية والشخصية تحظى بالمكانة الأهم، تليها الروابط الثقافية (77.83 بالمائة)، وعلاقات التضامن والالتزام (65.59 في المائة) والعلاقات المهنية (57.22 في المائة). ويبدو أن المشاركين يتتبعون التقدم الذي أحرزه المغرب في العديد من المجالات. وتبرز شخصية جلالة الملك محمد السادس والمبادرات التي يقوم بها بقوة باعتبارها الباعث الأول لاعتزاز المشاركين بالانتماء للمغرب.
- ومع ذلك، لا تزال هناك نقاط سلبية فيما يتعلق بتقييم الخدمات المقدمة إلى مغاربة العالم. ويتبين أن أغلب مؤاخذات المشاركين تنصب على الظواهر والأفعال التي تعد شكلا من أشكال «الفساد»، كما أنهم يجمعون على رقمنة الخدمات كأحد انتظاراتهم الأساسية (90.2 بالمائة).
- لازالت تحدو مغاربةَ العالم رغبةٌ شديدة في الإسهام في تنمية المغرب (58.62 في المائة)، رغم ما أشاروا إليه من عقبات تعترض سبيلَهم إلى ذلك.
- وعلى المستوى المؤسّساتيّ، فقد أفصح (57.8 في المائة) منهم عن رغبتهم في وجود وزارة خاصة تُعنى بشؤون مغاربة العالم، مع ضرورة العمل على تعزيز النظام المؤسّساتيّ في بلد الإقامة من خلال وضع بنيات تعنى بالمواضيع الاقتصادية، من قبيل الغرف التجارية المغربية (45.4 في المائة).
- وتُبيِّن نتائج الاستشارة أيضاً أنَّ مِنَ المُستجوَبين مَنْ لا يُخطِّط للعودة بصفة نهائية إلى المغرب، ولا تُوحي الأجوبة كذلك باحتمال حدوث عمليات عودة على نطاق واسع، غير أن الأغلبية لا تستبعد فكرةَ المُراوَحة في الاستقرار بين المغرب وبلد الإقامة (42.2 في المائة)، بينما أعرب البعض الآخر عن عزمهم الرجوع إلى المغرب للاستقرار فيه نهائياً لدواعي مهنية (47.2 في المائة).

5.2. الندوات واللقاءات الوطنية والدولية

بهدف التعريف بأشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمشاركة في النقاشات التي تستقطب الاهتمام العام، نظَّم المجلس العديد من الأنشطة الإشعاعية، شاركت فيها شخصيات وطنية ودولية، فضلا عن خبراء رفيعي المستوى وممثلي هيئات دولية.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم العديد من اللقاءات والأيام الدراسية والندوات الوطنية والإقليمية والدولية، نذكر من بينها لقاءات تقديم مخرجات آراء وتقارير المجلس:

- «نحو تحوّل رقميّ مسؤول ومُدمِج» (19 يناير 2022)؛
- «من أجل مقاربة مُبتَكَرة ومندمِجة لتسويق المنتجات الفلاحية» (10 فبراير 2022)؛
- «من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه» (فاتح أبريل 2022)؛
- «مواجهة السلوكات الإدمانية: واقع الحال والتوصيات» (20 أبريل 2022)؛
- «إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في تدبير النفايات المنزلية والمياه العادمة» (25 ماي 2022)؛
- «اقتصاد الرياضة: خزانٌ للنمو وفرصِ الشُّغل ينبغي تثمينه» (06 يوليوز 2022)؛
- «حصيلة وآفاق عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي» (27 شتنبر 2022)؛
- «أية دينامية عمرانية من أجل تهيئة مستدامة للساحل؟» (29 شتنبر 2022)؛
- «تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم: الفرص والتحديات» (20 دجنبر 2022).

وقد نظم المجلس بشراكة مع مجلس المستشارين بتاريخ 21 فبراير 2022 المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، والمنتدى البرلماني حول الجهات بتاريخ 19 أكتوبر 2022.

كما شارك المجلس في الدورة 27 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، من خلال إقامة رواق خاص به شهد توافد 2700 زائر وتوزيع أزيد من 2500 وثيقة.

6.2. العلاقات العامة، تعزيز إشعاع المجلس والتواصل مع المواطنات والمواطنين

سعياً منه إلى ضمان فهم وتمَلُّك أفضلين لمضامين مختلف تقاريره وآرائه، وإنجاح جهود الترافع بشأن التوصيات المنبثقة عنها، وتحفيز النِّقاش العمومي حول القضايا المجتمعية التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمغرب، وإشراك مجموع الفاعلين في هذه الدينامية، قام المجلس بعدد من المبادرات والأنشطة، نذكر منها:

على مستوى الموقع الإلكتروني

في مجال التواصل الرقمي، واصل المجلس تطوير محتويات موقعه الإلكتروني المؤسساتي. وقد سجل هذا الأخير 158.132 زيارة همَّت 374.944 صفحة.

على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي

عمل المجلس خلال سنة 2022 على تعزيز حضوره في منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يعكسه ارتفاع عدد المشتركات والمشتركين في حساباته بهذه المنصات:

- بلغ عدد المشتركين في صفحة المجلس على منصة فايسبوك (الحساب الرسمي) 168.477 مشتركاً (ة)؛
- بلغ عدد المشتركين في صفحة المجلس بالفايسبوك المخصصة للمنصة الرقمية التشاركية «أشارك» 150.007 مشترك (ة)؛
- بلغ عدد متتبعي أنشطة المجلس عبر منصة تويتر 143.072 مشتركاً (ة)؛
- وصل عدد المشتركين في حساب المجلس على منصة لينكد إن 10.460 مشتركاً (ة)؛
- بلغ عدد متتبعي أنشطة المجلس عبر منصة إنستغرام 13.368 مشتركاً (ة)؛

أما بخصوص الفيديوهات التي تم بثها على قناة المجلس بمنصة «اليوتوب»، فقد حظيت بـ 14.684 مشاهدة، وبلغت المدة الإجمالية للمشاهدات 476.1 ساعة.

العلاقات مع الصحافة

حرص المجلس على تعزيز التغطية الإعلامية لمختلف أنشطته وآرائه وتقاريره، من خلال دعوة الصحفيين لمختلف التظاهرات التي ينظمها والإصدار المنتظم للبلاغات الصحفية ذات الصلة. وقد حظيت أعمال المجلس بمتابعة مهمة، تجلت في صدور أزيد من 11.000 محتوى إعلامياً حول المؤسسة.

العلاقات مع المواطن(ة)

تميزت سنة 2022 بإطلاق دينامية جديدة للتواصل مع المواطنات والمواطنين، انسجاما مع استراتيجية المجلس في هذا المجال. وتمحورت هذه الدينامية حول خمسة تدابير كبرى:

- إطلاق المنصة الرقمية التفاعلية «أشارك» (ouchariko.ma) في 27 يناير 2022. وهي فضاء للمشاركة والإنصات والنقاش وتحفيز الذكاء الجماعي، غايته إعطاء الكلمة للمواطنات والمواطنين. وقد سجلت المنصة حوالي 20.400 مساهمة مواطِنة، مَكنت من إغناء عمل المجلس سواء على مستوى عمليات التشخيص التي قام بها بمناسبة اشتغاله على عدة قضايا أو التوصيات المنبثقة عنها؛
- الانفتاح على الجهات، لاسيما من خلال عقد الدورة العادية 138 للجمعية العامة للمجلس وكذا لقاء تقديم مخرجات رأي المجلس حول الدينامية العمرانية بالساحل بمدينة طنجة في 29 شتنبر 2022؛
- تنظيم قافلة جهوية (roadshow régional) لتحل بالفضاء الجامعي بعدد من الجهات، حيث كانت أولى محطاتها بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –عين الشق بالدار البيضاء ما بين 28 نونبر وفاتح دجنبر 2022. وقد تميزت هذه القافلة بما يلي:
  - إقامة فضاء لتبادل الأفكار والنقاش مع الطلبة في حرم الكلية؛
  - تنظيم ندوة حول المبادرة المقاولاتية لدى الشباب، نشط أطوارها السيد أحمد رضى شامي، رئيس المجلس، وذلك يوم 29 نونبر 2022؛
  - تنظيم ثلاث ورشات موضوعاتية في نفس اليوم حول التحول الرقمي، وفعلية حقوق المرأة، والطاقات المتجددة.
- إطلاق مبادرات تواصلية جديدة ترمي إلى تبسيط مضامين آراء المجلس وتقاريره وفتح نقاش حولها مع المواطنات والمواطنين. وفي هذا الصدد، أطلق المجلس برنامجا على قناته على منصة يوتوب يحمل اسم «أجي نداكرو». وقد تم خلال سنة 2022 تنظيم حلقتين من هذا البرنامج: الأولى حول موضوع الشباب وروح المقاولة (24 فبراير 2022)، والثانية حول موضوع الحماية الاجتماعية (27 أبريل 2022).
- تنظيم العديد من اللقاءات مع مجموعات من الطلبة والجمعيات من أجل تقديم مهام واختصاصات المجلس وفتح نقاش حول بعض آرائه وتقاريره.

الإصدارات

أصدر المجلس خلال سنة 2022 الوثائق التالية:

- إحالة واحدة؛
- 10 إحالات ذاتية؛
- التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2021 (باللغتين العربية والفرنسية).

7.2. التعاون الدولي

- تمديد ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية في رئاسة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا لولاية ثانية (2021–2024). وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الأنشطة التالية:

- تنظيم الجمعية العامة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا، الذي يترأسه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية (أكتوبر 2022)؛
- تنظيم ورشة دولية حول التنقلات البشرية المرتبطة بتغير المناخ في إفريقيا، بالرباط (أكتوبر 2022)؛
- اعتماد الوثيقة الترافعية «من أجل عمل إفريقي لمواجهة التغير المناخي» (أكتوبر 2022)؛
- إعداد كتيبات حول تصور المواطنين الأفارقة للتغيرات المناخية لفائدة 16 بلداً إفريقيا، (شتنبر 2022)؛
- انضمام مجلس العمل والحوار الاجتماعي التابع للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)، أكتوبر 2022؛
- اعتماد ميثاق وخطة عمل اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا لاستدامة تنمية إفريقيا؛
- إحداث شبكة من الشركاء لدعم مشروع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا بشأن العمل المناخي: الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ «GIEC»، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA)، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P)، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الدولي؛
- إعداد دليل للاستشارة المواطنة حول موضوع المناخ؛
- تقديم الوثيقة الترافعية «من أجل عمل إفريقي لمواجهة التغير المناخي» في رواق منظمة الأمم المتحدة في قمة «كوب 27» وإبراز المقاربة المتفردة المعتمدة في تناول موضوع تغير المناخ؛
- تنظيم نشاط موازٍ على هامش فعاليات قمة «كوب 27»، بتعاون مع المركز العالمي للتنقل لأسباب مناخية، وذلك بغية إطلاقٍ مشروع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا بشأن التنقلات البشرية المرتبطة بتغير المناخ؛
- اعتماد خارطة طريق مشتركة لتعزيز التجانس والتنسيق بين الشبكات الكبرى التالية (اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA) واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في الدول الفرانكفونية (UCESIF) والرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة (AICESIS)): الدور الريادي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية لتحديد الأولويات وتطوير خطة عمل هذه الشبكات الثلاث؛

- تنظيم مائدة مستديرة بين اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيني حول تعزيز التعاون الصيني الإفريقي في مجال مكافحة تغير المناخ وبناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- تعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية:

- التنظيم المشترك للقمة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في شهر يونيو بمدينة مراكش بمشاركة 30 مجلساً من المجالس الاقتصادية والاجتماعية؛

- تنظيم الاجتماع الأول للفريق المشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية حول الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

- تعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في فرنسا: تبادل الخبرات حول الاستشارة المواطنة وترسيخ العمل في المجالات الترابية. إعداد مذكرة مفاهيمية تتناول بشكل مشترك موضوع نقل الحقوق الاجتماعية لمغاربة العالم.

- المشاركة في أشغال الجمعية العامة الاستثنائية لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها وإعادة انتخاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية عضواً بمجلس إدارة الاتحاد.

- إقامة شراكة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومكتب العمل الدولي من أجل إنجاز دراسة تتعلق بتعميم التعويض عن فقدان الشغل، تفعيلاً للتوصيات الواردة في إحالة المجلس رقم 2022/32.

8.2. ميزانية المجلس

بلغت نفقات المجلس 78.24 مليون درهم موزعة على النحو التالي:

- 28.31 مليون درهم لأجور الموظفين وباقي المساهمات الاجتماعية و23.08 مليون درهم لتعويضات الأعضاء؛

- 22.50 مليون درهم مصاريف المعدات والنفقات المختلفة، شملت مصاريف إعداد التقارير وإصدار الآراء، بما في ذلك جميع النفقات المتعلقة بطباعة إنتاجات المجلس ومصاريف تنظيم التظاهرات الوطنية والدولية.

- أما بخصوص نفقات الاستثمار فقد بلغت 4.35 ملايين درهم، تم تخصيصها أساسا لأشغال تهيئة مقر المجلس واقتناء تجهيزات وبرامج معلوماتية.

III برنامج العمل برسم سنة 2023

انطلاقًا منْ مقاربته التشاركيّة، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال شهر فبراير 2023 اجتماعات تنسيقيّة مع الفئات الخمس الممثلة داخل المجلس. وقد كانت هذه الاجتماعات مناسبة لتحليل ودراسة حصيلة مُنجزات المجلس خلال سنة 2022، وكذا الوقوف على السُّبل الكفيلة بتحسين عمله وأدائه.

وقد اعتبر السيدات والسادة أعضاء المجلس خلال هذه العملية للتقييم الذاتي أنّ حصيلة المجلس برسم سنة 2022 كانت حصيلة إيجابية، إذ مكنت من تعزيز مساهمة المجلس في النقاش الدائر حول مختلف القضايا المجتمعية المطروحة ببلادنا ذات الصلة بمجالات تدخله، والارتقاء بجودة آرائه، وإغناء مقاربته التشاركية، وتعزيز مكانته المؤسساتية على الصعيدين الوطني والدولي.

كما أكد السيدات والسادة الأعضاء على ضرورة الحرص الجماعي الدؤوب على الحفاظ على هذه المكتسبات، بهدف ضمان ديْمومتها وتقويتها مستقبلا.

وقد تم العمل، ترصيدا لمختلف المقترحات والتوجيهات التي عبر عنها أعضاء المجلس، خاصة خلال انعقاد الاجتماعات التنسيقيّة مع الفئات، على إعداد برنامج عمل المجلس برسْم سنة 2023، وهو البرنامج الذي جرى اعتماده خلال الدورة العادية 142 للمجلس المنعقدة في 24 يناير 2023.

ويتضمّن هذا البرنامج، بالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس، مواصلة إنجاز الموضوعات المبرمجة في إطار الإحالات والإحالات الذاتية لسنة 2022، وإطلاق وبرْمَجة موضوعات جديدة برسم سنة 2023.

ويبقى برنامج العمل هذا قابلا للتعديل بحسب الإحالات المُحْتَمل ورودها على المجلس من طرف الحكومة والبرلمان بغرفتيْه.

مواضيع الإحالات الذاتية برسم سنة 2023

مواصلة إنجاز الإحالات الذاتية المبرمجة برسم سنة 2022

1. **المعادن الاستراتيجية**: اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.
2. **المستعجلات الطبية**: اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن.
3. **تنمية المجالات الترابية**: الجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

الاشتغال على مواضيع جديدة برسم سنة 2023

4. «**الاستثمار في القطاعات المستقبلية**: الرهانات والأولويات»: اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.
5. « **الشباب المغاربة الذين لا يزاولون عملا ولا يتلقون تعليما أو تكوينا (NEET)**»: لجنة التشغيل والعلاقات المهنية.
6. **ظاهرة التسول بالمغرب**: اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن.
7. **إصلاح منظومة منح الرخص استغلال الموارد الطبيعية**: لجنة البيئة والتنمية المستدامة.

8. **إعادة تدوير النفايات الصناعية:** لجنة البيئة والتنمية المستدامة.

9. **المشاركة المواطنة:** لجنة مجتمع المعرفة والإعلام.

10. **صناعة الحوسبة السحابية (كلاود):** لجنة مجتمع المعرفة والإعلام.

11. **دور وقدرات الفاعلين الترابيين أمام إشكاليات تدبير الأزمات والكوارث:** لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

من جهة أخرى، وسعيًا منه إلى إضفاء مزيد منَ الجودة على أعماله، يعتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2023 القيام بالتدابير التالية:

من أجل مجلس أكثر تأثيرا:

- **مواصلة تنظيم لقاءات مع اللجن البرلمانية المعنية والوزراء المعنيين من أجل تقديم مخرجات آراء المجلس**، وذلك من أجل تعزيز التفاعل المؤسساتي مع توصيات المجلس؛
- تشكيل فريق عمل **لاقتراح مقاربة مبتكرة في مجال تتبع السياسات العمومية**، مع استثمار تجربة المجلس وترصيد المجهود الفكري والاقتراحي الذي جرى في هذا المضمار؛
- **تحيين بعض آراء المجلس** من خلال إحداث فرق عمل داخل كل لجنة مكلفة بهذه المهمة على أن يعهد إلى مكتب المجلس بتحديد الصيغة التي ستتخذها عملية التحيين (إصدار نقط يقظة، بلاغات صحفية، إصدار طبعات جديدة مَزيدة ومحينة، تنظيم ندوات،...)؛
- مواصلة **التنسيق مع المؤسسات والهيئات المدعوة لجلسات الإنصات من خلال إيفاد مسؤوليها وأطرها العليا القمينة بإسناد المجلس** في تناول مختلف المواضيع؛
- العمل على أن يظل المجلس منفتحا على **موضوعات مستجدة وآنية**، لا سيما من خلال منصة «أشارك».

مجلس أكثر انفتاحا على محيطه وأكثر إشعاعا

- إحداث مجموعة عمل للتفكير في **سبل وآليات النهوض بعلاقات التعاون والشراكة مع الفاعلين المؤسساتيين**؛
- مواصلة تعزيز التعاون مع الجامعات، لا سيما من خلال إطلاق مبادرة مشتركة **لإنجاز بحث علمي حول تجربة المجلس وتأثيره وأثار النقاش المجتمعي على مسلسل التنمية**؛
- **تنويع وتجديد أشكال التواصل والترافع حول توصيات المجلس** (لقاءات مباشرة مع المواطنين، البلاغات الصحية، نقاط اليقظة، القوافل التواصلية، الاستقبالات...)؛
- مواصلة العمل **على تزويد الأعضاء ببطاقات تواصلية بشأن المواضيع المصادق عليها من طرف الجمعية العامة**؛
- مواصلة إعداد **بطاقات تقنية وكبسولات سمعية بصرية** تضم معلومات مبسطة لتقريب المواطنات والمواطنين من المجلس وإنجازاته؛
- **مواصلة ترجمة إصدارات المجلس إلى اللغة الإنجليزية**؛
- **تعزيز جهود الديبلوماسية الموازية** التي يقوم بها المجلس؛

- تعزيز إشراك المواطنات والمواطنين في دينامية التفكير والاقتراح والبناء المشترك، وذلك من خلال:
  - تقويةِ تفاعليةِ المنصة الرقمية «أشارك»، وجعلِها فضاءً تشاركيا رقميا بامتياز من خلال استعمال أدوات وآليات ومبادرات جديدة في مجال تحفيز وتشجيع المشاركة المواطنة في عمل المجلس؛
  - إنشاء شبكة من الشباب «سفراء دينامية أشارك» ليساهموا في النهوض بالمشاركة المواطنة في صفوف الشباب في إطار التحسيس بالنظير (sensibilisation par les pairs)؛
  - مواصلة المساهمة في ترسيخ ثقافة المشاركة المواطنة لدى الشباب من خلال تنظيم لقاءات تشاورية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- تقاسم تجربة المجلس في مجال النهوض بالمشاركة المواطنة مع الشركاء المؤسساتيين (الحكومة، البرلمان والمؤسسات الدستورية)، لا سيما من خلال تعبئة المنصة الرقمية «أشارك» لإطلاق استشارات مواطنة مشتركة، أو تقاسم المعارف في ما يتعلق بإعداد الاستبيانات وتفريغ وتحليل واستثمار نتائج الاستشارات؛
- الإشارة بشكل واضح في منصة «أشارك» وفي مختلف وثائق وإصدارات المجلس التي تتضمن مخرجات الاستشارات المواطنة أن الأمر يتعلق بـ«استشارة مواطنة لا تستند إلى عينة إحصائية تمثيلية بقدر ما تعكس تمثلات ووجهات نظر المشاركات والمشاركين الذين بادروا إلى التفاعل مع موضوع الاستشارة. وبالتالي استخلاص التوجهات المعبر عنها والإشكاليات المنبثقة عنها والتي يتعين دراستها؛
- إضفاء عمق ترابي أكبر على عمل المجلس وإسهاماته، لا سيما من خلال:
  - الإنصات إلى انتظارات وانشغالات الفاعلين الترابيين وترجمتها بشكل أدق في تحليلات وتوصيات المجلس؛
  - مواصلة تنظيم زيارات ميدانية بمناسبة إعداد بعض آراء المجلس؛
  - مواصلة تنظيم بعض أشغال وأنشطة للمجلس على مستوى المجالات الترابية؛
  - تقاسم مقترحات المجلس وإنتاجاته مع الجماعات الترابية وكل المؤسسات الجهوية والجامعية، مع التأكيد على أهمية الانفتاح على الشباب؛
  - إبرام شراكة مع جمعية جهات المغرب.
- تعزيز جهود الترافع حول توصيات المجلس، من خلال إعداد قاعدة بيانات تضم عناوين أكبر عدد ممكن من الفاعلين السياسيين المنتخبين بالجماعات الترابية لموافاتهم بملخصات عن آراء وتقارير المجلس، وذلك من أجل ضمان مواكبتهم لعمل المجلس؛

مجلس أكثر فعالية على المستوى الداخلي:

- إحداث فريق عمل يعهد إليه **بوضع آلية ملائمة لاقتراح مواضيع الإحالات الذاتية**؛
- تفعيل فريق العمل المكلف **بدليل المساطر من أجل إخراج صيغته النهائية والمصادقة عليها في الجمعية العامة**؛
- اللجوء إلى **الخبرة الخارجية** في الجوانب التي تتطلب تخصصات دقيقة؛
- **تعزيز التواصل الداخلي** من خلال تقاسم أكبر للمعلومات بخصوص أنشطة المجلس، لا سيما من خلال:
  - **إعداد نشرة إخبارية داخلية شهرية (newsletter)** تتضمن القرارات الصادرة عن اجتماعات المكتب وخلاصات الزيارات التي يقوم بها الأعضاء سواء داخل المغرب أو خارجه؛
  - اقتراح وضع ركن أو نافذة بالموقع الالكتروني للمجلس خاص بإبراز أنشطة الأعضاء « **نافذة على أنشطة الأعضاء**»؛

- **وضع معايير دقيقة لاختيار الأعضاء الذي يمثلون المجلس وطنيا ودوليا** (التخصص، التجربة...)؛
- جعل **إعداد التقارير عن المهام** التي يقوم بها السيدات والسادة الأعضاء داخل وخارج الوطن أمرا تلقائيا، **مع العمل إعداد نماذج لهذه التقرير (Canevas)؛**
- النظر في إمكانية **تعيين متحدثين رئيسيين باسم المجلس في مواضيع محددة**، مع تمكينهم من العناصر والمعطيات اللازمة للاضطلاع بهذا الأمر؛
- العمل، انطلاقا من مقاربة للتمييز الإيجابي، على **تعزيز حضور المرأة واضطلاعها بالمسؤوليات داخل هيئات المجلس** (رئاسة اللجان الدائمة، تمثيلية الفئات داخل المكتب، مقررة مواضيع....)؛
- **إدراج النوع والمساواة بين النساء والرجال بشكل ممنهج وعرضاني في آراء وتقارير المجلس**؛
- **تعزيز دور وإسهام الفئات في عمل المجلس**، لا سيما من خلال:
  - **مواصلة اجتماعات النقاش والتنسيق مع الفئات** في الفترة الفاصلة بين تقديم الرأي والمصادقة عليه من قبل الجمعية العامة؛
  - **عقد اجتماعات تنسيقية بصفة دورية** (كل ثلاثة أشهر) **بين رئيس المجلس والفئات**، تخصص لإجراء تقييم مرحلي لعمل المجلس؛
  - **تخصيص خبير لكل فئة من فئات المجلس** يقوم، تحت إشراف ممثلها داخل المكتب بتتبع ومواكبة عملها؛
  - **العمل على المزيد من إشراك ممثلي الفئات في مختلف الديناميات** التي ينخرط فيها المجلس (تظاهرات، الهيئات الدولية والإقليمية المماثلة)؛
- وضع تطبيق رقمي يسمح **بتتبع وتدبير مختلف صيغ الرأي الجاري إنجازه في جميع مراحل الإعداد versioning**؛
- إدراج **العروض المقدمة خلال اجتماعات الجمعية العامة ضمن الوثائق المنشورة في الفضاء الرقمي المخصص لاطلاع السيدات والسادة الأعضاء على وثائق هيئات المجلس**؛
- العمل على المزيد من **النهوض بالوضعية المادية والاجتماعية للفريق الإداري المواكب لعمل المجلس**، لا سيما عبر وضع نظام أساسي جديد وملائم.

ملحق

الملحق رقم 1: نتائج الاستشارة المواطنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك» حول تمثلات المواطنات والمواطنين بشأن تأثيرات ارتفاع الأسعار

في إطار إعداد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتقريره السنوي برسم سنة 2022 حول الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ارتأى المجلس إطلاق استشارة مواطنة، عبر المنصة الرقمية «أشارك» وصفحته الرسمية في فايسبوك، خلال الفترة ما بين 20 أبريل و20 ماي 2023، وذلك لاستقاء آراء المواطنات والمواطنين وتمثلاتهم حول الموضوع. وتتيح الخلاصات المستمدة من هذه الاستشارة تقديم لمحة عامة حول تمثلات المشاركات والمشاركين بشأن التطورات التي عرفتها مؤخرا كلفة المعيشة ومقترحاتهم من أجل تخفيف أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر. وقد بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة 24298 تفاعلا، منها 1118 إجابة على الاستبيان المطروح.

خصائص المشاركات والمشاركين

ينتمي غالبية المشاركات والمشاركين في الاستشارة، البالغ عددهم 1118 شخصًا، إلى الوسط الحضري، حيث يمثلون نسبة كبيرة تصل إلى أزيد من 93.82 في المائة، بينما لا يمثل سكان المناطق القروية سوى 6.18 في المائة. وبالنسبة لتوزيع المشاركات والمشاركين في الاستبيان حسب الجنس، يشكل الرجال ضعف النساء تقريباً، حيث يمثلون نسبة 66.80 في المائة، مقابل 33.20 في المائة.

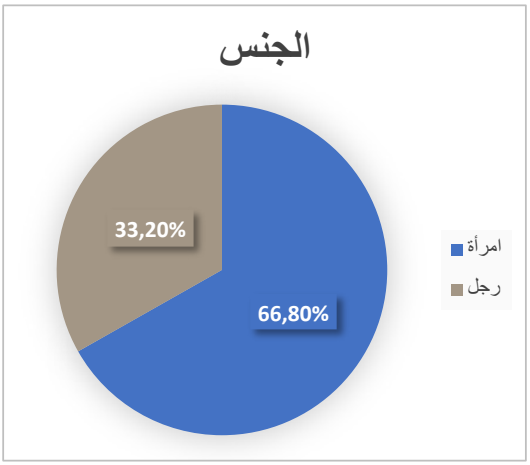

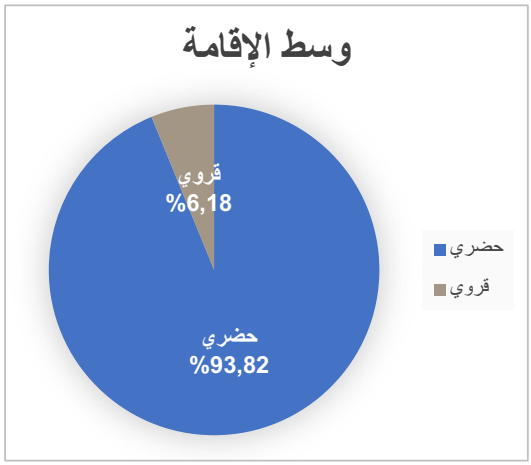

ويشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و44 سنة حوالي ثلثي (68.80 في المائة) المشاركات والمشاركين. ويتطابق توزيع المشاركين حسب السن، كما هو وارد بالتفصيل في الرسم البياني أدناه، تماماً مع توزيعهم حسب دخلهم الشهري الصافي. وأفاد ما يقرب من ثلثي المستجوبين (63.33 في المائة) بأنهم يتوفرون على دخل شهري يزيد عن 4.000 درهم، مع تمركز المشاركين حول فئات الدخل من 4.001 درهم إلى 8.000 درهم (25.99 في المائة) ومن 8.001 درهم إلى 14.000 درهم (22.13 في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن 16.69 في المائة من المشاركين صرحوا بأنهم يحصلون على دخل شهري يبلغ في المتوسط أقل من 2500 درهم، وهو أقل بكثير من متوسط الدخل الشهري للأسرة الواحدة (بل وحتى، إلى حد كبير، من متوسط الدخل الشهري للشخص الواحد).

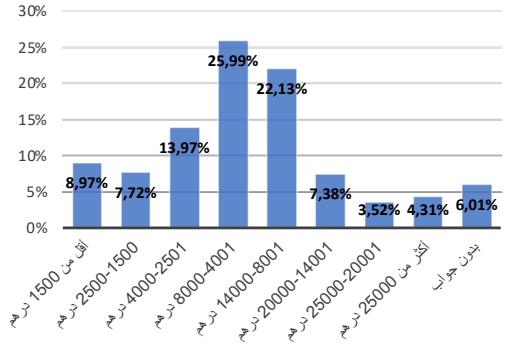

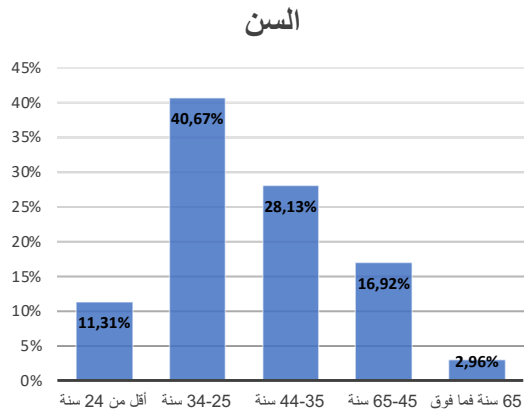

تأثير ارتفاع الأسعار على الأسر

صرح كل المستجوبين تقريبا (99.55 في المائة) بأنهم تأثروا بارتفاع الأسعار.

وأبدت غالبية المشاركات والمشاركين تشاؤمهم بشأن انخفاض الأسعار على المدى القصير. ويرى مشارك واحد فقط من بين كل عشرة مشاركين إمكانية حدوث انخفاض في الأسعار عما قريب، بينما تعتقد نسبة ضئيلة، تقارب 2 في المائة، أن هذا الانخفاض المحتمل قد يكون انخفاضا ملموساً. في المقابل، أعرب أكثر من نصف المشاركين (53.57 في المائة) عن اقتناعهم بأن هذا المنحى التصاعدي للأسعار سيستمر. فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نسبة معتبرة من المستجوبين (14.03 في المائة) صرحت بأن الرؤية غير واضحة بالنسبة إليهم ولا يمكنهم إبداء رأيهم بشأن تطور الأسعار في أفق ستة أشهر.

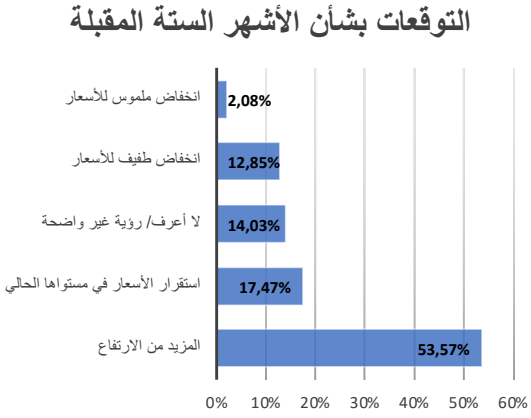

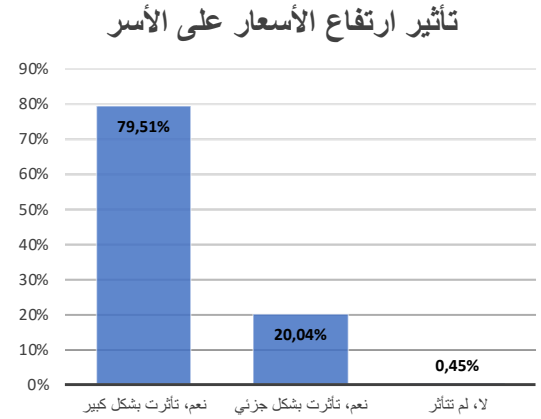

التدابير ذات الأولوية للتخفيف من ضغط ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية للأسر

يرى غالبية المشاركين أنه يتعين اتخاذ تدابير فعالة بغية مواجهة هذه الوضعية المثيرة للقلق والتي تؤثر على مختلف فئات المجتمع. ويوصي ما يقرب من ثلثي المستجوبين بتركيز الجهود على مسارات التسويق. وهكذا، صرح 67.71 في المائة أنه ينبغي في المقام الأول محاربة المضاربات في الأسعار والاتفاقات غير المشروعة. كما اعتبر 62.52 في المائة من المستجوَبين أن تقليص عدد الوسطاء في مسار تسويق المنتجات الفلاحية، يعد من التدابير ذات الأولية التي يتعين اتخاذها.

وفي هذا الصدد، يرى المشاركون أنه يتعين اعتماد مقاربة تجمع بين إجراءات فورية تروم ضمان استقرار الأسعار وعكس منحاها التصاعدي، وإصلاحات أعمق لنموذج الإنتاج الفلاحي. فقد أوصى المشاركون بإعفاء المواد والمنتجات التي تتسبب في غلاء الأسعار من رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة (41.32 في المائة)، مع الحرص

على تأمين تموين الأسواق بالكميات الكافية منميأمين المنتجات الأساسية (41.23 في المائة). كما أوصى 39.71 في المائة من المشاركين بتوجيه جهود السلطات العمومية بشكل أكبر نحو تشجيع الفلاحين على إنتاج المزيد من المنتجات الغذائية من أجل الاستجابة لحاجيات السوق الداخلية.

وعلاوة على ذلك، أوصى مشارك واحد من بين كل أربعة مشاركين بمنح مساعدات مباشرة (نقدية أو عينية)، للأسر التي تأثرت بشكل أكبر بموجة الغلاء (25.85 في المائة).

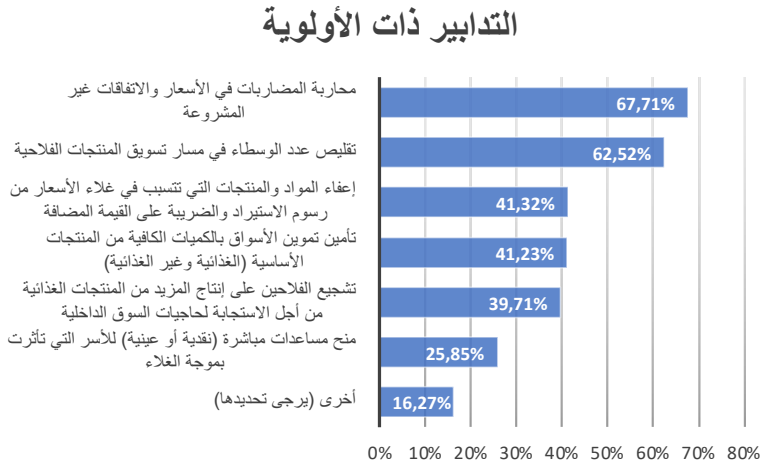

الملحق رقم 2: نتائج الاستشارة المواطِنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك» حول «مشاركة المرأة في التنمية»

بمبادرة من وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي استشارةً مواطِنة عَبر منصته الرقمية «أُشارك » (ouchariko.ma) لاستقاء تَمَثُّلات وآراء المواطنات والمواطنين بشأن السُّبل الكفيلة بإزالة الحواجز التي تَحُولُ دُونَ مشاركةِ المرأة مشاركَةً كاملةً في التنمية.

وقد امتدَّت مدة الاستشارة من 16 إلى 29 يناير 2023. وبلغ مجموع التفاعلات مع موضوع الاستشارة 143.239 تفاعلاً، منها 1302 إجابة على أسئلة الاستبيان.

التركيبة السوسيو-ديمغرافية للمواطنات والمواطنين المشاركين في الاستبيان

تجاوز عدد المشاركين من النساء (75.14 في المائة) بأكثر من ثلاثة أضعاف عددَ المشاركين من الرجال (24.86 في المائة)، وهو ما يدل من جهة على اهتمام هذه الشريحة من المجتمع (النساء) بموضوع الاستشارة، ويعكس من جهة ثانية رغبتهنّ في التعبير عن آرائهن في المَوضوع بناءً على تجاربهنَّ. وبذلك تتجاوز تمثيلية النساء في هذه العيِّنة بشكلٍ كبيرٍ نسبتَهُنَّ الفعلية ضمن السكان القانونيين للمغرب (50.19 في المائة).

الرسم البياني رقم 1: توزيع المشاركين (ات) حسب النوع الاجتماعي

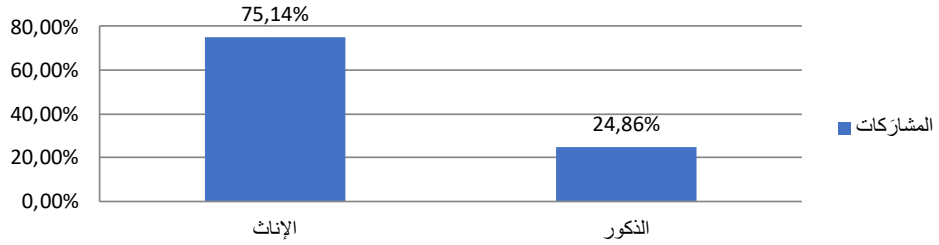

الرسم البياني رقم 2: الوضع الأسري للمشاركين (ات)

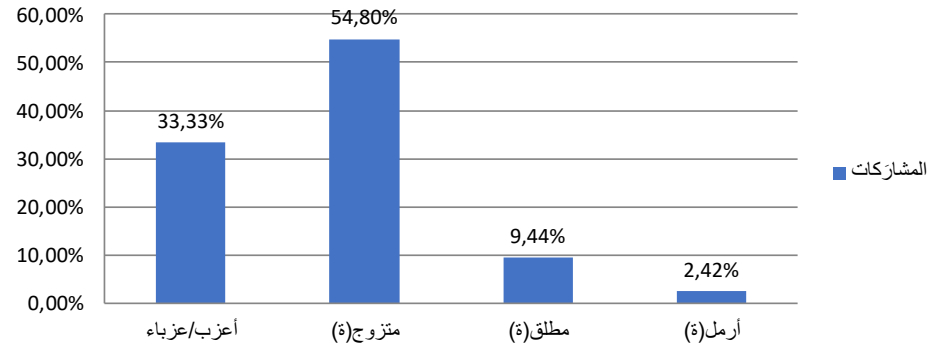

وبخصوص الفئات العمرية التي يمثلها المشاركون، أظهرت نتائج الاستشارة أن أعمار حوالي 58 في المائة من المشاركين تتراوح بين 35 و59 عاماً، وهو ما يتوافق مع أوضاعهم المهنية والأسرية المُصرّح بها. وفي هذا الصدد، يشكل الأُطر والمقاولون وأصحاب المهن الحرة 63.33 في المائة من المشاركين في الاستبيان. وبالنسبة للحالة العائلية، بلغت نسبة المتزوجين 54.80 في المائة.

وأظهرت النتائج أن غالبية المشاركين من سكان الوسط الحضري (91.12 في المائة)، ويتركز عددٌ كبير منهم (53.66 في المائة) في جهتين اثنتين من جهات المملكة، وهما جهة الرباط-سلا-القنيطرة (27.54 في المائة) وجهة الدار البيضاء-سطات (26.13 في المائة).

وفي ما يتعلق بالمستوى التعليمي، يشكل الحاصلون على مستوى تعليمي عالٍ 82.53 في المائة، بينما يمثل خريجو برامج التكوين المهني 10.53 في المائة.

الرسم البياني رقم 3: توزيع المشاركين (ات) حسب الفئة العمرية

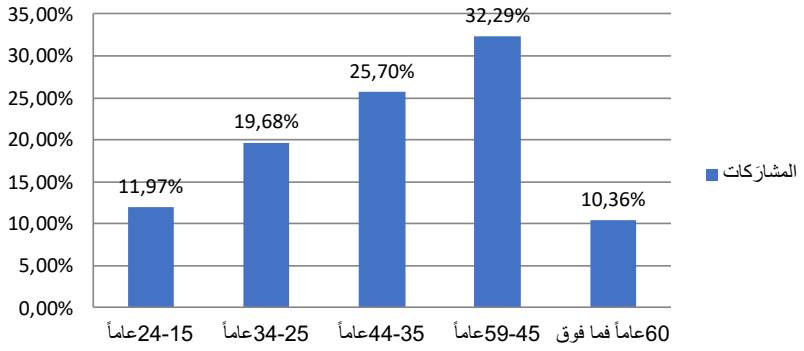

الرسم البياني رقم 4: توزيع المشاركين (ات) حسب الجهات

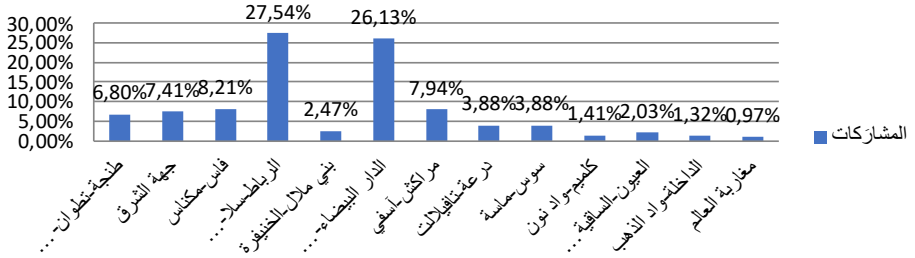

نتائج الاستشارة: المساواة بين الرجل والمرأة

ماهي في رأيكم مُعَوِّقات المساواة بين الرجل والمرأة؟

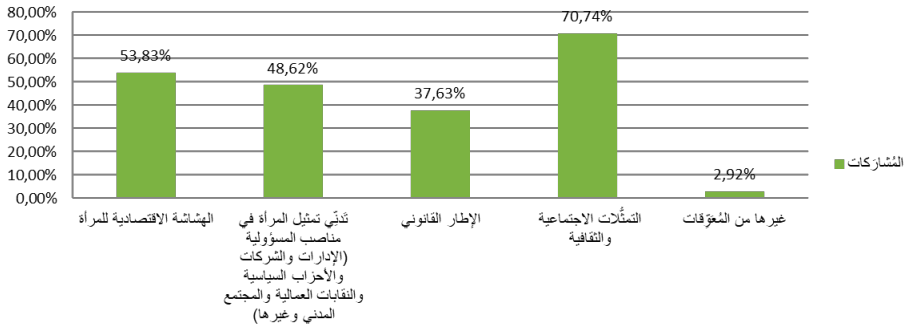

يرى 70.74 في المائة من المشاركات والمشاركين أنَّ التمثُّلات الاجتماعية والثقافية السائدة تشكل العقبةَ الرئيسيةَ أمام المساواة بين الرجال والنساء، تليها الهشاشة الاقتصادية للمرأة (53.84 في المائة من الآراء)، فضلاً عن تدنِّي مستوى تمثيل المرأة في مناصب المسؤولية (48.62 في المائة من الآراء)، إلى جانب الإطار القانوني (37.63 في المائة الآراء).

ماهي من وجهة نظركم المُعوِّقات الرئيسية لتمكين المرأة اقتصادياً؟

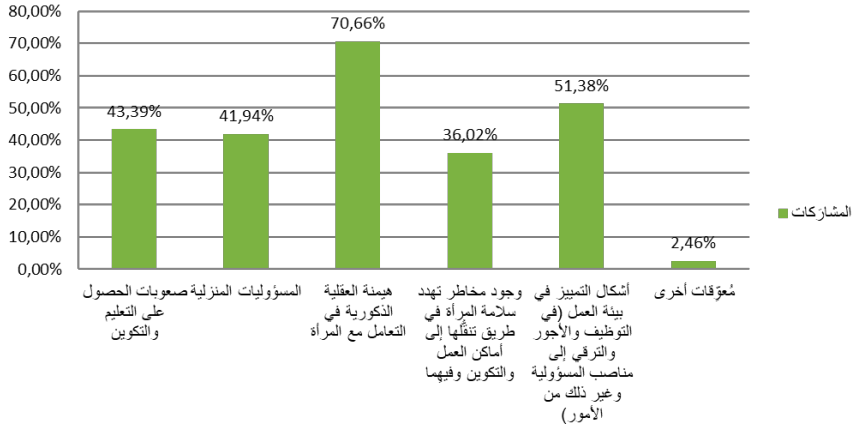

يأتي في صدارة العقبات التي يرى المشاركون في الاستبيان أنها أكثر ما يُعيق تمكين المرأة اقتصادياً استمرارُ هيمنة العقلية الذكورية في التعامل مع المرأة (70.66 في المائة من الآراء)، ويليها مختلف أشكال التمييز في البيئة المهنية (51.38 في المائة من الآراء)، وصعوبات الحصول على التعليم والتكوين (43.39 في المائة من الآراء)، فضلاً عن الالتزامات والأعمال المنزلية وما تشكله من عبء (41.94 في المائة من الآراء)، إلى جانب المخاطر التي تُهدِّد سلامة المرأة في طريق تنقُّلها إلى أماكن العمل والتكوين وفيهما (36.02 في المائة من الآراء).

ماهي من وجهة نظركم أكثر أشكال العنف انتشاراً ضد المرأة؟

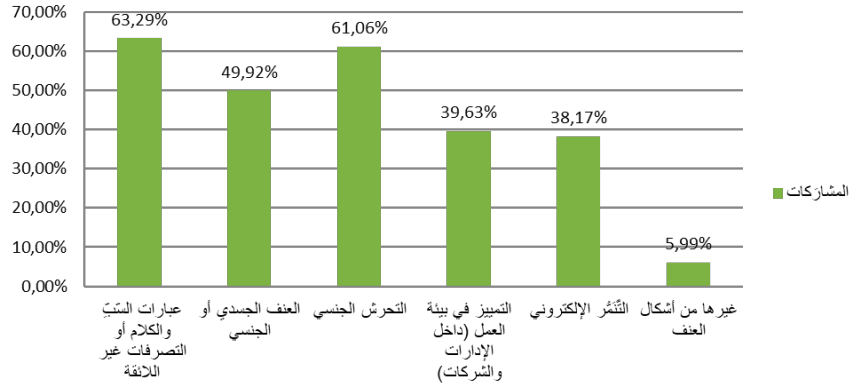

ماهي في رأيكم الفضاءات التي تتعرض فيها المرأة أكثر لأشكال العنف؟

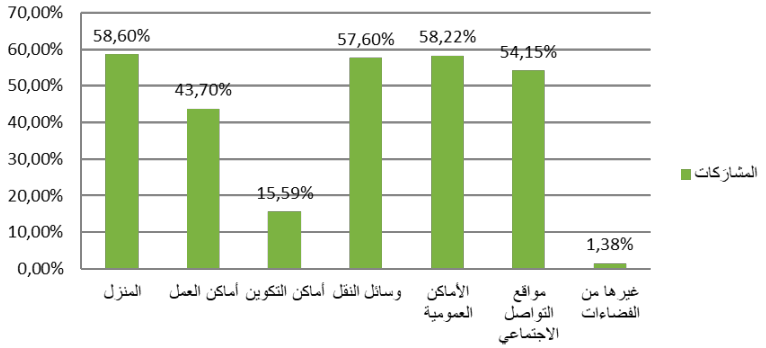

يأتي في صدارة أشكال العنف ضد المرأة، بحسب آراء المشاركات والمشاركين في الاستبيان، عبارات السَّبِّ والكلام أو التصرفات غير اللائقة (63.29 في المائة من الآراء)، يليها التحرش الجنسي (61.06 في المائة من الآراء)، إلى

جانب أشكال العنف الجسدي والجنسي (49.92 في المائة من الآراء). ويرى ما يقرب من نصف المشاركين أنَّ التمييزَ في بيئة العمل (39.63 في المائة من الآراء) والتّنَمُّر الإلكتروني (38.17 في المائة من الآراء) يشكلان أكثر أشكال العنف التي تشغل بالهم.

وأجمع المشاركون في الاستبيان على أن ظواهِر العنف ضد المرأة حاضرةٌ في كل مناحي المجتمع بأشكال وتعبيرات متعددة، في المنزل (58.60 في المائة من الآراء) والفضاءات العمومية (58.22 في المائة من الآراء) ومواقع التواصل الاجتماعي (54.15 في المائة من الآراء)، وفي وسائل النقل (57.60 في المائة من الآراء).

ماهي المجالات ذات الأولوية التي ترون ضرورةَ التركيز عليها لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في تنمية البلاد؟

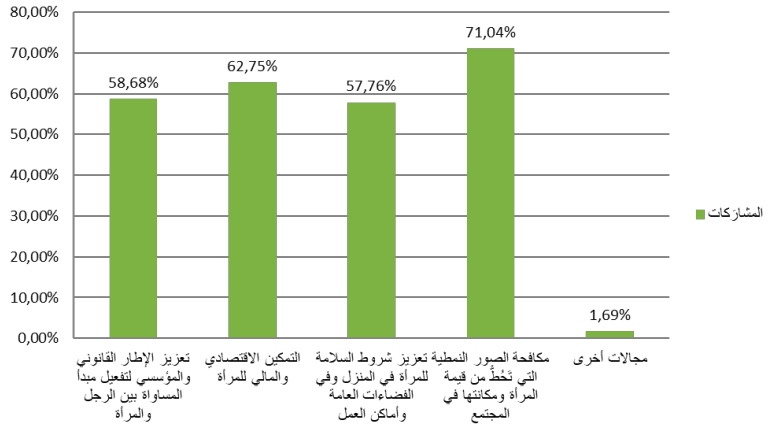

يأتي في صدارة مجالات العمل التي يرى المشاركون ضرورة إيلائها عنايةً خاصة مكافحةُ الصور النمطية التي تَحُطُّ من قدر المرأة ومكانتها في المجتمع (71.04 في المائة من الآراء)، وذلك تعزيزاً لمشاركتها في مسار تنمية البلاد، ويليها التمكينُ الاقتصادي والمالي للمرأة (62.75 في المائة من الآراء)، وتعزيزُ الإطار القانوني والمؤسساتي تفعيلاً لمبدأ المساواة بين النساء والرجال (58.68 في المائة من الآراء)، إضافةً إلى تعزيز شروط السلامة للمرأة في المنزل وفي الفضاءات العامة وفي أماكن العمل (57.76 في المائة من الآراء).

خلاصات

أثار موضوعُ الاستشارة اهتماماً كبيراً في أوساط العديد من المواطنات والمواطنين الذين شاركوا فيها بكثافة. وحَسْبَمَا يَتَّضح من الاستبيان، فإن عدد النساء ممَّن شارَكن فيه يفوق عدد الرجال. وينتمي المشاركون إلى شريحةٍ خاصة جداً من المجتمع، وهم سكان المدن النشيطين والمتعلمين، وهم يتركزون في جهتين اثنتين من جهات المغرب الاثني عشرة. وإنْ كانت الفئة التي ينتمي إليها المشاركون لا تمثل سكان المغرب عموماً، فإنها تعطي فكرة واضحة عَمّا لهذه الفئة ذات الخصائص المتجانسة من تصورات، زيادةً على أن عدد الإجابات كان من محددات جودة المعلومات المجمَّعة.

وكما يَتَّضح من خلال عدد كبير من الأجوبة، فإن العوامل الثقافية تشكل عائقاً رئيسياً يعترض طريقَ تحقيق المساواة بين الجنسين (70.74 في المائة من الآراء) ويَحُول دون تمكين المرأة (70.66 في المائة من الآراء). لذلك فمن الطبيعي للغاية أن يشير المشاركون في الاستشارة إلى محاربة الصور النمطية التي تَحُطُّ من قدر المرأة ومكانتها في المجتمع (71.04 في المائة من الآراء) باعتبارِه مجالاً رئيسياً للعمل من أجل تعزيز مشاركة المرأة في دينامية التنمية.

وتُشير نتائج الاستبيان أيضاً إلى الحرص الكبير لدى المشاركين على ضرورة القضاء على مختلف أشكال العنف ضد المرأة، حيث يَعتبِر هؤلاء أن المرأة معرضة لأحد هذه الأشكال من العنف في مختلِف الأماكن والفضاءات.

الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطِنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك» حول «تدبير الأزمات المتعلقة بالجفاف»

في إطار إعداد التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2022، خصص المجلس الموضوع الخاص (focus) لهذا التقرير لموضوع تدبير الأزمات المتعلقة بالجفاف. وفي هذا الصدد، أطلق المجلس استشارة مواطنة عبر منصة «أشارك»، خلال الفترة ما بين 24 ماي و17 يونيو 2023، لاستقاء آراء المواطنات والمواطنين وتمثلاتهم حول هذا الموضوع. وقد تفاعل عدد كبير من مستخدمي الإنترنت من خلال نشر تعليقاتهم على مختلف صفحات المجلس في شبكات التواصل الاجتماعي. وتقدم الخلاصات المستمدة من هذه الاستشارة لمحة عامة حول تمثلات المشاركات والمشاركين بشأن إشكالية الجفاف بالمغرب، فضلا عن تقييمهم للتدابير التي تم اعتمادها من أجل تدبير تداعيات هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها. وتساهم إجابات المشاركات والمشاركين وآراؤهم في تقييم أثر مختلف الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها على الساكنة، وذلك من أجل التصدي بشكل عاجل لوضعية الجفاف.

وقد بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة 11486 تفاعلا، منها 570 إجابة على الاستبيان المطروح.

خصائص المشاركات والمشاركين

ينتمي غالبية المشاركات والمشاركين في الاستشارة، البالغ عددهم 570 شخصاً، إلى الوسط الحضري، حيث يمثلون نسبة كبيرة تصل إلى أزيد من 83.85 في المائة، بينما لا يمثل سكان المناطق القروية سوى 16.15 في المائة. وتؤكد هذه المعطيات أن التحديات الناجمة عن إشكالية الجفاف تعتبر مصدر قلق بالنسبة لمجموع الساكنة، ولا تقتصر فقط على الفئات المرتبطة بشكل وثيق بالمجال الفلاحي.

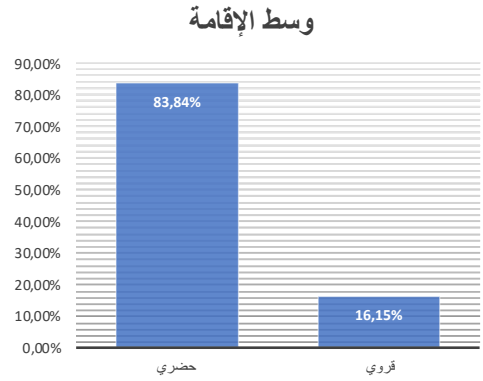

وبالنسبة لتوزيع المشاركات والمشاركين في الاستبيان حسب الجنس، يشكل الرجال ضعف النساء تقريباً، حيث يمثلون نسبة 65.23 في المائة، مقابل 34.77 في المائة.

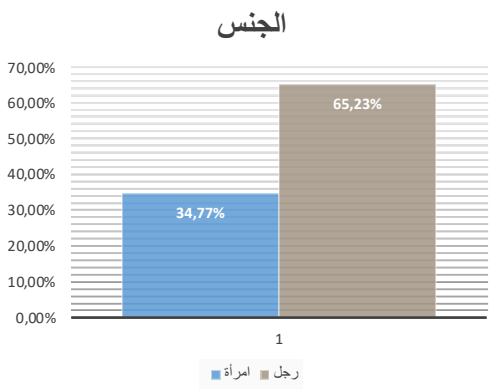

ويشكل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 34 سنة حوالي ثلثي (61.22 في المائة) المشاركات والمشاركين. ويتطابق توزيع المشاركين حسب السن، كما هو وارد بالتفصيل في الرسم البياني أدناه، تماماً مع توزيع المشاركين حسب الفئة السوسيو مهنية. وتتشكل غالبية المستجوَبين من الأطر (41.12 في المائة) والطلبة (35.08 في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن 4 مشاركين فقط صرحوا بأنهم يزاولون عملهم في القطاع الفلاحي.

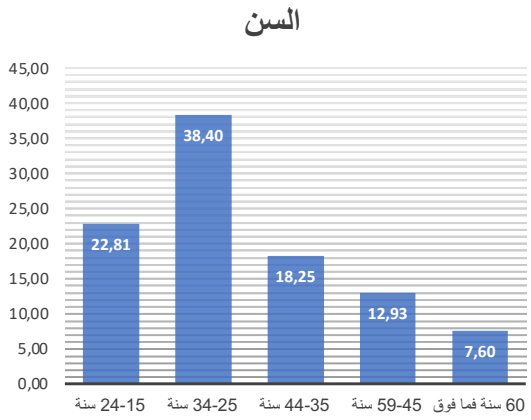

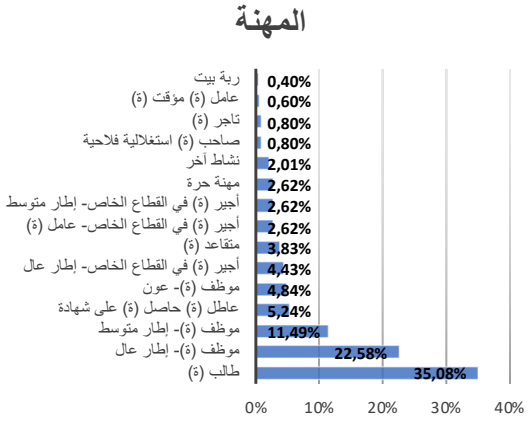

وعلى الرغم من أن المشارِكات والمشاركين يمثلون جهات المملكة الاثنتي عشرة، إلا أن ما يقرب من نصف المستجوَبين يتمركزون في محور الرباط – سلا – القنيطرة. كما مثلت جهة الدار البيضاء–سطات لوحدها نسبة 16.32 في المائة من المشاركين.

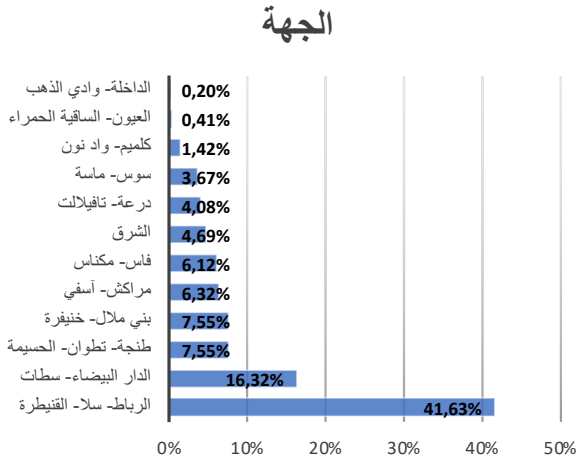

التمثلات بشأن الأزمات المتعلقة بالجفاف

يربط غالبية المستجوَبين الجفاف بنقص التساقطات أو تأخرها (68.94 في المائة)، وصعوبة الحصول على الماء الصالح للشرب بشكل متواصل ومنتظم (63.85 في المائة). ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة تربط بين هذه الظاهرة وتأثيرها على توفر (35 في المائة) والولوج (36.66 في المائة) إلى المنتجات الفلاحية والغذائية في السوق المحلية. وتُجمِع غالبية المستجوَبين (94.35 في المائة) على خطورة هذه الإشكالية. وأكدت التعليقات الواردة على صفحات المجلس في شبكات التواصل الاجتماعي خطورة الوضعية والحاجة الملحة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تداعياتها.

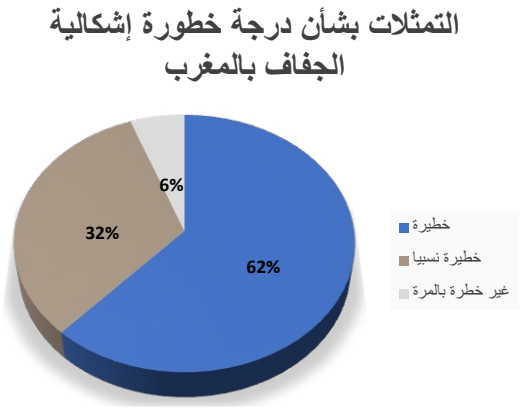

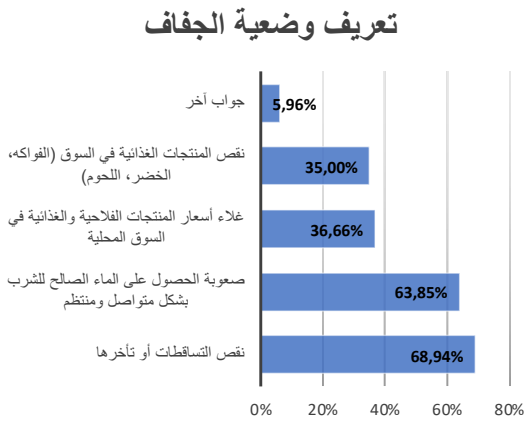

صرح ما يقرب من ثلثي المشاركات والمشاركين (60.90 في المائة) بأنهم تعرضوا بشكل مباشر أو غير مباشر لتداعيات الجفاف. وأفاد ما يزيد عن نصف المشاركين بقليل (57.03 في المائة) بوجود صعوبات في الولوج إلى المنتجات الفلاحية أو الغذائية بسبب الجفاف. واعتبر 20.63 في المائة من المستجوَبين أن هذه الظاهرة الطبيعية تؤدي إلى نقص المنتجات الفلاحية في السوق، بينما سجل 36.40 في المائة تراجعاً في قدرتهم الشرائية بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية نتيجة الجفاف. وتجدر الإشارة إلى أن ربع المستجوبين (25.61 في المائة) أفادوا بأنهم يواجهون صعوبة في الحصول على الماء.

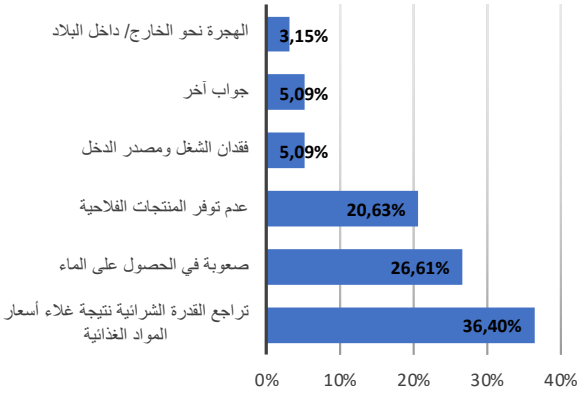

ترى فئة واسعة من المستجوبين أن الإجهاد المائي يزداد حدة بفعل الاستهلاك غير المسؤول (71.22 في المائة)، بل وغير القانوني (69.12 في المائة) للموارد المائية. ويأتي سقي المساحات الخضراء والملاعب الرياضية (45.08 في المائة) وسقي الأراضي الفلاحية (47.36 في المائة) في مقدمة الأنشطة التي يرى المشاركون أنها تفاقم إشكالية الماء بالمغرب، متقدّمة بفارق كبير على قطاعات اقتصادية أخرى كالسياحة (32.63 في المائة) والصناعة (32.63 في المائة). كما تُجمع التعليقات التي تمَّ الإدلاء بها على صفحات المجلس في شبكات التواصل الاجتماعي على التوصية بتقييد، أو حتى منع، الزراعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه والموجهة نحو التصدير، لاسيما الأفوكادو والبطيخ. كما تمت التوصية في العديد من التعليقات بالتقليص من سقي المساحات الخضراء أو الملاعب الرياضية، وخاصة ملاعب الغولف، واستعمال المياه العادمة المعالجة في هذه الحالات.

وعلاوة على ذلك، أعرب ما يقرب من نصف المستجوَبين عن قلقهم بشأن انخفاض حجم الموارد المائية المتاحة أو القابلة للاستعمال، بسبب هدر المياه في قنوات التوزيع (45.43 في المائة)، أو تلوث المياه (43.15 في المائة).

الأنشطة والقطاعات التي تزيد من حدة الإجهاد المائي

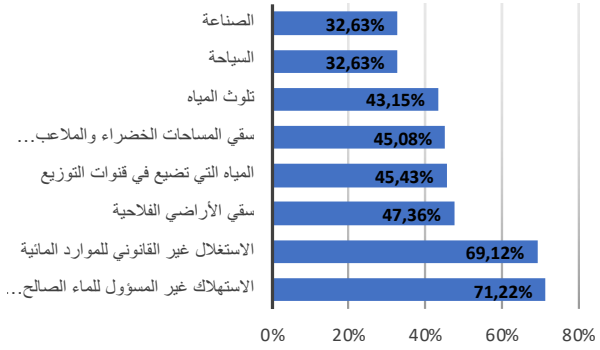

تقييم الإجراءات المتخذة من أجل تدبير الجفاف الذي عرفته سنة 2022 والتخفيف من تداعياته

جاء دعم التزويد بالماء الصالح للشرب في مقدمة الإجراءات التي حظيت بأعلى درجة من الرضا لدى المشاركات والمشاركين (78.36 في المائة). وقد تم تأكيد هذا الاتجاه من خلال التعليقات التي تم الإدلاء بها على شبكات التواصل الاجتماعي. وأشار المشاركون إلى عدد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل الرفع من حجم المياه الصالحة للشرب المتاحة. وفي هذا الصدد، أجمع المشاركون في هذه الاستشارة على الأهمية التي تكتسيها سياسة السدود، مع دعم فكرة الربط بين الأحواض المائية أو اقتراح بناء سدود كبرى أو تلية. كما طرح المشاركون فكرة استغلال نفاد مخزون بعض السدود من أجل القيام بأشغال إزالة الأوحال من السدود المعنية. وجاءت تحلية مياه البحر باعتبارها الوسيلة الثانية الأكثر وروداً في تعليقات المشاركين، مع ربطها بضرورة استخدام مصادر الطاقة الخضراء والاقتصادية. في المقابل، كانت الآراء أكثر حذراً في ما يتعلق بمعالجة المياه العادمة، حيث شدد المشاركون الذين يؤيدون هذا الحل على أهمية مواكبته بعمليات مراقبة صحية صارمة، كما اقترحوا تخصيص المياه المعبأة بهذه الوسيلة لاستعمالات محددة من قبيل سقي المساحات الخضراء. وجاء تجميع مياه الأمطار في أسفل الترتيب، مباشرة قبل تلقيح السحب.

وجاءت الجهود الرامية إلى ترشيد استعمال المياه في المرتبة الثانية من بين الإجراءات التي حظيت برضا المستجوبين بشأن تدبير الأزمات المتعلقة بالجفاف. وهكذا، شكل تقليص حصة الماء الموجه للسقي 74.36 في المائة من الآراء الإيجابية، يليه منع استعمال المياه في بعض الأنشطة (71.60 في المائة)، ثم محاربة هدر المياه في قنوات التوزيع (70.96 في المائة). وجاءت التعليقات الواردة على شبكات التواصل الاجتماعي على نفس المنوال، مؤكدة على الحاجة الملحة لتقنين وترشيد استهلاك الماء الصالح للشرب، سواء في المجال الفلاحي أو في سياق الاستهلاك المنزلي. وبالإضافة إلى التعليقات المرتبطة بالزراعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، أوصى المشاركون بتعزيز تقنيات السقي بالتنقيط، فضلاً عن إعادة الاعتبار للتقنيات التقليدية لتجميع المياه وتوزيعها، لا سيما «الخطارات».

وحظيت إجراءات الدعم الموجهة للفلاحين بدرجة عالية من الرضا لدى المشاركات والمشاركين بلغت 72.42 في المائة بالنسبة لإجراءات الدعم والمساعدات المباشرة، و70.95 في المائة بالنسبة للتأمين الفلاحي. وتؤكد التعليقات التي تم الإدلاء بها على شبكات التواصل الاجتماعي على الحاجة إلى إجراء تقييم معمق للسياسات الفلاحية الحالية وحتى السابقة، وإحداث قطيعة مع النموذج الإنتاجي، من أجل بناء نماذج أكثر استدامة ومسؤولية من الناحية البيئية وترتكز على الإنسان وعلى الجانب البيئي، وعلى صون مصالح الأجيال القادمة.

وجاءت آراء المشاركات والمشاركين حول الحملات التحسيسية للاقتصاد في استعمال الماء أكثر تبايناً (61.11 في المائة). وتجمع التعليقات الواردة في وسائل التواصل الاجتماعي على ضرورة مواصلة جهود التحسيس، مع الإقرار بأن هذا المجال يتطلب اهتماماً كبيراً لإحداث تغييرات ثقافية وسلوكية لدى جميع المواطنات والمواطنين، وبما يُمَكِّن من إعداد الأجيال القادمة لمواجهة التحديات المستقبلية. وتؤكد مساهمات المشاركات والمشاركين على أهمية استحضار تراثنا الثقافي والديني الغني بالمبادئ التي تنظم علاقتنا بالطبيعة وبمواردها. وأوصى المواطنون الذين عبروا عن آرائهم على شبكات التواصل الاجتماعي بتنويع قنوات التحسيس من أجل استهداف جميع شرائح المجتمع، مع التأكيد على أهمية البعد التربوي. كما سلطت مساهمات المشاركات والمشاركين الضوء بشكل خاص على التحسيس بالتغيرات المناخية والرهانات البيئية.

في المقابل، أبدى غالبية المشاركات والمشاركين تحفظهم بشأن وقف التزويد بالماء في بعض المدن (68.55 في المائة). كما سلطت التعليقات الواردة على وسائل التواصل الاجتماعي الضوء على أهمية ضمان العدالة المجالية. وفي هذا الصدد، اعتبرت بعض التعليقات أنه من غير المقبول ألا تستفيد الجماعات القريبة من السدود، إما بشكل كلي أو غير كافٍ، من الموارد المائية التي توفرها هذه المنشآت المائية.

درجة الرضا عن الإجراءات المتخذة لتدبير الأزمات المتعلقة بالجفاف

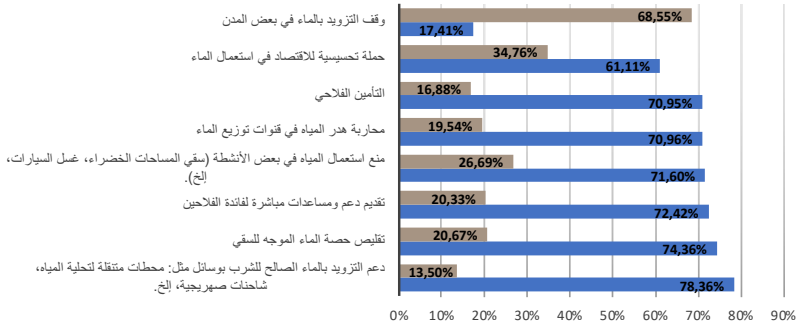

أما بخصوص محاربة هدر المياه في قنوات توزيع الماء، فقد أعرب 38.33 في المائة من المستجوبين عن رضاهم التام عن هذا الإجراء، يليه «دعم التزويد بالماء الصالح للشرب»، الذي حظي بنسبة مرتفعة من الرضا لدى المستجوبين بلغت 35.13 في المائة. في المقابل، كانت الآراء بشأن «تقليص حصة الماء الموجه للسقي» أكثر تبايناً، حيث صرح 39.65 في المائة من المستجوبين بأنهم راضون إلى حد ما عن هذا الإجراء.

حملة تحسيسية للاقتصاد في استعمال الماء

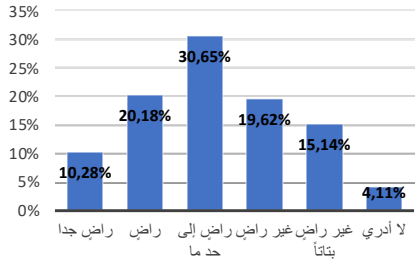

منع استعمال المياه في بعض الأنشطة (سقي المساحات الخضراء، غسل السيارات، إلخ)

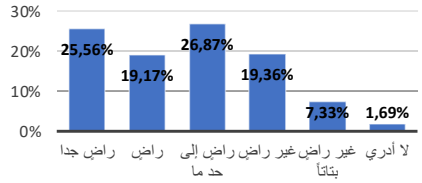

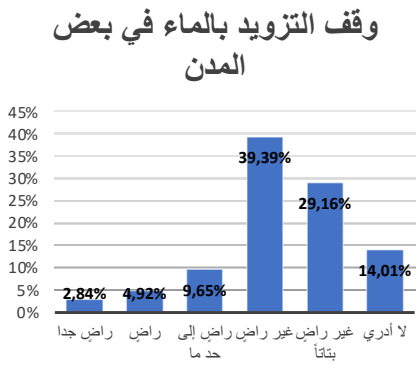

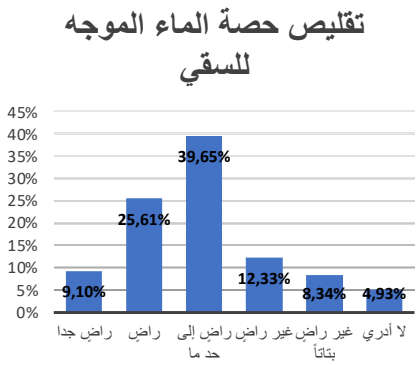

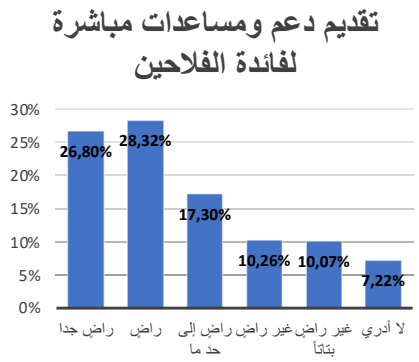

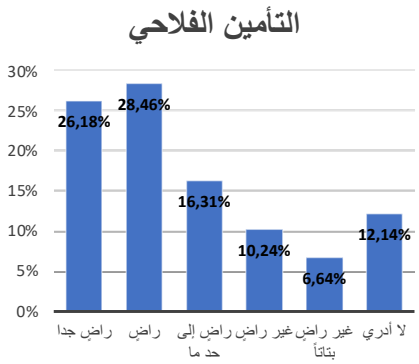

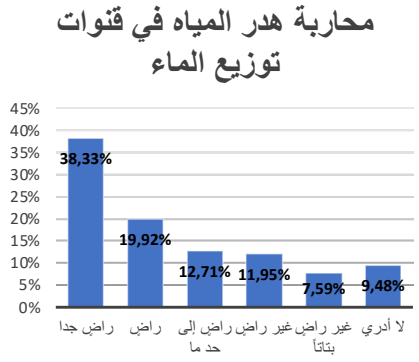

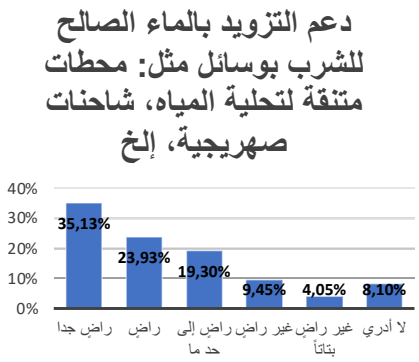

ومن ناحية أخرى، طُلب من المشاركات والمشاركين في الاستشارة ترتيب عدد من الإجراءات حسب أهميتها. وعلى الرغم من أن المستجوبين أقروا بأن القطاع الفلاحي ينبغي أن يضطلع بدور محوري في الجهود المبذولة في هذا المجال إلا أنهم شددوا على المسؤولية الجماعية للمجتمع في مواجهة إشكالية الجفاف. وفي هذا الصدد، أولى المستجوبون أهمية بالغة للتدابير الرامية إلى «تشجيع الزراعات التي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه»، يليها «إشراك مجموع الفاعلين بالمجتمع في تدبير الماء».

وجاءت القضايا المؤسساتية المتعلقة بـ « تعزيز تجانس البرامج القطاعية التنموية » و« تعزيز قدرات البلاد في مجال الوقاية والاستباق» في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي في اختيارات المستجوبين. وفي هذا الصدد، أكدت التعليقات التي تم الإدلاء بها على شبكات التواصل الاجتماعي على أهمية التنفيذ الدقيق لتوجيهات جلالة الملك في هذا الشأن. كما تم التأكيد على أهمية إرساء انخراط مسؤول وشفاف وفعال من قبل مختلف الفاعلين المعنيين بالتنزيل المندمج والمنسق للبرامج والسياسات العمومية. وفضلاً عن ذلك، أوصى المشاركون بوضع واعتماد ميثاق خاص بتدبير الماء.

الفهرس

مذكرة تقديمية 11

تمهيد 23

القسم الأول: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2022 25

1. أهم التطورات التي ميزت سنة 2022 27

1.1. الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2022 27

2.1. الوضعية الاجتماعية خلال سنة 2022 40

3.1. الوضعية البيئية خلال سنة 2022 61

2. نقاط اليقظة والتوصيات 68

1.2. المحور الاقتصادي 68

2.2. المحور الاجتماعي 75

3.2. المحور البيئي 80

القسم الثاني: الموضوع الخاص «من أجل تدبيرٍ أنجع للعجز المائي» 83

1. من الإجهاد إلى ندرة المياه بالمغرب 86

1.1. واقع الحال 86

2.1 توقعات مستقبلية 88

2. تدبير العجز المائي 89

1.2 تدابير استعجالية لتدبير موجة الجفاف الحاد لسنة 2022 89

2.2. تدابير تروم التصدي للعجز المائي على المديَيْن المتوسط والطويل 91

3. من أجل تدبيرٍ ناجع للعجز المائي 93

1.3. من أجل تدبيرٍ ناجع للجفاف 93

2.3 من أجل تحسين تدبير العجز المائي 93

القسم الثالث: أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 95

1. محطات هامة 98

1.1. معالجة مواضيع مرتبطة ارتباطا وثيقا برفاه المواطن ومستجيبة للتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه بلادنا 98

2.1. إغناء المقاربة التشاركية وتعزيزها بآلية للنهوض بالمشاركة المواطنة 98

3.1. انفتاح أكبر على الجهات 99

4.1. انفتاح أكبر على الوسط الأكاديمي والشباب 99

5.1. تعزيز جهود التواصل المؤسساتي والترافع حول توصيات ومقترحات المجلس 99

6.1. تحيين النظام الداخلي للمجلس 100

2. حصيلة سنة 2022 101

1.2. دورات الجمعية العامة 101

2.2. مكتب المجلس 101

3.2. اللجان الدائمة 102

4.2. اللجان المؤقتة 128

5.2. الندوات واللقاءات الوطنية والدولية 133

6.2. العلاقات العامة، تعزيز إشعاع المجلس والتواصل مع المواطنات والمواطنين 133

7.2. التعاون الدولي 135

8.2. ميزانية المجلس 136

3. برنامج العمل برسم سنة 2023 137

الملاحق 141

الملحق رقم 1: نتائج الاستشارة المواطنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك» حول تمثلات المواطنات والمواطنين بشأن تأثيرات ارتفاع الأسعار 141

الملحق رقم 2: نتائج الاستشارة المواطنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك» حول «مشاركة المرأة في التنمية» 144

الملحق رقم 3: نتائج الاستشارة المواطنة المنظمة على المنصة الرقمية «أشارك» حول «تدبير الأزمات المتعلقة بالجفاف» 148

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الرئيس
أحمد رضى شامي

الأمين العام
يونس ابن عكي

الأعضاء

فئة الخبراء

1. احجبوها الزبير
2. أحمد عبادي
3. ادريس الإيلالي
4. أرمان هاتشويل
5. ألبير ساسون
6. التهامي عبد الرحماني الغرفي
7. الطاهر بنجلون
8. أمين منيرالعلوي
9. أمينة العمراني
10. حكيمة حميش
11. خليدة عزبان بلقاضي
12. طريق اكيزول
13. عبد الله موقصيط
14. عبد المقصود راشدي
15. فؤاد ابن الصديق
16. لحسن والحاج
17. محمد حراني
18. محمد وكريم
19. محمد البشير الراشدي
20. مصطفى بنحمزة
21. نبيل حكمت عيوش

فئة ممثلي النقابات

22. ابراهيم زيدوح
23. أحمد بهنيس
24. أحمد بابا عبان
25. بوشتى بوخالفة
26. جامع المعتصم
27. خليل بنسامي
28. عبد الرحمان قنديلة
29. عبد الرحيم لعباد
30. عبد العزيز إوي
31. علال بنلعربي
32. علي بوزعشان
33. لحسن حنصالي
34. لطيفة بنواكريم
35. محمد بوجيدة
36. محمد بنصغير
37. محمد علوي
38. محمد دحماني
39. محمد عبد الصادق السعيدي
40. مصطفى اخلافة
41. مينة الرشاطي
42. نجاة سيمو
43. نورالدين شهبوني

فئة ممثلي الهيئات والجمعيات المهنية

44. أحمد أبوه
45. أحمد أعياش
46. ادريس بلفاضلة
47. العربي بلعربي
48. أمين برادة سني
49. عبد الحي بسة
50. عبد الكريم فوطاط
51. عبد الكريم بنشرقي
52. عبد الله متقي
53. عبد الله دكيك
54. علي غنام
55. كمال الدين فاهر
56. محمد بولحسن
57. محمد بنجلون
58. محمد فيكرات
59. محمد رياض
60. محمد حسن بنصالح
61. مريم بنصالح شقرون
62. منصف الزياني
63. منصف كتاني
64. سعد الصفريوي

فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي

65. الزهرة زاوي
66. جواد شعيب
67. حكيمة ناجي
68. سيدي محمد كاوزي
69. طارق السجلماسي
70. عبد الرحمان الزاهي
71. عبد الرحيم كسيري
72. عبد المولى عبد المومني
73. كريمة مكيكة
74. للا نزهة العلوي
75. ليلى بربيش
76. محمد موستغفر
77. محمد بنقدور

فئة الشخصيات المعينة بالصفة

78. أحمد التجاني الحليمي العلمي
79. أمينة بوعياش
80. خالد لحلو
81. ادريس اليزمي
82. حسن بوبريك
83. خالد الشدادي
84. محمد بنعليلو
85. لبنى طريشة
86. عبد العزيز عدنان
87. عبد اللطيف الجواهري
88. عثمان بنجلون
89. عمر عزيمان
90. لطفي بوجندار
91. رئيس المرصد الوطني للتنمية البشرية
92. رئيس المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة
93. رئيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي
94. رئيس الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحابة جميع أشكال التمييز